

جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الفروق الدلالية عند ثعلب
من خلال شرح ديوان زهير
دراسة تحليلية نقدية

الدكتور

عصام فاروق إمام أحمد

مدرس أصول اللغة في كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

العدد التاسع عشر

للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠١٥ / ٦٩٤٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

مقدمة:

من المعروف تميز العرب في مجال اللغة والأدب، وسبقهم الأمم في البلاغة والفصاحة، لذا فقد ارتضى ربنا - تباركت أسماؤه - أن تكون لغتهم وعاءً لكتابه الكريم، وأن يتحداهم به تحدياً يعجزون فيه أن يأتوا بمثل سورة واحدة منه، ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا التحدي من إثبات لبراعتهم في اللغة وضروب الأدب، وإلا فكيف يكونون أهلاً لهذا التحدي؟ ولا يتأتى تميز العرب في لغتهم من كثرة مفرداتها، فكم من لغةٍ كثرت مفرداتها، ولا من تعدد معانيها فالمعاني ليست حكرًا على أمةٍ دون أخرى، وقد يبدو من المعاني لأمةٍ ما لا يظهر لأخرى.

وإنما أتى هذا التمييز للعرب من معرفة مواضع الكلام، وانتقاء الألفاظ في الدلالة على المعاني، انتقاءً دقيقاً ومحددًا. فللعرب في هذا الانتقاء باعٌ طويلٌ يظهر أحد جوانبه في فكرة الفروق الدلالية، من حيث التفريق بين الألفاظ متقاربة المعاني في الاستعمال، حيث تُستخدم لفظةٌ في موضع لا يصح أن تُستخدم فيه لفظةٌ أخرى قريبةٌ منها في المعنى إلا على سبيل التجوُّز، أو الضرورة في اختيار القوافي على سبيل المثال.

وقد تجلّى تراث الفروق واضحًا من خلال كُتبٍ حملت هذا الاسم، لكن يبقى مخزونٌ آخرٌ للفروق يتمثل في المعاجم اللغوية، وكتب التفسير، وشروح الدواوين الشعرية.

ومن هنا كانت فكرة هذا البحث؛ من حيث هي محاولة لاستجلاء تراث الفروق الدلالية خارج إطارها الأساسي المتمثل في كتب الفروق؛ جمعًا لشتات هذا التراث، ومحاولة الوقوف على ماهيته.

وكذلك الوقوف على بيان كيفية توظيف الفروق في شرح الأبيات الشعرية، وإظهار الدقة في اختيار الألفاظ، ومدى مناسبتها للسياق الواردة فيه.

وقد اخترت من شروح الدواوين شرح ثعلب^(١) لديوان زهير بن أبي سلمى، ومن المعروف أن ثعلبًا ممن يرون عدم الترادف بين الألفاظ، ولذا فإنه من المؤكد

(١) هو من اللغويين والنحاة البارزين، ترجم له كثيرون سواء كانوا من مصنفي الطبقات أو من حققوا كتبه، ولذا فسوف أكتفي هنا بالإشارة إلى بعض هذه المراجع التي ترجمت له، ومنها: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٠٢) لأبي البركات الأنباري، تح: محمد أبو الفضل

أن تكون فكرة الفروق لديه واضحةً، واستعملها في خدمة النصوص التي يعمل على شرحها.

وقد استعنت في دراسة هذه الفروق على بعض مبادئ نظريات تحليل المعنى: الحقول الدلالية، والتكوين الثلاثي للمعنى، والنظرية السياقية.

ويطمح الباحث أن يتحقق من فكرة هذا البحث - مستخدماً المنهج الوصفي، ومعتمداً على إجراءات التحليل - من خلال جانبين أساسيين هما:

القسم الأول: الجانب النظري، ويشمل الأمور التالية:

أولاً: مفهوم الفروق الدلالية.

ثانياً: تراث الفروق في العربية.

ثالثاً: معايير التفريق الدلالي.

رابعاً: لمحات عن بعض نظريات التحليل الدلالي.

القسم الثاني: الجانب التطبيقي، ويشمل الأمرين التاليين:

الأمر الأول: أمثلة الفروق الدلالية موزعة بحسب المجالات الدلالية.

الأمر الثاني: معايير ثعلب في الفروق، وكيفية توظيفها.

إبراهيم، دار الفكر العربي ١٤١٨-١٩٩٨ إنباه الرواة على أنباه النحاة (١٧٣/١-١٨٦) القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٤٠٦-١٩٨٦م. معجم الأدباء (٥٣٦/٢) ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ط أولى ١٩٩٣، بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة (٣٩٦/١-٣٩٨) السبوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ثانية ١٣٩٩-١٩٧٩م. الفهرست (٨٠) لابن النديم، تح: رضا- تجدد، ١٩٧١م، طبقات النحويين واللغويين (١٤١-١٥٠) للزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ثانية ١٩٧٣، غاية النهاية في طبقات القراء (١٣٥/١) لابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤٢٧-٢٠٠٦م. الأعلام (٢٦٧/١) لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م. معجم المؤلفين (٢٢٣/١) عمر كحالة، مؤسسة الرسالة، ١٩٥٧م.

القسم الأول: الجانب النظري

أوّلاً: مفهوم الفروق الدلالية:

الفروق في اللغة: أورد الإمام ابن فارس أن " الفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين. من ذلك الفرق: فرق الشعر، يقال: فرقته فرقا" (١) ونعني بالفروق الدلالية: المعاني الدقيقة التي تميّز لفظاً عن أخرى، مع اشتراكهما في معنى عام يجمعهما.

ويدخل تحت هذا الإطار ما أطلق كثير من القدماء عليه اسم (الفرق) وما أطلق عليه البعض (الفروق) دون تحديد لمجالها، أو تحديدها تحت اسم (الفروق اللغوية)، كما سيتضح من خلال عناوين كتبهم الذي تعالج تلكم الظاهرة، لكنني آثرت تسمية (الفروق الدلالية) لكون النصيب الأكبر من هذه الفروق ينصب على الجانب الدلالي.

ويدخل ضمن الفروق الدلالية ما أطلق عليه بعض المحدثين (شبه الترادف near synonymy) (٢) و(التقارب الدلالي semantic relation) (٣) وتنبع فكرة الفروق الدلالية من رفض الترادف التام في اللغة، فالألفاظ المفروق بينها وإن كانت قريبة في المعنى العام الذي يشملها فإن في كل منها معنى خاصاً يميزها عن غيرها، وإغفال هذا المعنى عند الاستعمال لا ينفي وجوده عند الخبير بدقائق الألفاظ ودلالاتها.

(١) مقاييس اللغة مادة (ف. ر. ق.)، وينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، ولسان العرب وغيرهما من المعاجم المادة نفسها.

(٢) يُقصد به أن: يتقارب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها - بالنسبة لغير المتخصص - التفريق بينهما، ولذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ، مع إغفال هذا الفرق، ويمكن التمثيل لهذا النوع في العربية بكلمات مثل: عام - سنة - حول.. وقد وردت ثلاثتها في القرآن الكريم، بما هو قمة الفصاحة العربية.

(٣) ويتحقق ذلك حين تتقارب المعاني، لكن يختلف كل لفظ عن الآخر بلمح مهم واحد على الأقل.. ويمكن التمثيل له في العربية بكلمتي (حلم) و (رؤية) وهما من الكلمات القرآنية، حيث اقتصر استعمال الأولى على معنى الأضغاث المشوشة، والهواجس المختلطة، والثانية على معنى الرؤيا الصادقة. ينظر: علم الدلالة (٢٢٠، ٢٢١)، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط خامسة ١٩٩٨ م.

الترادف (مفهومه، وشروطه):

يعتبر الترادف ظاهرة لغوية موازية للفروق الدلالية، فإذا وجدنا كلمتين تدلان على معنى واحد، فقد نحكم على أن بينهما ترادفاً، بشروطٍ وقيودٍ وضعها العلماء قديماً وحديثاً، وإذا لم يتحقق هذا الترادف لوجود فرق - ولو بسيط - بينهما في المعنى؛ فيندرج اللفظان تحت ظاهرة (الفروق الدلالية). يقول د. أنيس: " فإذا دلت نصوص اللغة على أن بين الألفاظ المختلفة الصورة فروقاً في الدلالة مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصح أن تعد من المترادفات، لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد في المعنى." (١)

ولم يستقر علماءنا قديماً وحديثاً على تعريف واحد للترادف، ولأن المقام ضيقٌ، فسأكتفي هنا بإيراد تعريف واحدٍ ذكره السيوطي: "قال الإمام فخر الدين: هو الألفاظ المفردة، الدالة على شيءٍ واحدٍ، باعتبارٍ واحدٍ" (٢)
وقد ذكر المحدثون شروطاً صارمةً لاعتبار الترادف بين الألفاظ، تتمثل فيما يلي (٣):

- ١ - الاتحاد التام بين الكلمتين في المعنى، فإذا تبين لنا دليل قوي أن العربي كان يفهم حقاً من كلمة (جلس) شيئاً لا يستفيده من كلمة (قعد) قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.
- ٢ - الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات.
- ٣ - الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين.
- ٤ - ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، ومثاله "الجثل، والجفل" بمعنى النمل.

(١) دلالة الألفاظ (٢١٣) د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط خمسة ١٩٨٤م

(٢) المزهر (٤٠٢/١).

(٣) ينظر: في اللهجات العربية (١٧٨/١، ١٧٩) د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ثامنة، ١٩٩٢، فصول في فقه اللغة (٣٢٢) د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط سادسة، ١٩٩٩-٥١٤٢٠م.

الترادف بين الإثبات والإنكار:

يعد الترادف من القضايا التي اختلف حول إثباتها كثير من اللغويين قديما وحديثا، وهذا طرف من هذا الاختلاف بينهم، يُظهر أنهم انقسموا إلى فريقين على النحو التالي:

المثبتون: أثبت كثير من العلماء وقوع الترادف، ومن هؤلاء: سيبويه (٥١٨٠): لعل من أولى الإشارات التي وردت عن الترادف ما ذكره سيبويه في باب اللفظ للمعاني، بقوله: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.. واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق"^(١) أبو زيد الأنصاري (٥٢١٥)^(٢) والأصمعي (٥٢١٦)^(٣)، وابن خالويه (٣٧٠ هـ)^(٤) والفيروزآبادي (٥٨١٧)^(٥) وغيرهم كثيرون.

المنكرون: أنكروا فريق من العلماء وقوع الترادف، من بينهم: ابن الأعرابي (٥٢٣١ هـ)، وثعلب (٥٢٩١)^(٦)، وابن فارس (٣٩٥)^(٧). وابن درستويه (٣٤٧ هـ)^(٨) وابن الأثيري (٥٣٢٨)^(٩) وتشمل قائمة منكري الترادف - كذلك - العلماء الذين ألفوا في الفروق أو الفرق كقطرب وأبي هلال العسكري، وغيرهما.

(١) الكتاب (٢٤/١)، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨م

(٢) ينظر: المزهري (٤١٣/١)، وله في المترادفات: كتاب الغرائز ذكره صاحب بغية الوعاة (٥٨٣/١).

(٣) له في المترادفات: أسماء الخمر، أسماء القداح، ما اختلف لفظه واتفق معناه.

(٤) له في المترادفات: أسماء الأسد، أسماء الحية، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٧١) لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م وفيات الأعيان (١٧٩/٢)،

(٥) من كتبه في المترادفات: الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف.

(٦) وسيأتي بيان موقفهما من خلال الحديث عن موقف ثعلب من الترادف في آخر هذا البحث.

(٧) ينظر كتابه: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (باب الأسماء الأسماء كيف تقع على المسميات) ص ٥٩، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

(٨) ينظر: المزهري (٣٨٦، ٣٨٥/١).

(٩) ينظر: كتابه الأضداد في اللغة (٧، ٨) المكتبة الأزهرية ١٣٢٥ هـ، والمزهري (٤٠٠/١، ٤٠١). (٤٠١).

ومن الحقيق بالذكر هنا أن من هؤلاء الذين أنكروا الترادف عندما تتبّع بعض الباحثين مؤلفاتهم فبدأ في بعضها أنهم يستعينون بالترادف ويخلدون إليه، يقول حاكم الزيادي: "وإذ ينكر هؤلاء الترادف نجدهم يروون طائفة من الألفاظ المختلفة ويذكرون أنها بمعنى واحد^(١). وهو أمر يدعو إلى العجب والغرابة؛ لأنه يخالف في الظاهر ما ذهبوا إليه. ويدل دلالة واضحة على عجزهم عن بيان الفروق، وذكرها في مثل هذه الألفاظ التي يسوقونها بمعنى واحد.. وفي مسلك هؤلاء - كما نرى - تسليم بالواقع اللغوي، وهو مما يعزز مذهب القائلين بالترادف إلى حد كبير.."^(٢)

ويوجه أحد الباحثين المعاصرين ما يبدو تناقضاً في مذهب هؤلاء العلماء من حيث إنكار الترادف، بقوله: "ولعلنا لا نبعد عن الحقيقة إن قلنا إن هؤلاء المنكرين توصلوا ببعد نظرهم إلى ما توصل إليه علم اللغة الحديث الذي أمعن النظر في هذه المسألة، ففرّق بين الترادف الكامل وأشباه الترادف، فأنكر الأول وأقر الثاني، ولا يعد ذلك تناقضاً بين إثبات وإنكار، وإنما هي النظرة الموضوعية التي تدرس الظاهرة بمختلف مستوياتها. وكذلك كان شأن المنكرين فيما نظن، فهم من نظرتهم التاريخية ينكرون الترادف الكامل بين اللفظين بما يحملانه من معنى عام ومعانٍ فرعية خاصة.. أما أن يجتمع اللفظان على معنى عام، أو معنيين متقاربين، أو متداخلين، لا يكثر بالدقة الدلالية بينهما في التخاطب فلا ينكرون ذلك."^(٣)

(١) في إشارة إلى قول ابن الأعرابي - على سبيل المثال - (زلعته وسلقته ودثنته وعصوته وهروته وفأوته بمعنى واحد) اللسان مادة (ز. ل. ع) وقوله: (يقال للعمامة، هي: العمامة، والمشوّد، والسّب، والمقطعة، والعصابة، والعصاب، والتاج، والمكورة) المزهري (١/٤١٠) كما في المزهري أمثلة مشابهة أوردها ثعلب. كما أن لأبي هلال كتاب (التلخيص في معرفة أسماء الأشياء) وقد ذكر فيه من المترادفات الشيء الكثير، بل ذكر ألفاظ من المترادفات فرّق بينها في كتابه الآخر (الفروق) ينظر: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق (٤٩ وما بعدها).

(٢) الترادف في اللغة (٢٠٨).

(٣) الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق (٥٢) محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ثانيًا: تراث الفروق في العربية:

إن المتتبع لحركة التأليف في الفروق الدلالية في تراثنا العربي القديم ليلاحظ أن هناك الكثير من المؤلفات التي أفردت لهذا المجال، لكنّ معظمه مفقود أو على أقل تقدير غير مطبوع إلى يومنا هذا. وقد رصد الدكتور رمضان عبد التواب - من خلال كتب التراجم والطبقات - في مقدمة تحقيقه لأحد هذه الكتب، وهو كتاب (الفرق) للإمام أحمد بن فارس - أربعة عشر مؤلفًا لهذا النوع، منهم ما وصلت إلينا كتبهم، ومنها ما لم يصل، وهم:

- ١ - أبو زياد الكلابي.
- ٢ - أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (توفي ٥٢٠٦هـ).^(١)
- ٣ - أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (٥٢٠٩هـ).
- ٤ - أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ).
- ٥ - أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦ هـ).^(٢)
- ٦ - ثابت بن أبي ثابت اللغوي (٢٢٤ هـ).^(٣)
- ٧ - أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (٢٤٤ هـ).
- ٨ - أبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ).^(٤)
- ٩ - أبو إسحاق الزجاج (٣١١ هـ).
- ١٠ - أبو بكر الجعد (حوالي ٣٢٠ هـ).
- ١١ - أبو الطيب الوشاء (٣٢٥ هـ).
- ١٢ - أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ).^(٥)
- ١٣ - أبو الجود العجلاني (في حدود ٤٠٠ هـ).

(١) نشره رودلف جاير في مجلة SBWA عام ١٨٨٨م بعنوان (كتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمية، في أسماء الوحوش وصفاتها)، وحققه د. خليل إبراهيم العطية كاملاً، عام ١٩٨٧م، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية، بعنوان "الفرق في اللغة"

(٢) نشره د. دافيد هنرخ في مجلة SBWA عام ١٨٧٦م بعنوان (كتاب أسماء الوحوش وصفاتها).

(٣) نشره محمد الفاسي في المغرب عام ١٩٧٣م، ثم أعاد تحقيقه د. حاتم صالح الضامن في مجلة المورد العراقية ١٩٨٤م.

(٤) حققه د. حاتم صالح الضامن ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨٦م.

(٥) حققه د. رمضان عبد التواب، ونشرته له مكتبة الخانجي طبعة أولى سنة ١٩٨٢م

١٤ - أبو الفضل البكري.

ثم أضاف د. خليل العطية إلى هذه القائمة - في مقدمة تحقيقه لكتاب (الفرق في اللغة) لقطرب - ستاً من العلماء ممن ألفوا في الفروق، وهم:

١٥ - أبو الفضل المنذري (٣٢٩ هـ).

١٦ - أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ).

١٧ - أبو الفتح ابن جني (٣٩٢ هـ).

١٨ - أحمد بن إبراهيم بن معلي.

١٩ - أبو موسى الضرير البغدادي.

٢٠ - أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي. (١)

إضافةً إلى أبي هلال العسكري (٣٩٥ هـ) بكتابه الشهير (الفروق اللغوية).
ويضاف إلى ذلك - أيضاً - بعض المؤلفات غير المفردة لهذه الظاهرة، والتي تناولتها ضمن قضايا ومسائل لغوية أخرى، منها:

الفصيح، لثعلب - نفسه - فقد أفردها باباً باسم (باب الفروق) (٢) وهو بابٌ مختصرٌ ذكر فيه بعضاً من الفروق بين الألفاظ قريبة المعنى، ومنها: (الشِّفة - المشفر - الجحفة)، (الظفر - المنسم - الظلف)، (مات الإنسان - ونفقت الدابة - وتنبَّل البعير).

-أدب الكاتب، فقد أفردها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) باباً بعنوان: (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)، وكذلك هناك (أبواب الفروق): فروق في خلق الإنسان، فروق في الأسنان، فروق في الأفواه، فروق في ريش الجناح... إلخ -المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (٥٤٢٥ هـ).

-فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي (٥٤٢٩ هـ).

-كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية، للأجدابي (٥٤٧٠ هـ).

وفي العصر الحديث بعض المؤلفات - أيضاً - التي تناولت هذه الظاهرة،

ومنها:

(١) الفرق في اللغة (٢٤ وما بعدها).

(٢) كتاب الفصيح (٣٢١) لثعلب، تح: د. عاطف مدكور، دار المعارف، ١٩٨٤ م.

- فرائد اللغة (الجزء الأول في الفروق) طبع في المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، في بيروت سنة ١٨٨٩م.
- الفروق، للشيخ إسماعيل الحقي، نشر عام ١٣١٠هـ، وفيه باب في الفروق.
- التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، علي أكبر بن محمود النجفي، طبع بمطبعة دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الركن، سنة ١٣١٢هـ.
- فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات، لنور الدين الجزائري.
- الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، د. عمر عبد المعطي أبو العينين، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، د. محمد عبد الرحمن الشايع، العبيكان ١٩٩٣م.
- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، محمد ياس خضر الدوري، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد ٢٠٠٥م.
- معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، د. محمد محمد داود، دار غريب، ٢٠٠٨م.

ثالثاً: معايير التفريق الدلالي:

لا ينبغي أن يكون التفريق بين المعاني في مجمله قائماً على الذوق الفردي، لأن هذا المسلك سيفتح باباً من الأحكام الذاتية التي قد تبعثنا عن روح اللغة، وتماسك ألفاظها، وتقارب معانيها. ولذلك فقد تنبه علماءنا القدامى إلى ضرورة وضع معايير وأسس يقوم عليها هذا التفريق، كما وجدنا عند ابن السراج (٣١٦ هـ) في رسالته عن الاشتقاق، والمعايير الثمانية التي صدر بها أبو هلال العسكري كتابه.

كما أن للمحدثين - أيضاً - معايير، يتشابه بعضها مع المعايير القديمة، ومن هذه المعايير: ما قدمه كولنسون W.E. Collinson عام ١٩٣٩م^(١) وروي هاريس R. Harris عام ١٩٧٣م، وهوارد جاكسون H. Jackson عام ١٩٨٨م.^(٢)

(١) ينظر: علم الدلالة (٢٢٨) د. أحمد مختار عمر، الترادف في اللغة (٢٦٨) د. حاكم مالك الزبيدي، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٢) ينظر: التحليل الدلالي في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري - دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية (٦٢ وما بعدها) د. محي الدين محسب، دار الهدى للنشر والتوزيع.

وبالنظر في هذه المجموعات من المعايير يمكننا ضم بعضها إلى بعض لتكون كما يلي:

أولاً - معايير ذاتية: وتتميز هذه المعايير بأنها تتضح من خلال اللفظ ذاته، كالحكم بالاسمية أو الوصفية، أو تخالف صفات كلا اللفظين المراد التفريق بينهما، أو الاعتماد على الضد، أو خلافه، ومن هذه المعايير:

١ - معيار الذات والصفات: إن المنطلق الأول لهذا المعيار يتمثل فيما دار من نقاش لغوي بين أبي علي الفارسي وابن خالويه. يقول أبو علي: " كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه. فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً. فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة."^(١)

فمن عادة العرب إطلاق الأسماء المختلفة للمسمى الواحد على اعتبار صفة معينة فيه، خصوصاً إذا كان من ملازمات حياته وبيئته، فلا شك أن للسيف في حياة العربي القديم منزلة عظيمة، لذا فقد أبدع في إطلاق كثير من التسميات النابعة من صفة متحققة فيه، فإذا كان من مصنوعاً في الهند سمي مهنداً؛ لمراعاة هذه الصفة أو النسبة فيه. وإذا كان فيه حدة سمي صارماً؛ لمراعاة هذه الصفة فيه.

لكن بعض هذه الصفات قد يتجاوز حدود الوصفية إلى الاسمية، ويشيع استعماله، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح (الصفات الغالبة)^(٢) ولذلك فإن " استقراء الألفاظ المترادفة والتأمل فيها من الناحية اللغوية التاريخية، يظهر لنا بجلاء أن طائفة كبيرة منها قد كانت صفات للمسمى ثم جرت مجرى الأسماء له على وجه الغلبة، فعدت من باب المترادف بفعل الاستعمال.... بل ربما طغى بعضها في الاستعمال على الاسم الحقيقي المجرد (كالسيف) وخاصة تلك الألفاظ التي تشير إلى صفات مستحسنة محمودة فيه،

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٤٠٥/١) للإمام السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة الإيمان المنصورة، ط الثالثة.

(٢) هذا المصطلح ورد كثيراً في لسان العرب، ففيه: "السارية: السحابة تمطر ليلاً، فاعلة من السرى سير الليل، وهي من الصفات الغالبة" مادة (س. ر. ا) و " والضواحي من التخل ما كان خارج السور صفة غالبية لأنها تضحى للشمس" مادة (ض. ح. ا).

تلك الألفاظ التي تدل على أحسن السيوف، وأفضلها عندهم، نحو: الحسام والصارم والعضب.....^(١)

إذا فعند إرادة التفريق بين الألفاظ يُعمد إلى التفريق بين ما كان اسماً للنشيء وما كان صفةً له غلبت في الاستعمال فصارت كالاسم في الكثرة، أو لم تغلب. ولذلك فإن من القيود التي وضعها العلماء لاعتبار الكلمتين مترادفتين أن يُنظر إليهما على أنهما مترادفتان (باعتبار واحد)^(٢) ومن ثم إذا اختلف الاعتبار كأن كان أحد اللفظين ذاتاً والآخر صفةً فلا ترادف بينهما، بل ينتقلان إلى ما يعرف بالفروق الدلالية.

معييار القيمة الدلالية: أشار أبو هلال العسكري إلى هذا المعيار بقوله: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين الحلم والإمهال، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسناً، والإمهال يكون حسناً وقيحاً"^(٣) ومن الواضح أن العلاقة بين اللفظين هي علاقة العام بالخاص. ويدخل تحت هذا المعيار ما ذكره ابن السراج (٥٣١٦) بقوله: "ثم من قبل الصفات التي يوصف بها كل واحد منهما، فإن لم يكن واحد منهما بتلك الصفات بأعيانها فليس هو هو."^(٤) كما يندرج تحته ما أورده كولنسن بقوله: " أن يكون أحد اللفظين متميزاً باستحسان أدبي أو استهجان، في حين يكون الآخر محايداً"^(٥) ومنه - أيضاً - الإطلاق والتقييد فمن ذلك " (المائدة) لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها الطعام.. وإلا فاسمها (خوان). وكذلك (الكأس) لا تكون كأساً حتى يكون فيها شراب وإلا فهو (قدح) أو (كوب)..."^(٦)

(١) الترادف في اللغة (١٣١ و ١٣٣) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: المزهر (٤٠٢/١).

(٣) الفروق اللغوية (٢١) لأبي هلال العسكري، تحقيق: عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية ١٤١٩هـ.

(٤) رسالة الاشتقاق (٤٠) لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق محمد علي الدرويش، مصطفى الحديري ١٩٧٢م. ومثل ابن السراج لذلك بقوله: " وذلك أنه لو قيل: إن العفاف هو قصر الشهوة على مقدار ما تجيزه السنة، والزهد هو قصر الشهوة دون ما تجيزه السنة، فقد وجب من هذا أن العفاف ليس هو الزهد".

(٥) علم الدلالة (٢٢٨) د. أحمد مختار عمر، ومثل لهذا النوع بـ(تواليت - مرحاض - دورة المياه).

(٦) الصاحبى (٦٠).

معييار العلاقات الدلالية الأخرى: ومن هذه العلاقات الاعتماد على الضد، يقول ابن السراج "أن تمتحنه بال ضد فتتظر هل ضد هذا هو ضد هذا؟ فإن كان كذلك. وإلا فليس هو هو." (١) كما أشار العسكري إلى ذلك بقوله: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض، فكالفرق بين الحفظ والرعاية، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال" (٢) ويدخل ضمن هذا المعيار أيضا ما سماه ابن السراج (الخلاف) في قوله: "ومن ذلك أن تتظر في الخلاف، فإن كان خلاف هذا هو خلاف هذا وإلا فليس هو هو" (٣)

ثانياً. معايير تأصيلية: وتتميز هذه المعايير بأنها تتضح من خلال الرجوع إلى أصل معنى اللفظين أو أحدهما إما من خلال المعنى العام للمادة المعجمية، أو من خلال اعتبار الحقيقة أو المجاز فيه، ومن هذه المعايير:

١- معيار الاشتقاق: ويعتمد فيه على المعنى الأصلي لمادة اللفظين وحلولة في كل منهما، ومن ذلك "الفرق بين التلاوة والقراءة، وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة، والقراءة تكون فيها، تقول: قرأ فلان اسمه، ولا تقول: تلا اسمه، وذلك أن أصل التلاوة من قولك: تلا الشيء الشيء يتلوه، إذا تبعه، فإن لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة، وتستعمل فيها القراءة، لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل." (٤)

٢- معيار اعتبار أصل اللفظ في اللغة، وحقيقته فيها: ومثل لهذا المعيار الإمام العسكري بقوله "كالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو: صوت من أصوات الإبل تحدثه إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب" (٥)

(١) رسالة الاشتقاق (٣٩) ومثّل له بقوله: " كما لو قال قائل: إن الشجاعة هي الجلد، وإنما الشجاعة للنفس والجلد للبدن. فصد الشجاعة الجبن، وضد الجلد الخور. فليست الشجاعة إبن هي الجلد. ومن ذلك أن تتظر الخلاف، فإن كان خلاف هذا هو خلاف هذا وإلا فليس هو".

(٢) الفروق اللغوية (٢٢).

(٣) رسالة الاشتقاق (٣٩) ومثّل له بقوله: " شجاع وغير شجاع، وجلد وغير جلد. وليس من كان غير جلد فهو لا محالة غير شجاع، لأنه قد يكون المرء شجاعاً من غير جلد".

(٤) الفروق اللغوية (٢٢).

(٥) الفروق اللغوية (٢٣).

على أن هذين المعيارين ينبغي أن يُتَعامَلَ معهما بحذر حيث إنه يستلزم لإجرائهما وجود أدلة موثقة يمكن أن يوفرها وجود معجم تاريخي لمفردات العربية. (١)

ثالثاً. معايير قواعديّة: تتضح هذه المعايير من خلال هيئة الكلمة الصرفية، ودلالة تلك الهيئة، أو علاقاتها النحوية بغيرها من الكلمات داخل التركيب، على النحو التالي:

١- المعيار التركيبي: ويُعتمد في هذا المعيار على علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى المرتبطة بها بروابط نحوية، ومن هذه المعايير:

التعدي: كأن يتعدى أحد اللفظين - المراد التفريق بينهما- لمفعولين بينما يتعدى الآخر لمفعول واحد، ومثل لذلك العسكري بقوله: "كالفرق بين العلم والمعرفة، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى" (٢) أو اعتبار الحروف التي يتعدى بها كلا الفعلين - المراد التفريق بينهما- ومثال ذلك: "الفرق بين العفو والغفران، وذلك أنك تقول: عفوت عنه، فيقتضي ذلك أنك محوت الدم والعقاب عنه، ونقول: غفرت له، فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به" (٣)

- عطف إحدى الكلمتين على الأخرى: ومن ذلك قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) (٤) "فعطف منهاجاً على شرعة؛ لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه." (٥)

معيار الهيئة التصريفية: كأن تدل البنية التصريفية لإحدى الكلمتين على دلالة محددة، ولا تستفاد هذه الدلالة من الكلمة الأخرى لعدم تحقق بنية الكلمة الأخرى فيها. ومثال ذلك: "الفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه؛ لأن المستفهم طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن

(١) ينظر: التحليل الدلالي في كتاب الفروق (٤٧).

(٢) الفروق اللغوية (٢١).

(٣) الفروق اللغوية (٢١).

(٤) المائة (من الآية ٤٨).

(٥) الفروق اللغوية (١٦)، هناك من ذهب إلى جواز عطف الشيء على مرادفه. دقائق الفروق (٣٩)

يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم. فصيغة الاستفهام وهو استفعال، والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلف صيغته من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف مثل: الضَّعْف والضعف، والجهد والجهد، وغير ذلك مما يجري مجراه^(١)

رابعاً. معايير سياقية: وتتميز هذه المعايير بأنها تخضع إما للسياق اللغوي كتلازم بعض الكلمات ببعضها البعض، أو من خلال السياق الخارجي، الذي تُراعى فيه أحوال المخاطبين والمخاطبين، والمقامات والأحوال، ومن هذه المعايير:

معيار الاقتران اللفظي: مثلما ذكرنا في التعدي من أن تعدي الفعل بحرف معين وتعدي الفعل الآخر - المراد التفريق بينهما - بحرف آخر يمكن الاعتماد عليه في عملية التفريق - فإن تلازم كلمة بكلمة أخرى داخل سياق الكلام يعتمد عليه كذلك في التفريق، "فقد خصص العرب ألفاظاً لألفاظ، وقرنوا كلمات بأخرى، ولم يقرنوها بغيرها، ولو كان المعنى واحداً، فقد قالوا في وصف شدة الشيء: ريح عاصف، وبرد قارس، وحرّ لافح، وفي وصف اللين: فراش وثير، وثوب لين، وبشرة ناعمة، وغصن لدن.." ^(٢)

معيار القصد: وفي هذا المعيار " نجد أن دلالة اللفظ تعتمد على قصد المتكلم ومدى تحديد المخاطب لهذا القصد" ^(٣) وقد مثل العسكري لهذا المعيار بالفرق: " بين المزاح والاستهزاء، وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير الممازح، ولا اعتقاد ذلك فيه، ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك؟ فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم، ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدل على استئناسه بهم، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به." ^(٤)

رابعاً. لمحات عن بعض نظريات التحليل الدلالي:

(١) الفروق اللغوية (٢٢، ٢٣).

(٢) فقه اللغة وخصائص العربية (٣١٤، ٣١٥) محمد المبارك، دار الفكر، ط الثانية، ١٩٦٤م.

(٣) التحليل الدلالي (٥٥).

(٤) الفروق اللغوية (٢١).

ذكرتُ أنني سأستعين في تحليل مادة بحثي هذا ببعض مبادئ نظريات:
الحقول الدلالية، التكوين الثلاثي للمعنى (التحليلية)، السياقية. وهاك لمحات
سريعة عن كل منها:



أ) نظرية الحقول الدلالية:

هي إحدى نظريات تحليل المعنى، وأكثرها شيوعاً بين دارسي دلالة المعاني، ويتضح هذا الشيوع من خلال الكم الكبير من الأبحاث التي أجريت معتمدة على تلك النظرية.

ويرى بعض العلماء أن هذه النظرية لم تتبلور إلا في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين على أيدي علماء سويسريين وألمان، وكان من أهم تطبيقاتها المبكرة دراسة Trier للألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة.^(١)

في حين أننا "لا يمكن لنا التسليم بذلك، ونحن نجد تراثنا العربي ينطوي على جهود علمية مرموقة تصب في صلب الحقول الدلالية، وقد تمثل ذلك - فيما تمثل - في كتب المعاني والصفات، والتي رأسها كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام ٥٢٤ (الغريب المصنف)، وكتاب (الألفاظ) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة ٥٢٦٧، و(الألفاظ الكتابية) للهمذاني.^(٢) وغيرها من المصنفات خصوصاً (المخصص) لابن سيدة الذي يعد من أكثر المؤلفات العربية التي تبلورت فيها فكرة الحقول، ومثلتها تطبيقياً.

ويعرّف "الحقل الدلالي Semantic Field أو الحقل المعجمي Lexical Field بأنه مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية.^(٣)

وقد اجتهد العلماء في وضع تصنيفات تضم معظم المفاهيم إن لم يكن جميعها، لكن "لعل أشمل التصنيفات التي قدمت حتى الآن وأكثرها منطقية التصنيف الذي اقترحه معجم Greek New Testament، ويقوم على الأقسام الأربعة الرئيسية: الموجودات entities، الأحداث events، المجردات abstracts، العلاقات relations.

(١) علم الدلالة (٨٢) بتصرف.

(٢) علم اللغة التطبيقي في التراث العربي (٥٦٦)، د. هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع بالأردن، ط أولى ١٤٢٧-٢٠٠٧م.

(٣) علم الدلالة (٧٩) د. أحمد مختار عمر.

وتحت كل قسم نجد أقساماً أصغر. ثم يقسم كل قسم إلى أقسام فرعية.. وهكذا.^(١)

وبهذه الطريقة يمكن التعرف على دلالة اللفظ من خلال علاقاته بالحقل الدلالي الذي يضمه من جهة، وبالكلمات التي يجمعها وإياه حقل دلالي واحد.

ب) نظرية التكوين الثلاثي للمعنى (النظرية التحليلية):

يُعتمد على هذه النظرية " في دراسة معاني الكلمات على مستويات متدرجة على النحو التالي:

١- تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيها.

٢- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة.

٣- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة.^(٢)

وقد ظهرت أوليات هذه النظرية على يد Jerry Fodor و Jerrold Katz من خلال بحث منشور لهما عام ١٩٦٣م ، وقد أجريت تعديلات على هذه النظرية فيما بعد. "وتقوم نظريتهما في أساسها على تشذير كل معنى من معاني الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية مرتبة بطريقة تسمح لها بأن تتقدم من العام إلى الخاص. وكل معنى للكلمة يحدد عن طريق تتبع الخط من (المحدد النحوي) إلى (المحدد الدلالي) إلى (المميز). ويظل المرء متجها نحو التشذير حتى يحقق القدر الضروري من التوصيف والشرح، وحينئذ يتوقف حيث لا تبقي فائدة في إضافة أي محددات أخرى، ما دامت لا تلقي ضوءاً على المعنى."^(٣)

وتتكون هذه النظرية من ثلاثة عناصر، سبق ذكرها وهي:

١- المحدد النحوي: ويمثل الوصف الشكلي للكلمة ككونها اسماً أو فعلاً،

وكون الاسم جامداً أو مشتقاً، وكون الفعل لازماً أو متعدياً.

٢- المحدد الدلالي: ويمثل الصفات العامة أو المشتركة التي تعد بمثابة

صفات ثانوية أو غير جوهرية في التحديد الدقيق للمعنى.

(١) علم الدلالة (٨٧).

(٢) علم الدلالة (١١٤).

(٣) علم الدلالة (١١٤، ١١٥).

٣- المميز: ويمثل الصفة أو الصفات الفارقة أو الملامح الجوهرية التي يتحتم وجودها.^(١)

ج) النظرية السياقية:

يعد فيرث Firth من أشهر العلماء الذين اهتموا بالمنهج السياقي في دراسة المعاني، ووضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للغة، وقد صرح بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة.

وقد اقترح K. Ammer تقسيماً للسياق ذا أربع شعب يشمل:

١- السياق اللغوي، حيث قد تتضح دلالة الكلمة داخل النص الواردة فيه، ويمكن التمثيل له بكلمة (يد) التي ترد في سياقات متنوعة منها: (أعطيته مالا عن ظهر يد، يعني تفضلاً). (يد الفأس ونحوه: مقبضها). (يد الدهر: مد زمانه)... إلخ

٢- السياق العاطفي، وهو يحدد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيداً أو مبالغة اعتدالا، فكلمة (يكره) العربية غير كلمة (يبغض) رغم اشتراكهما في أصل المعنى كذلك.

٣- سياق الموقف، ويعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل استعمال كلمة (يرحم) في مقام تسميت العاطس (يرحمك الله) البدء بالفعل، وفي مقام الترحم بعد الموت (الله يرحمه) البدء بالاسم.

٤- السياق الثقافي، ويقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة. مثل كلمة (جذر) التي لها معنى عند المزارع، ومعنى ثان عند اللغوي، ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات.^(٢) وفي الحقيقة فإن لهذه النظرية أسسا عند علماء العربية، تتلخص في:

- يعد اللغويون العرب (الجملة) هي وحدة التحليل الدلالي.

- مراعاة السياق اللغوي.

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث (١٧٦) د. عبد الفتاح البركاوي، ط رابعة ١٤١٦هـ-٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: علم الدلالة (٦٨ وما بعدها).

- مراعاة الموقف أو السياق الخارجي.
- مراعاة قيود التوارد.
- مراعاة جميع الوظائف التي تنهض بها الوحدات اللغوية.^(١)

(١) مدخل إلى علم اللغة الحديث (١٧٥)، وينظر كتاب: دلالة السياق (٤٨) للدكتور عبد الفتاح البركاوي.



القسم الثاني: الجانب التطبيقي

بعد أن مهدت لدراسة الفروق الدلالية عند ثعلب - من خلال شرحه ديوان زهير - بجانب نظري، أنتقل الآن إلى الجانب التطبيقي، معالجاً فيه أمرين:
الأمر الأول: أمثلة الفروق الدلالية، موزعة بحسب المجالات الدلالية:

تم ترتيب الألفاظ التي فرق بينها ثعلب خلال شرحه ديوان زهير على مجالاتها الدلالية؛ بناءً على السياق الذي وردت فيه؛ لأن بعض الألفاظ قد يستخدم - على سبيل المثال - وصفاً للإنسان وأنواع من الحيوانات في الوقت نفسه، مما تطلب مني تحديداً معيناً لمكانه ارتضيت أن يكون هو سياقه الوارد فيه. واعتمدت في تحليلها على بعض مبادئ نظريات تحليل المعنى كما أوردت من قبل.

ووزعت الألفاظ المفرقة بينها على تسعة مجالات الدلالية، هي: ما يخص الإنسان - ما يخص الحيوان - ما بين الإنسان والحيوان - ما بين الحيوان والحيوان - حالات الشرب والإظماء - حالات السير - ما يخص الطبيعة - ما يخص الجماد - ما يخص النبات، وهاك تفصيل كل مجال منها:

(أ) ما يخص الإنسان:

١- أعضاؤه: قَصَب لَوْح:

قال ثعلب في شرح كلمة (بالواح) في قول زهير:

وإن مالا لَوْعَتْ خَادِمَتُهُ .: بِالْوَاحِ مَفَاصِلُهَا ظَمَاءٌ^(١)

[الوافر]

" قال: كل عظم فيه مخ فهو قَصَب، وكل عظم ليس فيه مخ فهو لَوْح."^(٢)
يتوافق الجزء الأول من كلام ثعلب مع ما ذهب إليه كثير من العلماء من حيث تمييز (القصب) بصفتين دلالتين فارقتين تفرقان بينه وبين (اللوح)، أولاهما: وجود المخ، يقول الأصمعي: "والقصب: عظم الزند والفخذ والساق، وكل عظم ذي مخ: قصبه."^(٣) وثانيتها: هي الاستدارة وكونه أجوف، يقول الخليل: "عظام

(١) الوعث: الرمال التي تغيب فيها أرجل الدواب. خادمته: عارضته. ومعنى البيت: يصف أتاناً مع حمار بأنها إذا صادفتها رمال تغيب فيه القوائم، جاهدتها بعظام قوية، قليلة اللحم.

(٢) شرح ديوان زهير (٦٨).

(٣) خلق الإنسان (٢٠٥)، وينظر: التهذيب مادة: (ق. ص. ب ٣٨١/٨)، وينظر: المنتخب من غريب كلام العرب (٧٠/١).

اليدين والرجلين، وقصبة الأنف عظمه، وكل عظم مستدير أجوف.^(١) ويقول
الجوهري: "والقصب: كل عظم مستدير أجوف."^(٢)

ويتضح ارتباط (القصب) بكونه أجوف من خلال أمور، منها:
- المعنى العام للمادة التي تنتمي إليها هذه الكلمة، فـ"القاف والصاد والباء
أصلان صحيحان، يدل أحدهما على قطع الشيء، ويدل الآخر على امتداد في
أشياء مجوفة."^(٣)

- وجود هذه الصفة في بعض الدلالات الأخرى لهذه الكلمة، فـ"القصب: ما
كان مستطيلاً أجوف من الجواهر."^(٤)

- تشبيهها بالقصبة، يقول ابن سيدة: "والقصب: كل عظم له مخ، على
التشبيه بالقصبة" وعرف القصبة من قبل بقوله: "كل نبت ذي أنابيب"^(٥) فانتقال
الدلالة بين هذا النوع من النبت وذاك النوع من العظم يقوم على التشابه بينهما
من حيث كونهما أجوفين.

- تخصيصهم (القصب) بعظام اليدين والرجلين، وهي من عظام الجسم
المستديرة المجوفة.

أما حديثهم عن (اللوح) والجمع (الألواح)، فيركز على صفة دلالية فارقة
تتمثل في أنه عظم عريض، وأنه ما خلا قصب اليدين والرجلين، يقول الخليل: "
وألواح الجسد: عظامه ما خلا قصب اليدين والرجلين. ويقال: بل الألواح من
الجسد كل عظم فيه عرض".^(٦) ومثل هذا أورده صاحب التهذيب عن الليث^(٧)
وقال الثعالبي: ".وكل عظم عريض فهو لوح."^(٨)

(١) العين (ق. ص. ب.).

(٢) الصحاح (ق. ص. ب.).

(٣) مقاييس اللغة (ق. ص. ب.).

(٤) تاج العروس (ق. ص. ب.).

(٥) المحكم (ق. ص. ب.).

(٦) العين (ل. و. ح.)، وينظر: المخصص (٦١/٢).

(٧) ينظر: التهذيب (مادة: ل. ا. ح. ٢٤٨/٥). وينظر: المنتخب من غريب كلام العرب (٧٢/١).
(٧٢/١).

(٨) فقه اللغة (٣١/١).

ومن خلال ما سبق يمكن تقرير ما يلي:

أولاً- يجمع بين هذين اللفظين معنى دلالي عام، وهو الدلالة على العظم.
ثانياً- هناك صفات دلالية فارقة بين هذين اللفظين، فقد وُصف (القصب) بأن
فيه مخاً، وأنه مستدير أجوف. وأن (اللوح) لا مخ فيه، وكونه عريضاً. وقد اعتمد
ثعلب في التفريق بينهما على الصفة الأولى لكل منهما: (فيه مخ/ ليس فيه مخا)
بينما سكت عن الصفة الثانية المذكورة لهما وأي كونه أجوف من عدمه.

٢- صفاته:

• الجَارُ الْهَدِيّ:

قال ثعلب في شرح كلمتي (هدياً، جار) في قول زهير:

فلم أرَ معشراً أسروا هدياً .: ولم أرَ جَارَ بيْتٍ يُسْتَبَاءُ^(١)

[الوافر]

" الهَدِيّ: الرجل ذو الحرمة، وهو أن يأتي القوم يستجير بهم أو يأخذ منهم
عهداً، فهو هَدِيٌّ ما لم يُجَرَّ أو يأخذ العهد، فإن أخذ العهد وأجير فهو حينئذ جارٌ.
ومعناه: أن له حرمة مثل حرمة الهَدِيّ الذي يُهدى إلى البيت فلا يُردّ عن البيت
ولا يُصاب. وقال عنتره في قرواش بن هنيّ:

هديكم خير أباً من أبيكم .: أبر وأوفى في الجوار وأحمد

هديكم: يريد ذا الحرمة بكم، يقول: قتلتموه وله حرمة منكم." ^(٢)

قد يدل إتيان زهير بكلمتي (هدي، جار) في بيت واحد على أن لكل منهما
دلالة مختلفة عن الأخرى، وهو ما جعل من المناسب أن يفرق بينهما ثعلب تفريقاً
دلالياً، اعتمد فيه على صفة فارقة واحدة تمثلت في أخذ العهد أو عدم أخذه، مع
التأكيد على الملمح الدلالي العام الذي يجمع اللفظين، والمتمثل في كونهما ذا
حرمة، فالهدي حرمة كحرمة ما يساق إلى البيت الحرام، قال الأصمعي: الهَدِيّ "
هو الرجل الذي له حرمة كحرمة هدي البيت." ^(١) وحرمة الجار مستمدة من أخذه

(١) يُسْتَبَاءُ: تُؤخذ امرأته.

(٢) شرح ديوان زهير (٧٩)، وينظر في التفريق نفسه: المحكم، القاموس، اللسان في مادتي
(ج.و.ر)، (ج.د.ه).

العهد والمجاورة التي تحصن بها. وعليه يوجه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة من الآية ٦] " قال الزجاج: المعنى: إن طلب منك أحد من أهل الحرب أن تجيره من القتل إلى أن يسمع كلام الله فأمنه، وعرفه ما يجب عليه أن يعرفه من أمر الله تعالى الذي يتبين به الإسلام، ثم أبلغه مأمنه؛ لئلا يصاب بسوء قبل انتهائه إلى مأمنه." (٢)

ونلاحظ أن ما أورده ثعلب مذكور بنصه عن ابن السكيت فيما أورده عنه صاحب التهذيب (٣)

ولعل بعض العلماء لا يرون هذا الفرق بين اللفظين، فقد قال الزبيدي - بعد ذكر قول الأصمعي السابق إيراده-: ".وقال غيره: فلان هدي بني فلان وهديهم، أي: جارهم، يحرم عليهم منه ما يحرم من الهدي. قال:

هديكم خير أبا من أبيكم .: أبر وأوفى في الجوار وأحمد" (٤)

وهو البيت نفسه الذي أورده ثعلب بعد تفريقه بين المعنيين، ولكن من الملاحظ أنه اعتمد في شرح بيت عنتره على فكرة كونه ذا حرمة، دون مراعاة لسياق البيت المتمثل في قوله: (وأوفى بالجوار).

ونلخص من ذلك أن ثعلباً يرى أن اللفظين يجمعهما معنى دلالي عام وهو كون كل منهما ذا حرمة. كما يرى صفة دلالية فارقة تتمثل في أن الهدي: رجل يطلب العهد. الجار: رجل أخذ العهد.

(أ) عَزَلٌ - كَشَفٌ مِيلٌ:

قال ثعلب في شرح كلمات (كشف، عزل، ميل) في قول زهير:

في حومة الموت إن ثابت حلائبهم .: ليسوا بكشَفٍ ولا عَزَلٍ ولا مِيلٍ (٥)

[البسيط]

(١) الصحاح (٥.د.ي).

(٢) تاج العروس (ج.و.ر).

(٣) ينظر: التهذيب (مادة: ه. د. ي ٣٧٨/٦).

(٤) تاج العروس (٥.د.ي).

(٥) حومة الموت: معظمه، وثابت: رجعت، حلائبهم: جماعتهم، يقول: إن الممدوحين إذا كثر الموت، وزاد وطيس الحرب عادوا غير متصفين بالجبن ولا الهروب.

" الأَكْشَف: الذي ينكشف عن الحرب أي: يهرب، ويقال أيضاً: الذي لا تُرْس معه. والأَعزَل: الذي لا سلاح معه، وأصله الذي لا رمح معه. وجاء في الحديث عن النبي - ﷺ - في أصحابه عَزَلًا بأردية لا سلاح معهم. والأَمِيل: الذي لا يثبت على فرسه." (١)

ذكر زهير ثلاثة من الألفاظ الدالة على صفات من يمدحهم، وعطف بينها؛ مما يظهر أن هناك اختلافاً دلاليًّا، اقتضى ذكرها جميعاً في البيت. هذه الألفاظ هي: (كُشِف، عَزَل، ميل) وقد ذكر ثعلب لمفرد الكلمة الأولى دالتين: الأولى: الهروب، والثانية: عدم وجود ترس معه.

وهذه الدلالية الثانية تجعل من كلمة (أَكْشَف) قريبة في الدلالة من الكلمة الثانية، والتي مفردتها (أَعزَل): حيث فسره بأنه من لا سلاح معه، ثم خصَّص هذه العدمية بعدم وجود الرمح؛ لأن أصله: من لا رمح معه، ثم استشهد بحديثٍ نبويٍّ يثبت المعنى الأول العام. هذا المعنى العام أورده أبو عبيد عن أبي زيد ونص عليه بعض العلماء أيضاً^(٢) وواضح أن لفظ (الأَعزَل) أعم من الأَكْشَف لأنه تجرَّد عن كل سلاح دون تحديد. فمع تحقق المعنى العام بينهما، وهو التجرد من السلاح، إلا أن ثعلباً خص التجرد في الأَكْشَف بالترس (على الدلالة الثانية) وعمَّ هذا التجرد في الأَعزَل عن كل سلاح.

أما اللفظ الثالث وهو (الأَمِيل) فعلى تفسير ثعلب له فإنه لا يندرج تحت مفهوم الفروق؛ حيث إن له معنى مختلفاً يتمثل في عدم الثبات على الفرس. لكن كثيراً من العلماء ذكروا معنى آخر لكلمة (الأَمِيل) منه ما أورده " أبو عبيد عن أبي زيد: الأَمِيل: الذي لا سيف له." (٣) وهو بذلك المعنى يدخل في دائرة الفروق مع معنيي لفظي (الأَكْشَف، الأَعزَل).

(١) شرح ديوان زهير (٣١٠، ٣١١).

(٢) التهذيب (مادة: ك. ش. ف. ٢٧/١٠) وينظر: أدب الكاتب (١٨٣، ١٨٤)، الصحاح مادتا (ك.ش. ف) و(ع. ز. ل)، فقه اللغة (١٠٣/١).

(٣) التهذيب (مادة: م. ا. ل. ٣٩٦/١٥) وينظر: أدب الكاتب (١٨٣)، الصحاح، القاموس مادة (م. ي. ل)، فقه اللغة (١٠٣/١).

ونستطيع أن نخلص مما سبق بأن ثعلباً لاحظ معنى دلاليًا عامًّا بين كلمتي (أكشف) و(أعزل) وهو التجرد عن السلاح. وفرق بينهما اعتمادًا على وجود علاقة العموم والخصوص بينهما، أو تخصيص الأكشف بالتجرد من الترس، والأعزل بالتجرد من الرمح (على الأصل)، وتلتقي دلالة كلمة (الأميل) - فيما أورده بعض العلماء - معهما لتتحدد بصفة دلالية أخرى هي التجرد عن السيف، بينما تنتفي هذه العلاقة عند ثعلب؛ لاعتماده على معنى آخر لكلمة أميل، يتمثل في عدم الثبات على الفرس.

(ج) الدِّمْنَةُ العَدَاوَةُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (بالدِّمْنِ) في قول زهير:

يَطْلُبُ الْوَتْرَ اقْوَامًا فَيُدْرِكُهُمْ .: حِينًا وَلَا يُدْرِكُ الْأَعْدَاءُ بِالْدِّمْنِ^(١)

[البسيط]

"أي لا يدركه أعداؤه بالدمن وهي: الأحقاد، والواحدة: دِمْنَةٌ. وقال الأصمعي:

لا تكون العداوة دمنةً حتى يأتي عليها الدهر." ^(٢)

إن إيراد ثعلب لكلام الأصمعي يُشعرنا بأنه أراد توظيف هذا التفريق بين (العداوة) و(الدمنة) في إظهار توفيق زهير في اختيار هذه اللفظة على وجه التحديد - بغض النظر عن خدمتها للقافية - فالغرض من الأبيات التي ورد فيها هذا البيت هو المدح، مما يجعل عدم إدراك أعداء الممدوح له بالأحقاد القديمة أعلى في المدح، عما إذا عبر عن ذلك بالعداوة على سبيل المثال. وفي هذا التفريق - من قبل الأصمعي، واستثناس ثعلب به - ملاحظة لمعنى دلالي يجمع بين الكلمتين، يتمثل في الدلالة على الحقد، لكن تنفرد لفظة (الدمنة) بصفة دلالية تميزها عن (العداوة) هي: مرور الزمن على هذا الحقد، مما يجعله متأصلًا وأكثر حدةً في النفوس، فقد أورد ابن فارس أن الدمنة: "ما اندفن من الحقد في الصدر" ^(٣) وفي القاموس الدمنة "الحقد القديم" ^(٤)

(١) الوتر: الثأر، والمعنى: أن ممدوحه حينما يطلب الثأر من قوم يتمكن منه، بينما لا يتمكن منه أعداؤه حتى وإن كان بينهم وبينه أحقاد قديمة، أتى عليها الزمن.

(٢) شرح ديوان زهير (١٢٣).

(٣) المقاييس (د. م. ن).

(٤) مادة (د. م. ن)، ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب (١/٣٥٩).

بينما تبقى العداوة ذات معنى عام في الحقد، يقول الأزهري: " والعداوة اسم
عام من العدو، يقال: عدو بين العداوة وهو عدو.. " (١)

(١) التهذيب (مادة: ع. د. ١١٢/٣١).



٣- أفعاله:

(أ) سَنَّ عَلَيْهِ سَنَّ عَلَيْهِ:

قال ثعلب في شرح كلمة (سَنَّ عَلَى) في قول زهير: [الوافر]
نُعَوِّدُهَا الطَّرَادَ فَكُلَّ يَوْمٍ .: تُسَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا الْقُرُونُ^(١)
" قال الأصمعي: سن عليه الماء وسن عليه الدرع، وأنشد:

* أناخ فسن عليه الشليلا *

وقال أبو عمرو: سن وشن عليه بمعنى واحد^(٢)

وقال ثعلب - أيضا- في شرح كلمة (فَشَنَّ) في قوله: [المتقارب]

فَلَمَّا تَبَلَّجَ مَا حَوْلَهُ .: أَنَاخَ فَشَنَّ عَلَيْهِ الشَّلِيلَا^(٣)

".. فَشَنَّ عَلَيْهِ: صب عليه، يقال: شن عليه الدرع، ولا يقال: سَنَّ. وسن عليه

الماء. أبو عمرو: سن عليه الماء وشنّ: صب"^(٤)

رأى ثعلب اختصاص الفعل (شنّ) بالدرع، وعدم مشاركة الفعل (سنّ) له في هذا المعنى، حيث إن هذا الأخير يستعمل مع الماء، وأورد قولين أحدهما للأصمعي وجعل فيه سن للماء والدروع والثاني لأبي عمرو ذكر فيه أن شن وسن بمعنى واحد، والناظر في أقوال العلماء يجد أنهم اختلفوا في استعمال لفظي (شن وسن) ومصاحبتهم للدرع على ثلاثة أقوال:

الأول: يرى أن يقال شن الدرع ولا يقال فيه سن، ويمثله رأي ثعلب السابق

ذكره^(٥)

(١) طراد الصيد: مطارذته، السنابك، جمع سنابك وهو: مقدم الحافر، والقرون، جمع قرن: وهو الدفعة من العرق، والمعنى: أن خيولهم قوية يدرّبونها على مطاردة الصيد، رغبة في تضميرها، فتجد العرق ينصب على سنابكها من كثرة العدو.

(٢) شرح ديوان زهير (١٨٧).

(٣) تبلج: أضاء، يعني: الصبح، الشليل: الغلالة التي تلبس فوق الدرع، وقيل: درع صغيرة تكون تحت الكبيرة، والمعنى: أن ممدوحه لما أضاء الصبح أناخ الإبل، وتأهب للغارة، فشن عليه درعه استعدادا للقتال.

(٤) شرح ديوان زهير (١٩٩).

(٥) ينظر: التهذيب (مادة: ش. ن ٢٧٩/١١).

الثاني: يرى أن يقال (سن الدرع) ولا يقال فيه (شن). فقد أورد ابن قتيبة تحت (باب ما تصحف فيه العوام): "ويقولون: شنّ عليه ذراعه. وإنما هو سنّ عليه درعه، أي: صبها، وسن الماء على وجهه، أي: صبه صبّاً سهلاً، فأما الغارة فإنه يقال فيها: شن عليهم الغارة، بالشين معجمة، أي: فرقتها." (١)

الثالث: يرى أن يقال (سن الدرع أو شنه) بمعنى واحد، أي: صبه. وقد أوردته ثعلب - نفسه - عن أبي عمرو في النص السابق. (٢)

ويمكن أن يعزى سبب الاختلاف السابق إلى أن هذه الاستعمالات كلها واردة عن العرب، وأن الأمر مردّه إلى اختيار بعض العلماء لأحد هذه الاستعمالات الواردة، وهو ما يوضحه ثعلب نفسه في شرحه لكتاب الألفاظ لابن السكيت ففيه: "قال بشر بن أبي خازم:

* يُسَنُّ عَلَى مَرَاغِمِهَا الْقَسَامُ *

قال أبو العباس: ويروى (يُشَنُّ) بالشين المعجمة، قال: وكلام العرب: سننت الماء على وجهي، وشننت عليّ الدرع، ومعناها: صببت، إلا أن الاختيار في هذا أن يكون بالسين - غير معجمة - في الماء، وبالشين - معجمة - في الدرع، وهما لغتان بمعنى واحد." (٣)

مما سبق نستطيع أن نقول إنه يجمع بين لفظي (سن، وشن) معنى دلالي عام، وهو الصّبُّ، ولكن بينهما صفات دلالية فارقة، هي - في اختيار ثعلب - تقييد شن عليه بالدرع، وسن عليه بالماء.

(ب) أتی- طَرَقَ:

قال ثعلب في شرح كلمة (طرفت) في قول زهير:

لحيّ جلالٍ يعصمُ النَّاسَ أمرهم .: إذا طَرَقَتْ إحدى اللَّيالي بمُعْظَمِ (٤)

" وطرفت: أتت ليلاً، ولا يكون الطروق إلا بالليل." (٥)

(١) أدب الكاتب (٣٨٥، ٣٨٦)، وينظر: مبادئ اللغة (١٧٧)، اللسان مادة (س. ن. ن).

(٢) ينظر: الأفعال (٢٠٩/٢) لابن القطّاع، ط دائرة المعارف العثمانية، أولى ٥١٣٦٠.

(٣) الألفاظ (٢١٨).

(٤) حي حلال: أي كثير، والحلة: مائة بيت، بمُعْظَمِ أي: بأمر عظيم، والمعنى: أن ممدوحه كثر، إذا اتّمرّوا أمراً، كان عصمة للناس، عند نزول أمر عظيم.

(٥) شرح ديوان زهير (٢٨).

ذكر ثعلب صفة دلالية فارقة تميز الطروق عن الإتيان، تمثلت في تقييد



الطروق بالليل، وفي ذلك يقول الجوهري: "وأنا فلان طُروقا، إذا جاء بليلا".^(١) وقال الأصفهاني: "والطارق السالك للطريق، لكن خص في التعارف بالآتي ليلا، فقول: طرقت أهله طرُوقاً".^(٢)

ولتقييد العرب الطروق بالليل فقد ربطوا به ما يظهر ليلا، أورد صاحب التهذيب: "وقول الله - جل وعز - ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾ [الطارق: ١، ٢] قال الفراء: الطارق: النجم لأنه يطلع بالليل، وما أتاك ليلا فهو طارق".^(٣) وأورد صاحب تاج العروس: "وقيل: أصل الطروق من الطرق، وهو الدق، وسمي الآتي بالليل طارقا لحاجته إلى دق الباب".^(٤)

أما (أتى) فهو مطلق في المجيء، ففي الصحاح: "الإتيان: المجيء".^(٥) ويمكن القول بأن اللفظين يجمعهما معنى دلالي عام، وهو المجيء. لكن هناك صفة دلالية فارقة بينهما تتمثل في أن (أتى): لمطلق المجيء. و(طرق): للمجيء في الليل.

٤. مسكنه: الرّسم الطلّ:

قال ثعلب في شرح كلمة (طلل) في قول زهير: [الطويل]
لن طلل كالوحي عافٍ مَنازِلُهُ .: عَفَا الرَّسُّ مِنْهُ فَالرَّسَّيْسُ فَعَاقِلُهُ^(٦)
"الطلل: ما بدا شخصه. والرسم: ما بدا أثره ولا شخص له. يقال: تطاللت للشيء إذا أشرفت له".^(٧) وقال في موضع آخر: "والطلل: ما شخص، والرسم: الأثر لا شخص له".^(٨)

اعتمد ثعلب في التفريق بين معنيي (الطلل) و (الرسم) على ملاحظتين:

- (١) الصحاح مادة (ط. ر. ق.)، المفردات (٣٩٥).
- (٢) المفردات (٣٩٥). وينظر: مقاييس اللغة، والقاموس، واللسان، وتاج العروس مادة (ط. ر. ق.).
- (٣) التهذيب مادة (ط. ر. ق.).
- (٤) تاج العروس مادة (ط. ر. ق.).
- (٥) الصحاح مادة (أ. ت. ي.)، وينظر: القاموس المادة نفسها.
- (٦) الطلل: ما بدا شخصه، والوحي: الكتاب، عاف: دارس، والرس والرسييس: ماءان لبني أسد، أسد، وعاقل: أرض، وقيل: جبل. وهو يتحدث عن أطلال بقيت أشبه بالمكتوب، عند مائين وواد لبني أسد.
- (٧) شرح ديوان زهير (١٢٦).
- (٨) السابق (١٩٤).

الأولى: تتمثل في وجود معنى دلالي عام يجمع بين اللفظين، هو: الدلالة على الآثار؛ بدليل استدعائه كلمة (الرسم) في بيان معنى كلمة (الطلل) الواردة في البيت.

والثانية تتمثل في ذكره صفةً دلاليةً فارقة بين كلا المعنيين، تتمثل في وجود الشخص أو عدم وجوده، فمع (الطلل) هناك شخصٌ، ولا شخص مع (الرسم). وهذا التفريق بين المعنيين، اعتماداً على هذه الصفة الفارقة رآه كثير من العلماء دون التجاوز إلى صفات دلالية أخرى، فأورد " أبو عبيد عن الأصمعي: الطلل: ما شخص من الديار. والرسم: ما كان لاصقاً بالأرض."^(١) وقال الأجدابي: " والطلل ما شخص من آثار الديار، والرسم ما كان لاصقاً بالأرض من آثارها كالرماد ونحوه."^(٢)

هـ. حالاته: النَّشْوَةُ النَّشْوَةُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (نشاوى) في قول زهير:

وقد أغدو على شرب كرامٍ .: نَشَاوَى وَأَجِيدِينَ لَأَنْشَاءٍ^(٣)

"والنَّشْوَةُ: من السُّكْرِ. والنَّشْوَةُ: من الخبر، من أين نَشَيْتَ هذا الخبر، أي: علمته"^(٤)

الخبر، أي: علمته"^(٤)

اعتمد ثعلب في التفريق بين معنيي (النَّشْوَةُ) و (النَّشْوَةُ) على ملاحظتين، الأولى: تتمثل في وجود تشابه بين بين اللفظين، يتبعه معنى دلالي عام يمكن القول إنه: حصول الأولوية في كل، من حيث إن " النَّشْوَةُ: أول السكر"^(٥) وفي النَّشْوَةُ "يقال: رجلٌ نشيانٌ للخبر، إذا كان يتخبر الأخبار في أول ورودها، بَيِّن النَّشْوَةَ. وأصله من الواو، قلبت ياء ليفرق بينه وبين النَّشْوَانِ من السُّكْرِ."^(٦) ويؤكد هذا الاشتراك في المعنى العام اتفاق اللفظين في تبعيتهما لمادة لغوية واحدة، هي (ن.ش.و).

(١) التهذيب (مادة: ط.ل. ٢٩٥/١٣).

(٢) كفاية المتحفظ (٤٧)، وينظر: الصحاح، مقاييس اللغة، القاموس، اللسان مادتي (ط. ل. ل) (ر. س. م)، مبادئ اللغة (٩٠)، فقه اللغة (١٣٠/١)، المنتخب (٤٠٧/١).

(٣) شرب جمع: شارب، يقول: وقد آتي - أي: أنا - على قوم كرام سكري، قادرين على ما نريد نريد من الطعام والشراب والطيب والغناء.

(٤) شرح ديوان زهير (٧٢).

(٥) فقه اللغة (٤٩/١).

(٦) الألفاظ (٣٦١).

والاختلاف بين اللفظين قائم على اختلاف حركة فاء الكلمة، تبعه اختلاف دلالي، تمثل في تخصيص (الفتح) بحالة السكر، و(الكسر) بحالة تلمس الأخبار. وهذا التفريق بين المعنيين - من خلال هذه الصفة الفارقة - هو ما رآه كثير من العلماء دون التجاوز إلى صفات دلالية أخرى، فقد أورد الجوهري: " ورجل نشيان للأخبار بين النشوة بالكسر.. ورجل نشوان، أي سكران، بين النشوة بالفتح"^(١) وقد أورد البعض أن (الكسر) للسكر أيضاً، فقد " زعم يونس أنه سمع فيه نشوة بالكسر."^(٢)

(ب) ما يخص الحيوان:

١- الإبل: بالنسبة لما يخص الإبل وجدت سبعة من الألفاظ التي عمد ثعلب إلى التفريق بينها، قسمتها إلى ثلاثة أنواع: أولها يختص بصوتها عند الضجر، وثانيها يختص بحملها ونتاجها، وثالثها يختص بأسنانها بعد الكبر، على النحو التالي:

(أ) أصواتها عند الضجر: الرغاء الصريف:

قال ثعلب في شرح كلمة (الصريف) في قول زهير: [الطويل]

تَرَى بِحِفَافِيهِ الرَّذَايَا وَمَنْنِهِ .: قِيَامًا يُقَطِّعَنَّ الصَّرِيفَ الْمُفْتَرًّا^(٣)

" والصريف للذكور دون الإناث، وهو إذا ضَجَرَ صرف بنابيه. وإذا ضجرت الإناث رَعَتْ."^(٤)

اعتمد ثعلب في بيان معنى (الصريف) على استدعاء كلمة قريبة منها هي (الرغاء)، فبين الكلمتين معنى دلالي عام يجمعهما؛ يتمثل في دلالتها على صوت البعير في حالة الضجر، ولكن هذا الاستدعاء قام على توضيح ما لكلا الكلمتين من صفة دلالية فارقة، تتمثل في اختلاف انتماء الصوتين إلى جنسين مختلفين، فالصريف للذكور، والرغاء للإناث. وملاحظة تخصيص هذين الصوتين بهذين الجنسين، نص عليها بعض

(١) الصحاح مادة (ن. ش. ا)، وينظر: التهذيب (مادة: ن. ش. ي. ٤٢٠/١١)، مجمل اللغة، القاموس، اللسان مادة (ن. ش. ا).

(٢) الصحاح مادة (ن. ش. ا)، وينظر التهذيب (مادة: ن. ش. ي. ٤٢٠/١١).

(٣) حفافاه: جانباه، الرذايا، جمع رذية: وهي المعيبة من الإبل سقطت من الجهد وتخلفت، والمئن: الوسط، والمفتتر: الضعيف. والمعنى: يصف الطريق بأنه من بعده ترذى الإبل فتترك في جانبه ووسطه.

(٤) شرح ديوان زهير (٢٦٢)

العلماء، يقول صاحب الغريب: "وقد بغمت الناقاة تَبْغُم، فإذا ضَجَّت، قيل: رَغَت ترغو"^(١) ولكن يُلاحظ أنه لم يخصه بالإناث صراحةً، مثلما فعل ثعلب. وهناك عدة نصوص تدل على عدم تخصيص هذين اللفظين لنوع بعينه، واستعملت هذه النصوص كلا اللفظين مع لفظ (البعير) وهو مما يطلق على الذكور أو الإناث^(٢)، قال قطرب: "قالوا في صوت البعير: رغا يرغو.."^(٣) وفي التهذيب: "قال الليث: رغا البعير يرغو رغاءً"^(٤) وفيه: "والصريف: صوت الأيئاب والأبواب"^(٥) وفي الغريب: "والأجش: الجهير الصوت، والصليل والصريف مثله"^(٦) وقال الجوهري: " .. وكذلك صريف الباب وصريف ناب البعير، يقال: ناقة صروف: بينة الصريف"^(٧) وقد جعل الأصمعي (الصريف) لكل من الجنسين، لكن في حالتين مختلفتين، فقال: "إذا كان الصريف من الفحولة فهو من النشاط، وإذا كان من الإناث فهو من الإعياء"^(٨) وبذلك يختلف تفريق ثعلب عنه من وجهين: الأول: أن ثعلباً خصَّص الصريف بالذكور فقط بينما جعله الأصمعي للجنسين، والثاني: أن ثعلباً جعل الصريف في حالة الضجر، بينما جعله الأصمعي في حالة النشاط للفحل.

وفي ضوء ما اطلعت عليه من نصوص يبقي تحديد الصريف بالذكور والرغاء بالإناث منسوباً لثعلب.^(١)

(١) الغريب (٨٦٣/٣)

(٢) يقول الأصمعي: "البعير من الإبل بمنزلة الإنسان، يقع على الجمل والناقاة إذا أجذعا" التهذيب (٣٧٧/٢) وينظر: الصحاح مادة (ب. ع. ر.).

(٣) الفرق في اللغة (١٥٧)

(٤) مادة (ر. غ. و) وفي الصحاح، والقاموس في المادة نفسها.

(٥) التهذيب (مادة: ص. ر. ف. ١٢/١٦٢)

(٦) الغريب (٦٦/١)

(٧) الصحاح (ص. ر. ف) ومن هذه النصوص أيضاً- قال " أبو زيد: صرف البعير بنابه يصرف صريفاً: صوتٌ" المخصص (٧٩/٧)، وقال ابن فارس: "...ومن الباب الصريف، وهو صوت ناب البعير. وسمي بذلك لأنه يردده ويرجعه." المقاييس مادة (ص. ر. ف) وقال في كتاب الفرق: "صاح الإنسان وصوتٌ.. ورغا البعير وهدر وذلك عند هيجه" ص (٧٠) وقال الفيروز آبادي: "رغا البعير والضبع والنعام رُغاءً بالضم صوتت فضجت، والصبي بكى أشد البكاء، وناقاة رَغُو كعدو كثيرته." القاموس مادة (ر. غ. و).

(٨) اللسان (ص. ر. ف)

(ب) حملها ونتاجها: صَعَائِدُ الْعِشَارِ الْمَخَاضُ:

قال ثعلب في شرح كلمتي (العشار والمخاض) في قول زهير: [الطويل]
إِذَا نَهَبُوا نَهَبًا يَكُونُ عَطَاؤُهُ .: صَفَايَا الْمَخَاضِ وَالْعِشَارُ الْمَطَافِلُ^(١)
" والمخاض: الحوامل التي قد عظمت بطونها وودنت من الولادة. وواحدة
العشار: عُسْرَاءُ. وهي التي قد أتى على حملها عشرة أشهر ولمّا تضع.. فإذا كان
بعضها قد وضع وبعض لم يضع صلح أن يقال لها كلها: عِشَارٌ".^(٣)

وقال في شرح كلمتي (الصعائد والعشار) في قوله: [الوافر]
إِذَا أَبْرَزَتْ بِهِ يَوْمًا أَهْلَتْ .: كَمَا تُبْرِزِي الصَّعَائِدُ وَالْعِشَارُ^(٤)
" وواحدة الصعائد: صَعُودٌ، وهي من الإبل التي أتى على حملها ستة أشهر أو
سبعة، ثم خدجت، فعطفت على ولد غيرها. والعِشَارُ: التي قد أتى على حملها
عشرة أشهر. والواحدة: عُسْرَاءُ".^(٥) بين الألفاظ الثلاثة: (الصعائد، العشار،
المخاض) التي شرحها ثعلب معنى دلالي عام، يتمثل في الدلالة على حمل الإبل
وننتاجها. لكن ثعلباً ذكر لكل منها صفة دلالية فارقة، فالمخاض: التي لم يتعد
حملها عشرة أشهر. والعشراء: التي تعدى حملها عشرة أشهر، ويجوز إطلاقه
على ما نتج بعضه ولم ينتج البعض الآخر. والصعائد: التي مات ولدها لغير تمام
أي لستة أشهر أو سبعة. وهو بهذا التفريق يوضح دلالة عطف زهير بعضها على
بعض في قوله: (المخاض والعشار) و (الصعائد والعشار).

وهذه طائفة مما أورده العلماء من نصوص توضح هذه الألفاظ الثلاثة: " قال
الأصمعي: فإذا ثبت اللقاح، وهو حملها، والجماع مخاض.. ابن دريد وخلف
والأصمعي: فلا تزال خلفه حتى تبلغ عشرة أشهر فهي عشراء، والجمع:

(١) وذكر محقق شرح ديوان زهير ما نصه: "ولم أجد في كتب اللغة أن الصريف خاص بالجمل
والرغاء بالناقة، كما قال الشارح." هامش رقم (أ) ص(٢٦٢)

(٢) النهب: الغنيمة، الصفايا(جمع صفي): الغزار الكثيرة اللبن، والمطافل: التي معها أولادها، والواحدة:
مُطْفَلٌ. والمعنى: أن قوم ممدوحه إذا غنموا، فإن لممدوحه النصيب الأوفر من هذه الغناتم من الإبل
الحوامل أو التي معها ولدها؛ مما يدل على مكانته في قومه.

(٣) شرح ديوان زهير (٢٩٨).

(٤) أبزت: رفعت إبتها، والمعنى وهو يذم قومًا، أن المرأة منهم إذا أرادت الفاحشة ترفع إبتها كما ترفعه
الإبل الحامل.

(٥) شرح ديوان زهير (٣٠٣)

عشراوات وعشار^(١) وأورد الأزهري عن أبي عبيد " عن الأصمعي: إذا بلغت الناقة في حملها عشرة أشهر فهي عشراء، ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع، وبعدها تضع لا يزالها. وجمعها: عشار، وقال غيره: إذا وضعت فهي عائذ، وجمعها: عوذ^(٢) وقال الجوهري: " وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل فيها الفحل عشرة أشهر وزال عنها اسم المخاض.."^(٣) وقال ابن فارس: " والمخاض: النوق الحوامل، واحدها: خِلفَة. " (٤) والجمع فيها على غير قياس (٥) وأورد الأزهري في (صعائد) عن أبي عبيد " عن الأصمعي: إذا ولدت الناقة لغير تمام، ولكنها خدجت لسته أشهر أو سبعة فعطفت على ولد عام أول فهي: صعود"^(٦).

ونلاحظ من خلال النصوص السابقة أموراً منها:

- ينفق ما أورده العلماء من صفات دلالية للتفريق بين الألفاظ الثلاثة مع ما أورده ثعلب.

- يمكن تأكيد هذه الصفات الفارقة من خلال العودة إلى الأصل اللغوي لكل منها، فالمخاض من (خ. و.ض) وهو أصل يدل على "اضطراب شيء في وعائه مائع"^(٧) والحامل وإن لم تبلغ هذا القدر من الاضطراب إلا أنها كما " قال ابن سيده: وإنما سميت الحوامل مخاضاً تفاقماً بأنها تصير إلى ذلك، وتستمخض بولدها إذا أنتجت. " (٨) وهو ما لاحظته ابن فارس في (عشار) حيث يقول: ".. سُميت عشراء لتمام عشرة أشهر لحملها"^(٩) واعتمد عليه ابن سيده في تقويته دلالتها على الأشهر العشرة بقوله: " وناقَة عشراء: مضى لحملها عشرة أشهر.

(١) المخصص (١٣/٧).

(٢) التهذيب (ع. ش. ر).

(٣) الصحاح (ع. ش. ر).

(٤) المقاييس (م. خ. ض).

(٥) ينظر: اللسان (م. خ. ض).

(٦) التهذيب (ص. ع. د)، وينظر: الصحاح، المقاييس واللسان والقاموس المادة نفسها.

(٧) المقاييس (م. خ. ض).

(٨) اللسان (م. خ. ض).

(٩) المقاييس (ع. ش. ر)، ينظر: المنتخب (١/٤١).

وقيل: ثمانية. والأول أولى، لمكان لفظه.. (١) وذكر ابن فارس أن "الصاد والعين والعين والبدال أصل صحيح يدل على ارتفاع ومشقة" وأورد من الباب قوله: "وأما الصعود من النوق فهي التي يموت حوارها، فترفع إلى ولدها الأول، فتندر عليه." (٢)

(ج) أسنانها عند الكبر: البازل- السديس.

قال ثعلب في شرح كلمة (سديس) في قول زهير: [الطويل]

سَدِيسٍ كُبَارِيٍّ تَنْطُ تُسْوَعِ .: أَطِيطَرِ تَاجِ ذِي مَسَابِيرٍ مُغْلَقِ (٣)

"سديس: الذي ألقى سدسيه وهو السنُّ الذي قبل البازل" (٤)

اعتمد ثعلب في بيان معنى (سديس) على استدعاء كلمة (البازل)، بناءً على أنه يجمع بينهما معنى دلالي عام هو كونهما من أسنان الإبل بعد الكبر، وبين اللفظين -كما صرح ثعلب- صفة دلالية تتمثل في أن السديس: ما ألقى السنُّ الذي يسمى سديساً، في السنة الثامنة. والبازل: خروج ناب له يسمى البازل، في السنة التاسعة.

وعبر ثعلب عن دلالة البازل ببعديته للسديس في قوله: "الذي قبل البازل". وهذه الصفة الدلالية الفارقة هي التي ذكرها كثير من العلماء للتفريق بين هذين اللفظين وأمثالهما، قال الأصمعي: "..فاذا ألقى رباعيته فهو رباع، والأنثى: رباعية. فإذا ألقى سديسه، فهو سديس وسدس، لغتان.. فهذه الأسنان كلها قبل الناب. فإذا خرج نابه، فقد بزل، وهو بازل. وإنما أصل البزل أن كل ما انشق عن الناب فقد بزل. ويقال: تيزل جلد فلان، إذا تشقق." (٥) وأورد أبو عبيد عن الأصمعي: "..فاذا ألقى السن التي بعد الرباعية فهو سدسٌ وسديسٌ وذلك في الثامنة. فإذا فطر نابه وهو الاتشقاق فهو بازل، وذلك في التاسعة.. (٦)

(١) المحكم (٢١٩/١).

(٢) المقاييس (ص. ع. د).

(٣) كُبَارِيٍّ: ضخم، تنطُ: تُصوّت، النسوع: السيور، الرتاج: الباب. والمعنى: يصف بغيراً ضخماً تصدر سيوره الجديدة صوتاً كصوت الباب حين يُغلق.

(٤) شرح ديوان زهير (٢٤٦).

(٥) كتاب الإبل (٦٠، ٦١).

(٦) الغريب المصنف (٨٣٨/٣)، وينظر: التهذيب (مادة: س. ت ٢٨٣/١٢)، الصحاح والقاموس والقاموس مادة (س. د. س)، المنتخب (١٤٩/١).

ويقول قطرب: " ويكون سديسا سنةً، وإنما سمي سديساً لسِنَّ تَنبَت له يقال لها: السَّديسُ... وإذا فطر نابه فهو: البازل، وقد بزل بزولا، وإنما سمي بازلاً لسن تخرج له، يقال لها: بازل." (١). ونلاحظ أن العلماء اعتمدوا في التفريق بين اللفظين على علل التسمية في كل منهما؛ فالسديس مرحلة عمرية أخذت تسميتها من سِنَّ تلقى في هذه المرحلة يقال لها: السَّديسُ، والبازل يمثل مرحلة تالية يخرج فيها ناب يسمى: بازل، سميت هذه المرحلة باسمه أيضاً.

٢- الخيل:

فيما يخص الخيل من الألفاظ التي فرق بينها ثعلب وجدنا ثمانية منها، قسمناها إلى نوعين: أولهما يختص بالألفاظ الدال على درجات السمنة، وثانيهما يختص بالعروق:

(أ) ما يختص بدرجات السمنة:

الرَّهَق - الرَّهْم - الشَّنُون / الزَّعُوم / الطَّعُوم:

قال ثعلب في شرح كلمة (زهق) في قول زهير:

[البسيط]

عِشْرًا وَخِمْسًا فَقَدْ طَابَتْ مَرَاتِعُهُ .: من الربيع ولم يَبْدُنْ وقد زَهَقَا (٢)

" وزهق: سَمِنَ. وليس بذلك السمين: ومنه قول زهير:

القائد الخيل منكوَّباً دوابرها .: منها الشَّنُون ومنها الزَاهِق الرَّهْم

فالزَّاهِقُ: السَّمِين، والرَّهْمُ: المنتهي سِمَانًا. والشَّنُون، والزَّعُوم، والطَّعُوم، وقد يقال: زعيم وطعيم، وهي التي بين الغتِّ والسَّمِينِ. وقد حكى الفراء أيضاً: ماء شروب وشريب: إذا كان بين المِلْحِ والعَذْبِ" (٣)

وقال في شرح قوله:

[البسيط]

القائد الخيل منكوَّباً دوابرها .: منها الشَّنُون ومنها الزَاهِقُ الرَّهْمُ

(١) الفرق في اللغة (١٠٢).

(٢) العِشْرُ من الأظماء: أن يرد يوماً ثم يمكث ثمانية أيام ثم يرد في اليوم العاشر، وهو أطول الأظماء، والخمس على هذا التقدير، يَبْدُنْ: يَضْخَم، وزهق: سمن. يصف ثورا يرتع في أراضٍ، وقت الربيع يأكل ويرتوي، وقد سمن سِمَانًا غير معيب.

(٣) شرح ديوان زهير (٤٥).

" قال الأصمعي: لم أسمع للشَّنُونُ بفعل. والشَّنُونُ: بين السَّمِينِ والمَهْزُولِ. والزَّاهِقُ: السَّمِينِ. والزَّهْمُ أَسْمُنُ منه. والزَّهْمُ: الشَّحْمُ. ويقال: الزَّاهِقُ: اليابس المخ مثل القصيد. والزَّهْمُ: الكثير اللحم والشحم." (١)

يجمع بين هذه الألفاظ - التي فرق بينها ثعلب - معنى دلالي عام، يتمثل في كونها من الألفاظ الدالة على سمن الخيل، لكننا من خلال الواقع اللغوي سنجد إنها لا تخص الخيل وحدها، وإنما قد تطلق وصفاً للسمن في غيرها من الدواب، ففي البيت الأول وصف الثور بقوله: "وقد زهقا".

وقد اعتمد ثعلب في بيان اختلاف معانيها على ملاحظة صفة دلالية فارقة، تمثلت في أن الزاهق: ما كان سميناً دون كثرة في السمن. والزهْم: ما كثرت سمته وشحمه، ودرجته أعلى من الزاهق. والشنون، والزعوم والطعوم: ما بين الغث والسمين. وقد استأنس في بعض هذه الفروق بما أورده الأصمعي فيها.

وقد ذهب إلى هذا التفريق كثير من العلماء، فقد أورد ابن سيدة: عن ابن السكيت: الزاهق: الذي أنقى مخه كله، والإتقاء: وقوع المخ في القصب، وليس بانتهاء السمن. والزَّهْمُ: الكثير الشحم. (٢) ويقول ابن فارس في (زهق): "الزء والهاء والقاف أصل واحد يدل على تقدّم ومضي وتجاوز... ومن الباب: الزاهق، وهو السمين؛ لأنه جاوز حدّ الاقتصاد إلى أن اكتنز من اللحم." (٣) وقال في كتابه (الفرق): "يقال في الخيل: قُصِفَ وهو أقلها سمناً، ثم مُطِعِم، ثم ناو ثم زاهق زَهْمٌ... وفي الهزال.. وفرس شنون" (٤) وقالوا في الشنون: "والشنون من الإبل: الذي ليس بمهزول ولا سمين" (٥) وقال فيه ابن فارس: "والشنون مختلف فيه، فقال قوم: هو المهزول.. وقال آخرون: هو السمين. ويقال: إنه الذي ليس بسمين ولا مهزول" (١) وفي زعوم أورد "أبو عبيد عن الأصمعي: الزعوم من الغنم التي لا يدرى أبها شحم أم لا." (٢)

(١) السابق (١٥٣).

(٢) المجمل مادة (ز.ه.ق).

(٣) المقاييس مادة (ز.ه.ق) فيه: (زهق: الزاء والقاف أصل واحد)، ولعله سقط أو سهو، وما أثبتّه هو الصحيح.

(٤) الفرق (٩٨، ٩٩).

(٥) الصحاح مادة (ش.ن.ن).

وفي طعوم: "قال ابن السكيت عن الفراء: جزور طعوم وطعيم، إذا كانت بين الغثة والسمنية." (٣) وفي الغريب: قال " أبو عمرو: فإذا كان فيها سَمِنٌ، وليست بتلك السمنية فهي طعوم." (٤) وفي اللسان " وشاة طعوم وطعيم: فيها بعض الشحم." (٥)

وقد وردت نصوص أخرى منها ما ساوى في الدلالة بين الزاهق والزهم، ففي الغريب: " والشنون الذي ليس بمهزول ولا سمين. والزاهق السمين ومثله الزَّهْمُ." (٦) وقال صاحب اللسان: "والزاهق من الدواب: السمين الممخ. وزهقت الدابة والناقاة تزهق زهوفا: انتهى مخ عظمها واكتنز قصبها. وزهقت عظامه، وأزهقت: سمتت.. وقيل: الزَّاهِقُ والزَّهْقُ الذي ليس فوق سمنه سَمِنٌ. وقيل: الزاهق المُنْقِي، وليس بمنتهي السمن. وقيل: هو الشديد الهزال الذي في تجد زهومة غثوثة لحمه. (٧) وقيل: هو الرقيق الممخ." (٨)

بل إن صاحب المقاييس جعل إبدال الميم من القاف أحد احتمالين في أصل كلمة (زهم)، يقول: " الزاء والهاء والميم أصل واحد يدل على سمن وشحم وما أشبه ذلك.. ويمكن أن يكون من الإبدال، وتكون الميم بدلا من القاف؛ لأن الزاهق عينُ السمين." (٩)

ومما يلاحظ أن ثعلبا ساوى بين (الشنون، والزعوم، والطعوم) في دلالتها على معنى واحد، هو التوسط بين السمن والغث، ولكننا وجدنا اختلافا بين العلماء في تحديد مدلولاتها، بما يدل على وجود صفات دلالية فارقة بين ثلاثتها لم يأت

(١) المقاييس مادة (ش. ن. ن. ن).

(٢) التهذيب (مادة: ز. ع. م. ١٥٧/٢).

(٣) السابق (مادة: ط. ع. م. ١٩٢/٢).

(٤) الغريب (٨٤٩).

(٥) اللسان (ط. ع. م.).

(٦) الغريب (٨٥٥).

(٧) علق الأزهري على هذا الرأي بقوله: " وقال بعضهم: الزاهق الشديد الهزال الذي تحد زهومة غثوثة لحمه. قلت: هذا غلط إنما الزاهق الذي اكتنز لحمه ومخه، كما قال ابن السكيت." التهذيب مادة (ز. ه. ق)

(٨) اللسان مادة (ز. ه. ق).

(٩) المقاييس مادة (ز. ه. ق).

ثعلب على ذكرها، فبعد اشتراكها جميعا في المعنى العام (الدلالة على ما بين الغث والسمين) يمكن القول بأن:

- الشنون: كونها أقرب إلى الهزال منها إلى السمن، فقد " قال الخليل: إن الشنون الذي ذهب بعض سمنه، شُبّه بالشَّنِّ. وقال: يقال للرجل إذا هُزِلَ: قد استثن (١)"

- الزعوم، هو توسط حقيقي بين السمن والغث، تكون نتيجته توهم السمنة، فمادة (ز.ع.م) فيها "أصلان: أحدهما القول من غير صحة ولا يقين.. ومن الباب الزعوم، وهي الجزور التي يشك في سمنها، فتغبط بالأيدي (٢) ويؤكد هذا أيضا اختلاف العلماء في هذه اللفظة، من حيث دلالتها على السمن أو الهزال أو كونها من الأضداد. قال صاحب القاموس في الزعوم: "والقليلة الشحم والكثيرته ضد" (٣)

- الطعوم: كونها أقرب إلى السمن منه إلى الهزال، فيقال " شاة طعوم: إذا كان فيها بعض السمن" (٤) و"شاة طعوم وطعيم: فيها بعض الشحم، وجزور طعوم: طعوم: سمينة." (٥)

(ب) ما يختص بالعروق:

الصَّافِنُ - الْقَائِلُ النَّسَاءُ

قال ثعلب في شرح كلمتي (نساء وفائله) في قول زهير: [الطويل]

قَرَدَ عَلَيْنَا الْعَيْرَ مَنْ دُونَ إِفْهِ .: عَلَى رُغْوِهِ يَدْمَى نَسَاءَهُ وَقَائِلُهُ (٦)

" ونساء: عرق في رجله. والفائل: عرق في الفخذ." (٧)

وقال في شرح كلمة (الأنساء) في قوله: [الرمل]

(١) السابق مادة (ش.ن.ن). (١)

(٢) السابق مادة (ز.ع.م). (٢)

(٣) القاموس مادة (ز.ع.م). (٣)

(٤) السابق مادة (ط.ع.م). (٤)

(٥) اللسان مادة (ط.ع.م). (٥)

(٦) يقول: قطع الغلام أو الفرس العير من إفهِ، فرده علينا، وهو مصاب في عروقه إصابة نافذة.

(٧) شرح ديوان زهير (١٣٦).

سَلِسَ الْمَرْسِنَ مَحْصُوصَ الشَّوَى .: شَنِجَ الْأَنْسَاءِ مِنْ غَيْرِ فَحَجٍّ (١)
"والأنساء جمع نسا، وهو عرق من مُنَشَقٍّ ما بين الفخذين فيستمر في
الرَّجْلِ، وهما نسيان اثنان. وإذا كان في نسا الفرس بعض التشنج والتقبض كان
أنعت، وهو في القوائم الصافن." (٢)

يجمع بين الألفاظ الثلاثة التي فرق بينها ثعلب معنى دلالي عام هو الدلالة
على العروق، واعتمد في التفريق بينها على صفة دلالية فارقة تتمثل في موضع
العرق، فهو في الرَّجْلِ نسا، وفي الفخذ فائل، وفي القوائم صافن، وإلى مثل هذا
أو قريب منه ذهب كثير من العلماء، قال الأصمعي: "النسا يخرج من الورك
فيستبطن الفخذين، ثم يمر بالعروق حتى يبلغ الحافر، فإذا سمت الدابة انفلقت
فخذاها بلحمتين عظيمتين وجرى النسا بينهما واستبان." (٣) وقال: "وفي اليد
الأكل. وفي الرَّجْلِ: النسا، وهما عرقان. وفي الرَّجْلِ الصافن." (٤) وأورد
الأزهري " أبو عبيد: الفائلان: عرقان يستبطنان الفخذين. وقال الأصمعي:

سَلِيمَ الشَّظَا عَيْلَ الشَّوَى شَنِجَ النَّسَا .: لَهُ حَجَبَاتٌ مُشْرِفَاتٌ عَلَى الْفَالِ
قيل: أراد: على الفائل، فقلب، وهو عرق في الفخذ يكون في خربة الورك
ينحدر في الرجل." (٥) وأورد الجوهري " وأبو عبيد: الفائل: اللحم الذي على خربة
الورك، قال وكان بعضهم يجعل الفائل عرقاً في الفخذ." (٦) وأرود في الصافن أنه
"عرق الساق" (٧) وقال الإسكافي: "والصافن: عرق الذراع... والنسيان عرقان في

(١) سلس: سهل، والمرسن: موضع الرسن من الأنف، والمحصوص: المدمج الشديد الخلق،
القليل اللحم، والشوي: القوائم، والشنج: التقبُّض، الفحج: تباعد ما بين الرجلين. وهو هنا
يصف فرسا بأنه: سهل القيادة، قوائمه قوية، قليلة اللحم، في عروقه تقبض، لكنّ هذا التقبض
دليل على حماسته، وقوته في الوثب، وليس عن عيب فيه.

(٢) شرح ديوان زهير (٣٤٣).

(٣) كتاب الخيل (٥٣) للأصمعي، تح: حاتم الضامن، دار البشائر، ٢٠٠٣م.

(٤) الكنز اللغوي في اللسان العربي - خلق الإنسان (٢٢٨) للأصمعي، نشره وعلق عليه: د.
أوغست هفتر، ط. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت - ١٩٠٣م.

(٥) التهذيب (مادة: ف. ا. ل ١٥/٣٧٦)، وينظر: المخصص (٤٢/٢).

(٦) الصحاح (ف. ي. ل).

(٧) السابق (ص. ف. ن).

الساقين من الفخذين". (١) وقال الثعالبي: "في الفخذ: النسا. في العجز: الفائل. في الساق: الصافن". (٢)

٣- الظباء:

يخص الظباء من ألفاظ الدراسة خمسة من الألفاظ، قسمتها إلى نوعين: أولهما يختص بالألفاظ الدال على أنواع الظباء وثانيهما يختص بمراحل نمو صغيرها:

(أ) أنواع الظباء:

الآرام- الأدم- العفر:

قال ثعلب في شرح كلمة (الآرام) في قول زهير: [الطويل]

بها العين والآرام يمشين خلفاً .: وأطلأوها ينهضن من كل مجثم (٣)

" الآرام: الظباء البيض الخوالص البياض. قال أبو زيد: وهي تسكن الرمل والأدم: ظباء طوال الأعناق والقوائم، بيض البطون، سمر الظهر، في ظهورها جدتان مسكيتان، والواحد: آدم، والأنثى: أدماء، وهي العواهج، والواحد: عوهج. قال: وليس تطمع الفهود في الأدم لسرعتها. أبو زيد: هي التي تسكن الجبال. والعفر: ظباء يعلو بياضها حُمرة، وهي القصيرة الأعناق، وهي أضعف الظباء عدواً. قال أبو زيد: هي التي تسكن القفاف، وصلابة الأرض." (٤)

اعتمد ثعلب في بيان معنى كلمة (الآرام) على استدعاء كلمتين أخريين هما: (الأدم، العفر) لأن هذه الألفاظ الثلاثة يجمع بينها معنى دلالي عام، يتمثل في كونها أنواع الظباء، فهذه الألفاظ تخص ثلاثة أنواع من الظباء، بل كما قال ابن جني: " هذه الثلاثة جماع أنواع الظباء" (٥)

(١) مبادئ اللغة (١٩٣، ١٩٤).

(٢) فقه اللغة (١/١٨٦).

(٣) العين: البقر، والواحدة: عيناء، خلفه: فوج بعد فوج، الطلا: ولد البقرة وولد الظبية الصغير. الصغير. يصف الديار بأن البقر والظباء يمشين فيها أفواجاً تتلوها أفواج، ينمين أولادهن، ويقمن من أماكنهن إذا سمعن أصوات أولادهن لإرضاعهن.

(٤) شرح ديوان زهير (٦)، وينظر: (٢٦٩)، (٣٨٢).

(٥) المخصص، (٨/٢٥).

ومن الواضح أن ثعلباً اعتمد في التفريق بين هذه الألفاظ على صفات دلالية فارقة بينها، تمثلت في: اللون - المسكن - هيئة الجسم - السرعة. أغلبها تم نقله عن العلماء سواء ما ذكره من كلام لأبي زيد أو ما أورده غيره عن الأصمعي، وأنت الصفات الفارقة على النحو التالي:

الآرام: لونها أبيض خالص البياض - وأنها تسكن الرمال.
الأدم: بيض البطون، سمر الظهور - وأنها تسكن الجبال - طوال الأعناق والقوائم - سريعة العدو؛ ولذا لا تطمع فيها الفهود.

العُفر: أنه يعلو بيضاها حمرة - أنها تسكن القفاف وصلابة الأرض - أنها قصيرة الأعناق - كونها أضعف الطباء عدواً؛ ولذا تطمع فيها الفهود.

وعلى هذا التفريق بين الأنواع الثلاثة كثير من العلماء. (١) وزاد بعضهم صفة دلالية أخرى هي هيئة اللحم، قال "الطباء ثلاثة أصناف: منها الآرام.. ويقال هي ضأن الطباء؛ لأنها أكثر لحوماً وشحوماً... ومنها الأدم.. وتقول العرب: هي إبل الطباء؛ لأنها أغلظها لحماً." (٢)

كما يمكن في التفريق - بين هذه الثلاثة - الاعتماد على تسمية بعض هذه الأنواع الثلاثة وتفرعها من معنى المادة التي ينتمي إليها كل لفظ منها، وهو واضح في كلمتي: الأدم فهي تنتمي إلى (أ.د.م) وقيل: الأدمة: الخاطئة. ويقال: بينهما أدمة ولحمة: أي خلطة. (٣) والعفر من (ع. ف.ر) و"العُفرة في الألوان، وهو أن يضرب إلى غبرة في حمرة، ولذا سمي التراب العفر.. ويقال للطبي أعفر للونه" (٤)

(١) ينظر: الوحوش (١٨) التهذيب (مادة: ع.ف.ر. ٣٥١/٢، مادة: أ.د.م ٢١٤/١٤)، الغريب المصنف (٩٠٦/٣)، الصحاح (أ.د.م) و (ع.ف.ر)، المقاييس (ع.ف.ر) المحكم والمحيط (١١٤/٢)، المخصص (٣٨٧/٩، ٢٥، ٢٠/٨)، القاموس (ع.ف.ر)، اللسان (أ.د.م) تاج العروس (ع.ف.ر)، فقه اللغة (١٢٤/١)، المنتخب (٣١٣/١).

(٢) كفاية المتحفظ (٣٣).

(٣) ينظر: اللسان، تاج العروس (أ.د.م).

(٤) المقاييس مادة (ع.ف.ر).

**(ب) مراحل نمو صغير الطباء:
الخرق- الشادن:**

قال ثعلب في شرح كلمتي (شَادِنًا خَرِقًا) في قول زهير: [البسيط]

بجيد مغزلة أدماء خاذلة .: من الطباء تُرَاعَى شَادِنًا خَرِقًا (١)

" الشادن: الذي قد اشتد لحمه.. الخرق: الذي لا يقدر أن يتحرك ولا يدرى

كيف يأخذ من ضعفه وصغره، يقال: خرق، وإذا تحرك وقوي قيل: شدن" (٢)

وقال شارحًا (الشادن) في قوله: [المنسرح]

مثل دم الشادن الدَّبِيح إذا .: أَتَأَقَّ مِنْهَا الرَّأْوُوقُ شَارِبَهَا (٣)

" الشادن: الغزال حين يقوى ويمشي فقد شدن." (٤)

يجمع بين هذين اللفظين اللذين فرّق بينهما ثعلب معنى دلاليّ عامّ، يتمثل في كونهما من الألفاظ الدالة على ولد الطيبة الصّغير. لكن من الواضح أنهما يدلان على مرحلتين من مراحل نمو هذا الصغير، وهو ما اعتمد عليه ثعلب بجعل كل مرحلة تحمل صفة دلالية فارقة من حيث الضعف والقوة على النحو التالي:

١. الشادن: الذي تحرك وقوي وصحب أمّه، نتيجة اشتداد لحمه.

٢. الخرق: الذي لا يقدر على الحركة لضعفه، وصغره، وهي مرحلة سابقة

على مرحلة الشدون.

وهاتان الصفتان أوردهما العلماء عند ذكر الكلمتين، ففي التهذيب: " قال

الليث: شدن الصبي، والخشف فهو يشدن شدونا إذا صلح جسمه وترعرع. ويقال

للمهر أيضا قد شدن، فإذا أفردت الشادن فهو ولد الطيبة.. وقال أبو عبيد: الشادن

من أولاد الطباء الذي قوي وطلع قرناه." (٥) وقال ابن منظور في (خرق): ".وولد

(١) مغزلة: معها غزال، أدماء: خالصة البياض، الخاذلة: المتأخرة عن الطباء، يشبه المحبوبة وجيدها كأنه جيد طيبة خالصة البياض معها ولدها، حذرة لمراعاتها ولدها.

(٢) شرح ديوان زهير (٣٥).

(٣) أتأق: ملاً، الرأووق: المصفاة. يقول: يصف الخمر بأنها مثل دم الغزال المذبوح، ملاً الدم المصفاة للشاربين.

(٤) شرح ديوان زهير (٢٦٧).

(٥) التهذيب (مادة: ش. د. ن. ٣٢٢/١١)، وينظر: الصحاح والقاموس واللسان مادة (ش. د. ن.)، المنتخب (١٤٧/١).

الظبية الضعيف القوائم.. وأن يُفَرِّقَ الغزال فيعجز عن النهوض، والطائر فلا يقدر على الطيران خَرِقَ كَفَرِحَ فهو خَرِقٌ، وهي خَرِقةٌ". (١)

ويمكننا أن نفرق بين اللفظين (الشادن) و (الخرق) من خلال اختلاف المعنى العام لكلا المادتين اللتين تنتميان إليهما- بعيداً عن كونهما يمثلان مرحلتين من مراحل نمو الصغير من ولد الظبية- فالمادة التي تنتمي إليها الكلمة الأولى وهي (ش. د. ن) تدل " على صلاح في الجسم. يقال: شدن الظبي يشدن شدوناً، إذا صلح جسمه". (٢) وهو وصف يطلق على ما قوي وتحرك واستغنى عن أمه غزالاً كان أو غيره من أولاد ذوات الظلف والخف والحافر. لكنه غلب على الغزال، ففي المخصص: " قال أبو علي: قال أبو العباس: كل ما قارب القوة من الحيوان فقد شدن، وحقيقة الشدون: الحركة، يقولون: ناقة مشدون للتي قد شدن ولدها وتحرك، وغلب الشادن على ولد الظبية حتى صار اسماً غالباً". (٣)

بينما تنتمي الكلمة الثانية إلى مادة (خ. ر. ق) والتي تدل على الضعف وعدم القدرة على الحركة - كما في نص ابن منظور السابق ذكره- وإطلاقه أيضاً قد يشمل مع الظبي غيره كالتائر.

(٤) الثيران والبقر:

ورد هنا لفظا الإنسي والوحشي، وقد جعلتهما للبقرة - هنا- بناء على سياق شرح ثعلب لهما في حديث زهير عن البقرة.

إنسي - وحشي:

قال ثعلب في شرح كلمة (وحشيها) في قول زهير: [الطويل]

فجالت على وحشيها وكأنها .: مُسْرَبَلَةٌ فِي رَازِقِي مُعَضَّدٌ (٤)

(١) اللسان مادة (خ. ر. ق).

(٢) مقاييس اللغة مادة (ش. د. ن).

(٣) المخصص (٢١/٨).

(٤) جالت البقرة: جاءت وذهبت، مسربة: لابسة سربالاً أبيض، شبه بياض البقرة ببياض الكتان، الرازقي: الكتان، معضد: مخطط، يصف بقرة بأنها إذا جاءت وذهبت كأنها لابسة سربالاً من الكتان من شدة بياضها، وفي قوائمه خطوط.

"وحشيها: الجانب الذي لا يركب منه وهو الأيمن. وإنسيها: الجانب الأيسر الذي يركب منه". (١)

يجمع بين هاتين الكلمتين معني دلالي عام هو جانب الدابة، وهما لفظان عامان للدواب كلها. لكنّ هناك صفات دلالية فارقة بين كلا اللفظين، اعتمد ثعلب على صفتين منها، وهي: (أ) اتجاه الجانب، (ب) صلاحيته للركوب على النحو التالي: الإنسي: الجانب الأيسر- ويركب منه. الوحشي: الجانب الأيمن، لا يركب منه. وزاد بعضهم صفة ثالثة، هي: الحلب، فجعل الركوب والحلب للإنسي، وعدمهما للوحشي كما سيأتي.

فقد أورد أبو عبيد في غريبه: " قال أبو زيد: الإنسي الأيسر، والوحشي الأيمن من الدابة. وكذلك قال العدبس الكناني قال: وإنما الوحشي الذي لا يُقَدَر على أخذ الدابة إذا أفلتت من ذلك الجانب، وإنما تؤخذ من قبل الإنسي، وهو الجانب الذي يركب منه الراكب، ويحتلب الحالب" (٢)

وأورد رأياً مخالفاً لهذا، حيث سُمّي الجانب الأيسر من الدابة الذي يركب منه ويحلب (الوحشي)، و(الإنسي) عكسه، وهو مروى عن الأصمعي وأبي عبيدة. قال أبو عبيد: " قال [أي الأصمعي]: وإنما قالوا: فجال على وحشيه. وانصاع جانبه الوحشي لأنه لا يؤتى في المركوب والحلب والمعالجة وكل شيء إلا منه، فإنما خوفه منه. قال: والإنسي الجانب الآخر. أبو عبيدة: الوحشي الجانب الأيسر من البهائم والناس. والإنسي الأيمن. قال أبو عبيد: وقول أبي زيد أحب إليّ". (٣)

وما اعتمد عليه ثعلب واختاره أبو عبيد عن أبي زيد من أن: الوحشي هو الجانب الأيمن الذي لا يركب منه ولا يحلب والإنسي عكسه، هو قول المتقنين من العلماء- كما قال الأزهري- حيث أورد ما نصه: " قال [أي الليث بن المظفر]: ووحشي كل دابة شقه الأيمن وإنسيه شقه الأيسر. قلت: جوّد ابن المظفر في تفسير الوحشي والإنسي ووافق قول أنمتنا المتقنين". (٤)

(١) شرح ديوان زهير (٢٢٨).

(٢) الغريب (٢٩٠/١).

(٣) الغريب (٢٩٠/١، ٢٩١) وينظر: التهذيب (مادة: و.ح. ش ١٤٥/٥) والصحاح مادة (أ. ن. س) والمجمل والمقاييس (و. ح. ش) كفاية المتحفظ (٢٤).

(٤) التهذيب (مادة: و.ح. ش ١٤٤/٥)

ومما يدل على قوة هذا الرأي أن هناك روايةً أخرى عن الأصمعي وأبي عبيدة - تخالف ما رواه أبو عبيد عنهما - نقلها ثعلب فيما أورده الأزهري بقوله: "وروى أحمد بن يحيى عن المفضل، وروى عن أبي نصر عن الأصمعي، وروى عن الأثرم عن أبي عبيدة قالوا كلهم: الوحشي من جميع الحيوان - ليس الإنسان - هو الجانب الذي لا يُركب منه ولا يُحلب، والإنسي الجانب الذي يركب منه ويحلب منه الحالب.. وروى أبو عبيد عن أبي زيد والعدبس الكناني في الوحشي والإنسي من البهائم مثل ما روى أحمد بن يحيى عن المفضل والأصمعي وأبي عبيدة، وهكذا قال ابن شميل. ورأيت كلام العرب على ما قالوه، وقد روى أبو عبيد عن الأصمعي في الوحشي والإنسي شيئاً خالف فيه رواية ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي. والصواب ما عليه الجماعة." (١)

(٥) الحمار:

عَقِيْقَةٌ عِفَاءٌ:

قال ثعلب في شرح كلمتي (عقيقته - عفاء) في قول زهير: [الوافر]

أذلك أم أقبُّ البطنِ جأبٌ .: عليه من عقيقته عفاءً (٢)

" وعقيقته: وبره. وعفاء: صغار الوبر، وصغار الريش. وهو ها هنا شعر الحمار الذي ولد وهو عليه. ومنه قيل: عق عن الغلام أي حلق شعر رأسه الذي نبت في البطن، ثم جعل المذبوح عقيقة. والعفاء: شعر الحمار. وإنما وصفه بذلك لأنه حين بدا في السمن إذا خرج من الربيع وجاء الصيف انجرد من عفائه." (٣)

يجمع بين كلمتي (عقيقة وعفاء) معني دلالي عام هو الشعر. وقد فرّق بينهما ثعلب بصفة دلالية فارقة تمثلت في أن العقيقة: هو مطلق الوبر، والعفاء: الوبر أو الريش الصغير. لكننا وجدنا كثيراً من العلماء يذكرون صفة أخرى تخالف ما ذكره ثعلب، تتمثل في أن العقيقة: ما يولد به من شعر، والعفاء: ما كثر من الشعر أو الوبر أو الريش (غيره)، ففي المقاييس: "ومن الباب العفاء: ما كثر من الوبر والريش، يقال: ناقه ذات

(١) التهذيب (مادة: و. ح. ش ١٤٤/٥، ١٤٥)

(٢) الأقب: الضامر، وجأب: غليظ، يتسأل أذلك الظليم أم هذا الحمار - ضامر البطن، الغليظ، الغليظ، الذي عليه وبرٌ - أيهما يشبه ناقتي؟

(٣) شرح ديوان زهير (٦٥).

عفاء، أي كثيرة الوبر طويلته قد كاد ينسبل. (١) وقال في الفرق: " ويقال للشعر الذي يولد
به الفصيل: عقيقة، وهو من جحش الحمار: العفاء. (٢) وأورد صاحب اللسان: " وعفا
النبت والشعر وغيره يعفو فهو عاف: كثر وطال" (٣)

(١) مادة (ع. ف. و).
(٢) الفرق (٥٣)، المنتخب (٦٢٤/٢).
(٣) مادة (ع. ف. ا)، وينظر: التهذيب (مادة: ع. ف. ا ٢٢٥/٣)، القاموس (ع. ف. و)، فقه
اللغة (١٥٤/١).



(٦) الغراب:
نَعْبُ نَعْقٍ - شَحِجٌ

قال ثعلب في شرح كلمة (نعق) في قول زهير: [البسيط]

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذَا فَاتَ مَطْلَبُهُ .: أَمْسَى بِذَلِكَ غُرَابٌ الْبَيْنِ قَدْ نَعَقَا (١)

"ويقال: نعب الغراب ونعق وشحج، ولا يكون الشحج إلا من المسن منها." (٢)
يجمع بين هذه الألفاظ الثلاثة معنى دلالي عام وهو صوت الغراب. وقد ذكر
ثعلب للشحج صفة دلالية فارقة، وبذلك جعل (نعب ونعق) مطلقين في الدلالة على
صوت الغراب، وبذلك يكونان في الجانب الآخر من التفريق في مقابل (شحج).

ولنا - هنا - وقفة مع (نعق) بالعين المهملة، حيث إن للعلماء فيها مذهبين:
أحدهما: أثبت (نعق) للغراب، ومن هؤلاء الليث، وابن كيسان والحياتي
وقطرب (٣)، وثعلب كما ذكرنا، فكلامه جاء شرحاً لكلمة (نعق) في بيت زهير، وقد
وقد نسب فيه النعق إلى الغراب، فقال: (غراب البين قد نعقا).

ثانيهما: نفى (نعق) في الدلالة على صوت الغراب أو أثبت دلالاته لصوت
الراعي مع غنمه. (٤) فقد أورد الأزهري: "وقال الليث: يقال نعق الغراب ونعق
بالعين والغبين. قلت: كلام العرب نعق بالغبين ونعق الراعي بالشاء بالعين، ولم
أسمعهم يقولون في الغراب: نعق، ولكنهم يقولون: نعب بالعين." (٥)

وكذلك قال ابن قتيبة: "ويقولون: نعق الغراب، وذلك خطأ، إنما يقال: نعق -
بالغبين معجمة - فأما نعق فهو زجر الراعي الغنم." (٦)

وأرى أن التخطئة قد لا تكون في محلها لأمرين: أحدهما ما نقله بعض
العلماء من إطلاق (نعق) على صوت الغراب مما سبق ذكره، والأمر الثاني أن

(١) يقول: اصرف هواك وتذكرك عما ترى إذا فات، فقد أمسى غراب البين ينعق في المكان؛
دلالة على خلو الديار من الأحباب، فقد صاروا إلى أهلهم ولا سبيل إلى زيارتهم.

(٢) شرح ديوان زهير (٤١).

(٣) ينظر: الصحاح والقاموس مادة (ن. ع. ق)، والفرق في اللغة (١٦٣)، كفاية المتحفظ (٣٧).
(٣٧).

(٤) ينظر: المقاييس (ن. ع. ق).

(٥) التهذيب (مادة: ن. ع. ق ٢٥٧/١).

(٦) أدب الكاتب (٣٨٦).

بعضهم رَجَّح (نغق) دون وصفه بالغلظ أو الخطأ لغيره، فقد أورد صاحب اللسان " ونعق الغراب نعيقا ونعاقا (الأخيرة عن اللحياني) والغين في الغراب أحسن." (١)
وفي قال الفيروزآبادي في (نعب): "نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعباً ونعيباً ونعاباً وتنعباً ونعباناً صوتاً أو مد عنقه وحرك رأسه في صياحه وكذا المؤذن." (٢)

ومن العلماء من ذكر صفة دلالية فارقة بين كل من (نغق) و(نعب) حيث
"قيل: نغق بخير، ونعب ببين." (٣) وأورد الزبيدي " أنعب الرجل إنعاباً: إذا نعر في
في الفتن، عن ابن الأعرابي" (٤)
من ذلك كله يمكن الخروج بهذه الصفات الدلالية الفارقة بين هذه الكلمات
الأربعة: فشحج: صوت الغراب المسن، مصاحب للترجيع، غليظ. (٥)
ونعب: مصاحبة هذا الصوت لمد الرأس وتحريكه في صياحه، يستعمل في
البيين.

ونغق: صوت للغراب، يستعمل في الخير.

ونعق: صوت بلا صفة أو حركة مصاحبة له.

(٧) عام في الحيوانات:

صَكَكَ - مَذَحَ - مَشَقَّ:

قال ثعلب في شرح كلمة (أصكّ) في قول زهير: [الوافر]

أَصَكَّ مُصَلِّمَ الْأَذْنَيْنِ أَجْنَى .: لَهُ بِالسَّيِّئِ تَتَّوْمٌ وَأَءٌ (٦)

(١) اللسان (ن. ع. ق).

(٢) القاموس (ن. ع. ب).

(٣) اللسان (ن. ع. ق)، وينظر: الأفعال (١٨٣/٣، ١٨٤) للسرقسطي، تح: د. حسين محمد شرف، ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤١٣-١٩٩٢م، فقه اللغة (١/٣٥٩).

(٤) النكلمة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، مادة (ن. ع. ب) للزبيدي، تح: مصطفى حجازي، ط مجمع اللغة العربية، أولى، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

(٥) في القاموس: " وشحج الغراب أسنّ وغلظ صوته." مادة (ش. ح. ج)

(٦) مصَلِّمٌ: مقطوع الأذنين من أصولهما، السي: أرض، التثوم (الواحدة تنومة): شجيرة غبراء غبراء تثبت حباً دسماً، آء (واحدة: آءة) وهو ثمر السرح. يصف غزالاً بأنه متباعد الأرجل، مقطوع الأذنين يعيش في خصب.

"الصكك: اصطكاك العرقوبين، ويقال: إنما يكون ذلك إذا مشى، فأما إذا عدا فلا.. وقال الأصمعي: صكَّ يَصْكُ صككا إذا اصطكت ركبته، فأما إذا اصطكت أليته حتى تسحجا قيل: مشقَّ مشقًا، فإذا اصطكت فخذاه قيل: مذح يمذح مذحًا." (١)
وقال في شرح كلمة (صكك) في قوله: [البيسط]

وقد أراني أمام الحي تحملني .: جرداء لا فحجَّ فيها ولا صكَّ

".. والفحج: تباعد ما بين الفخذين وتداني صدور القدمين وإقبال إحدى رجليه على الأخرى. والصكك: اصطكاك العرقوبين في الدواب. وفي الناس في الركبتين؛ يقال: صك يصك صككا وصكًا.. وإذا اصطكت فخذ الرجل قيل: مذح يمذح مذحًا، وإذا اصطكت أليته، قيل: مشق يمشق مشقا." (٢)

يجمع بين هذه الألفاظ الثلاثة (صكك - مذح - مشق) معنى دلالي عام، وهو احتكاك بين عضوين وهو من العيوب، وهذا المعنى العام بينها هو ما دعا ثعلبًا إلى استدعاء الكلمتين الأخيرين في شرح كلمة (صكك)، ولكن الهدف من وراء هذا الاستدعاء إنما هو النصُّ على أن هناك صفات دلالية فارقة بين هذه الكلمات، تتمثل أن الصكك: يكون في الركبتين من الناس والعرقوب من الدواب. في حالة المشي. والمذح: يكون في الفخذين. والمشق: يكون في الأليتين.

لكن صاحب التهذيب أورد لليث أن الصكك يكون في حالة العدو لا المشي كما رأى ثعلب، يقول " الليث: الصكك: اصطكاك الركبتين، والنعت: رجل أصك وظليم أصك لتقارب ركبتيه يصيب بعضه بعضا إذا عدا (٣) وأورد ثعلب - وكذلك بعض بعض العلماء- أن المشق يكون للأليتين، لكن الليث جعله للركبة، وجعله أبو زيد لباطن الفخذ " قال الليث: إذا كانت إحدى ركبتيه تصيب الأخرى فهو المشق. ونحو ذلك حكى أبو عبيد عن أبي زيد. (٤) ووفق صاحب اللسان بين هذين الرأيين الرأيين فجعل (المشق) للأليتين أو لباطني الفخذين، في قوله: " ومشق الرجل

(١) شرح ديوان زهير (٦٤).

(٢) السابق (١٧٠).

(٣) التهذيب (مادة: ص.ك. ٤٢٨/٩، ٤٢٩)، وينظر: كفاية المتحفظ (١٦).

(٤) التهذيب (مادة: م.ش.ق. ٣٣٧/٨).

يمشق مشقاً، فهو مشق إذا اصطكت أليته حتى تسحجتا، وكذلك باطنا الفخذين".^(١)

(ج) ما بين الإنسان والحيوان:

١- الظفرُ المنسَمُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (منسَم) في قول زهير: [الطويل]
وَمَنْ لَا يَصَانَعُ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ .: يُضْرَسُ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنْسَمٍ^(٢)

" والمنسم للبعير مثل الظفر للإنسان"^(٣)

استدعى ثعلب في شرح معنى (منسم) لفظاً آخر هو (الظفر)؛ كون الأخير أوضح في الدلالة على هذا الموضع من أعضاء الإنسان، ومن الواضح أن بين هذين اللفظين معنى دلالي عام، هو كون كل منهما جزءاً متصلاً بعضو من الأعضاء.

لكن تبقى هناك صفة دلالية فارقة بينهما، هي أن الظفر: متصل بعضو من أعضاء الإنسان، وهو اليد. والمنسم: متصل بعضو من أعضاء الحيوان، وهو الخف. قال قطرب: "وقالوا في مثل الظفر من الإنسان: يقال من الإنسان الظفر والظفر والأظفور.. ومن ذي الخف: المنسم، وهو طرف الخف."^(٤)

وقد يُطلق على حوافر الإبل لفظ أظفار، قال الأزهري: "وقول الله جل وعز (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) دخل في ذي الظفر ذوات المناسم من الإبل والنعم؛ لأنها كلها كالأظفار لها."^(٥) وقد جعله ثابت من باب الاستعارة، فقال: "وقد يستعار الظفر للطائر والسبع"^(٦) لكن يبقى التصاق الظفر بالإنسان أقوى في في الدلالة، كونه على الأصل.

٢- الصَّحَاؤُ القَدَاؤُ:

- (١) اللسان (م. ش. ق).
(٢) يقول: من لا يجامل الناس ويدارهم يُعَضُّ بالقبيح.
(٣) شرح ديوان زهير (٣٠)، وذكر ذلك في (باب الفرق) في الفصح (٤٩).
(٤) الفرق في اللغة (٤٩)، وينظر: التهذيب (مادة: ن. س. م. ١٩/١٣)، الصحاح (ن. س. م.)، المقاييس (ظ. ف. ر.)، (ن. س. م.) القاموس (ظ. ف. ر.)، (ن. س. م.)، اللسان (ن. س. م.) الفرق لثابت (٢٣)، الفرق لابن فارس (٦٣)، فقه اللغة للثعالبي (٣٩/١)، المنتخب (٥٦/١).
(٥) التهذيب (٣٧٤ / ١٤).
(٦) الفرق في اللغة (٤٩)، وينظر: التهذيب (مادة: ن. س. م.)، الصحاح (ن. س. م.)، المقاييس (ظ. ف. ر.)، (ن. س. م.) الفرق (٢٣).

قال ثعلب في شرح كلمة (ضَحَّوْا) في قول زهير، فيما رواه الأصمعي: [البسيط]



ضَحُوا قَلِيلًا قَفَا كُتْبَانَ أَسْمَنَةَ .: وَمِنْهُمْ بِالْقَسُومِيَّاتِ مُعْتَرِكٌ (١)

" وَالضَّحَاءُ لِلإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْغَدَاءِ لِلنَّاسِ. (٢)

وقال في شرح (ضَحَاء) في قوله:

طَبَاهَا ضَحَاءٌ أَوْ خَلَاءٌ فَخَالَفَتْ .: إِلَيْهِ السَّبَاعُ فِي كِنَاسٍ وَمَرَقِدٌ (٣)

" وَالضَّحَاءُ لِلإِبِلِ مِثْلَ الْغَدَاءِ لِلنَّاسِ، وَهُوَ الرَّعِي عِنْدَ الضُّحَى. (٤)

استدعى ثعلب في شرح معنى كلمة (الضحاء) كلمة أخرى يجمع بينهما معنى دلالي عام، هو الأكل في أول النهار. لكنّ بينهما صفات دلالية فارقة، فالغداء للناس. والضحاء: للإبل.

في اللسان " وتضحت الإبل: أكلت في الضحى، وضحيّتها أنا. وفي المثل: ضَحٌّ وَلَا تَغْتَرَّ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلإِنْسَانِ، هَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ، وَجَعَلَهُ غَيْرَهُ فِي النَّاسِ وَالإِبِلِ. (٥) وقد يكون الضحاء غير مقيد بالإبل، ومنه ما أورده الجوهري في قوله: " والضحاء أيضا: الغداء؛ وإنما سمي بذلك لأنه يؤكل في الضحاء. (٦) ومما استدل به على ذلك حديث سلمة بن الإكوع: "بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نتضحى" يريد: نتغذى. (٧)

٢- الذكاء البُرُول- الاستواء/ الأشد:

قال ثعلب في شرح كلمة (الذكاء) في قول زهير:

يَفْضُلُهُ إِذَا اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ .: تَمَامُ السَّنِّ مِنْهُ وَالذِّكَاؤُ (٨)

(١) قفا كُتبان: خلفها، وأسمنة: جبل، والقسوميّات: مواضع عادلة عن طريق فلج ذات اليمين، والمعتريك: والمعتريك: موضع نزولهم وإناختهم. يقول: إن القوم رعدوا إليهم قليلا خلف الكُتبان، وموضع إناختهم ونزولهم القسوميّات.

(٢) شرح ديوان زهير (١٦٦).

(٣) طباهها: دعاها، خلاء: خلوة، إليه: إلى الولد، الكناس: بيت الطبي، مرقد: منام، يصف بقرة بقرة بأن الرعي دعاها، فأنتت إليه لخلوه من السباع الراقدة في منازلها.

(٤) شرح ديوان زهير (٢٢٧).

(٥) اللسان (ض. ح. أ).

(٦) الصحاح (ض. ح. و).

(٧) ينظر: مقاييس اللغة (ض. ح. ي).

(٨) يتحدث عن حمار وأتان، فهو أسن منها لذا يفضلها في السرعة.

" والذِّكَاءُ: حدة القلب، ويقال: الذِّكَاءُ: السِّنُّ عن الأصمعي، والتذكية أقصى السِّنِّ.. والذِّكَاءُ هو القروح في الخيل والحُمُر، والبزُولُ في الإبل، والاستواء والأشدُّ في الناس. وقال أبو عمرو: ذكاء النفس في هذا البيت أحب إليّ، يذهب إلى حدة نفسه وذكائه." (١)

اعتمد ثعلب في شرح معنى كلمة (الذكاء) - على دلالتها على السن - على استدعاء كلمتين يجمع بينهما وبين الكلمة المراد شرحها معنى دلالي عام، وهو الدلالة تمام القوة. لكنّ هناك صفات دلالية فارقة بين هذه الألفاظ، تتمثل في أن الذكاء يكون: للخيل. والبزول: للإبل. والاستواء/ الأشد: للناس.

أورد الأزهري " قال الخليل: الذكاء في السن أن يأتي على قروحه سنّة، وذلك تمام استتمام القوة." (٢)

وقال الجوهري: "بزل البعير يبزل بزولاً: فطر نابه، أي: انشق، فهو بازل، ذكراً كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في السنة الثامنة." (٣) ويبدو أن هذه السنّ في الإبل هي سن تمام القوة أيضاً لأنهم " قالوا: رجل بازل، على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كماله في عقله وتجربته." (٤) والأشد " مبلغ الرجل الحنكة والمعرفة. وقال الله عز وجل (حتى يبلغ أشده)" (٥) ومما يلاحظ - هنا - مساواة ثعلب بين الاستواء والأشد من حيث المعنى بالنسبة للناس، وعطف إحداهما على الأخرى في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ يدل على أن لكل منهما معنى خاص لا يتوافر في الأخرى أو أن بينهما صفة دلالة فارقة أوردها الألويسي في قوله: "اختلف في زمان بلوغ الأشد والاستواء، فاخرج ابن أبي الدنيا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن

(١) شرح ديوان زهير (٦٩).

(٢) التهذيب (مادة: ذ.ك.ا. ٣٣٨/١٠)، وينظر: العين (٣٩٩/٥)، الصحاح، المقاييس، القاموس، المحكم (ذ.ك.و) الفرق لابن فارس (٨٩)، مبادئ اللغة (٢٠٩)، كفاية المتحفظ (٢٢).

(٣) الصحاح (ب. ز. ل)، وينظر: المقاييس، القاموس، المادة نفسها، الفرق لابن فارس (٨٩)، مبادئ اللغة (٢٢٣)، فقه اللغة (٣٨/١ و ١٤٥) كفاية المتحفظ (١٧).

(٤) المحكم (ب. ز. ل). أو (٥١/٩، ٥٢)

(٥) التهذيب (مادة: ش. د. ٢٦٦/١١)، وينظر: الصحاح، المقاييس، القاموس، المحكم مادة (ش. د. د.).

عباس أنه قال الأشد ما بين الثماني عشر إلى الثلاثين والاستواء ما بين الثلاثين إلى الأربعين فإذا زاد على الأربعين أخذ في النقصان^(١)
(د) ما بين الحيوان والحيوان:

فَرَّقَ ثَعْلَبٌ بَيْنَ أَلْفَاظٍ تَخَصُّ مَا بَيْنَ الْحَيَوَانِ وَالْحَيَوَانِ، وَهِيَ ثَلَاثُ عَشْرَةَ كَلِمَةً، أوردتها على النحو التالي:
١. الْجَثْمُ الرَّبُوضُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (مَجْتَم) في قول زهير:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَةً . : وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ

" وَجْتَمَ يَجْتَمُ إِذَا رَبَضَ، وَالْجَثْمُ لِلطَّيْرِ مِثْلَ الرَّبُوضِ لِلشَّاءِ " (٢)

استدعى ثعلب كلمة (الربوض) في شرح (الجثوم) لما يجمع بين الكلمتين من معنى دلالي عام، هو ما يقابل صفة الجلوس للإنسان، لكن تبقى هناك صفة دلالية فارقة بين هذين اللفظين، تتمثل في أن الجثوم: يكون للطير. والربوض: يكون للشاة (الغنم). وهي الصفة نفسها التي ذكرها كثير من العلماء مما دلت عليه النصوص الواردة عنهم، ومنها ما ذكره الأزهري عن الليث: "والربوض مصدر الشيء الرابض، وكل شيء يبرك على أربعة فقد ربض ربوضاً، ويقال: ربضت الغنم، وبركت الإبل، وجثمت الطير جثوماً". (٣) وقال ابن سيدة: "جثم الإنسان والطائر والنعامة والخشف والأرنب واليربوع يجثم وتجثم جثما وجثوما فهو جاثم: لزم مكانه فلم يبرح"^(٤)

ومن الواضح أن (الربوض) ليس مقصوراً على الغنم، ولكنه الأصل فيها، يقول ابن سيدة: "ربضت الدابة والشاة والخروف تربض ربضاً وربوضاً وربضة حسنة، وهو كالبروك للإبل.. وفيها ربضة من الناس، والأصل للغنم"^(٥) وقد يستعار الجثوم للشاة، فقد أورد الأزهري "وروي عن النبي ﷺ المَجْتَمَةُ: التي

(١) روح المعاني (٥١/٢٠).

(٢) شرح ديوان زهير (٧).

(٣) التهذيب (مادة: رب.ض. ٢٦/١٢)، وينظر: الصحاح (ج. ث. م)، (ر. ب. ض)، المقاييس (ج. ث. م)، (ر. ب. ض)، القاموس (ج. ث. م)، (ر. ب. ض)، المخصص (١٤٠/١١/٨)، فقه اللغة للثعالبي (٣٢٥/١، ٣٢٦).

(٤) المحكم مادة (ج. ث. م).

(٥) السابق مادة (ر. ب. ض).

نهى عنها هي المصبورة، ولكنها لا تكون إلا في الطير والأرانب وأشباهاها؛ لأن
الطير تجثم بالأرض إذا لزمتهما ولبدت عليها." (١)

٢. الحِرَانُ الخَلَاءُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (خِلاء) في قول زهير:

بِأَرْزَةِ الْفَقَّارَةِ لَمْ يَخْنُهَا .: قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءٌ (٢)

[الوافر]

" والخلاء: أن تبرك فلا تبرح؛ يقال: خلأت الناقة تخلأ خلاء، ويقال: ناقة
خلوء، ولا يكون ذلك في الذكّر.. والخلاء في الناقة مثل الحران في الخيل" (٣)
يجمع بين هذين لفظي (الحران) و (الخلاء) معنى دلالي عام، وهو الدلالة
على عدم الاتقياد. لكنّ هناك صفة دلالية فارقة بين هذين اللفظين، ذكرها ثعلب
وهي أن الحران: يكون للفرس. الخلاء: يكون للإبل.

وهذه الصفة اعتمد عليها كثير من العلماء في التفريق بين هذين اللفظين،
قال الليث: الخلاء في الإبل كالحران في الدواب. يقال: خلأت الناقة تخلأ خلاء، إذا
لم تبرح مكانها" (٤) وقيدها البعض بالإناث خاصة -كما في كلام ثعلب السابق-
بينما قيدها البعض بالجمل، لكن الأزهري رأى ذلك غلطاً، فقد أورد: " قلتُ:
والخلاء لا يكون إلا للناقة.. وقال ابن شميل يقال للجمل: خلأ يخلأ خلاء، إذا برک
فلم يقم. قال: ولا يقال: خلأ إلا للجمل. قلت: غلط ابن شميل في (الخلاء) فجعله
للجمل خاصةً، وهو عند العرب للناقة. وقال زهير يصف ناقة:

بِأَرْزَةِ الْفَقَّارَةِ لَمْ يَخْنُهَا .: قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءٌ" (٥)

أما الحران فقد قيّد بكونه للفرس، فيقال: "فرس حرون: لا ينقاد، وإذا اشتد
به الجري وقف." (١) وقد استعمله البعض وصفاً لفعل الناقة، أورد ابن منظور:

(١) التهذيب (مادة: ج. ث. م ٢٥/١١).

(٢) الأزرّة: الدانية بعضها من بعض، قطاف: مقاربة الخطوة، الركاب: الإبل، يصف ناقة بأنها
بأنها مجتمعة الفقرة ملتئمتها، لم يقصر بها مقاربة الخطو أو الخلاء.

(٣) شرح ديوان زهير (٦٣).

(٤) التهذيب (مادة: خ. ل. أ ٥٧٧/٧).

(٥) التهذيب (مادة: خ. ل. أ ٥٧٧/٧)، ينظر: الصحاح (خ. ل. أ)، القاموس (خ. ل. أ) و (ح. ح. ر. ن) فقه اللغة (٣٩).

واستعمل أبو عبيد الحران في الناقة. (٢) ويبدو أن هذا الاستعمال جاء نتيجةً لاستعمال العرب الحران في بعض الأحيان كصفة للدواب عموماً كما هو واضح من النص المنقول سابقاً عن الليث، وكما يقول ابن فارس: "فالحران في الدابة معروف" (٣)

٣. خِرْقَةٌ رِبْرِبٌ رَعْلَةٌ سِرْبٌ عَانَةٌ:

قال ثعلب في شرح كلمة (رعالا) في قول زهير: [المتقارب]
عَنَّا جِيجٌ فِي كُلِّ رَهْوٍ تَرَى .: رِعَالًا سِرَاعًا ثَبَارِي رَعِيلاً (٤)
"ورعالا: أقاطيع، يقال: رعلة من الخيل، وسرب من قطا، وعانة من حمير،
وخرقة من جراد." (٥)

وقال في شرح (ربرب) في قوله: [الكامل]

أَفْذَاكَ أَمْ نَوْجُ دَتَيْنِ مَوْلَعٌ .: لَهَقٌ تَرَاعِيهِ بِحَوْمَلِ رَبْرَبٍ (٦)
" والربرب: القطعة من البقر" (٧)

اعتمد ثعلب في بيان كلمتي (رعالا) و(ربرب) على استدعاء ألفاظ يجمع بينها جميعاً معنى دلالي عام، وهو أسماء جماعات الحيوانات. لكنه في الوقت ذاته استدعاءً يعتمد على توضيح دلالة كلا اللفظين على ما بينها وبين الألفاظ المستدعاة من صفات دلالية فارقة لها، فالخرقة: جماعة الجراد، والربرب: جماعة البقر، والرعلة: جماعة الخيل (١)، والسرب: جماعة القطا، والعانة: جماعة الحمير.

(١) الصحاح (ح. ر. ن)، المنتخب (١/٣٢٤).

(٢) اللسان (ح. ر. ن).

(٣) المقاييس (ح. ر. ن).

(٤) العناجيج (واحد: عنجوج)، وهي طوال الأعناق من الخيل والإبل، الرهو: ما انحدر من الأرض، وهو أيضاً ما ارتفع منها، فهو من الأضداد، يصف الخيل بأنها طوال تراها في كل مكان منحدر، في مجموعات متتابعة.

(٥) شرح ديوان زهير (٢٠٤) وينظر: (٢٣٩، ٢٤٠) و (٣٨٢).

(٦) الجدة: الثور في ظهره خطتان تخالفان لونه، مولع: به توليع أي خطط في قوائمه، ولهق: أبيض. يتساءل: أفذلك يشبه ناقتي - يعني العير - أم ثور فيه خطوط ترعى معه مجموعة من البقر؟

(٧) شرح ديوان زهير (٣٧٩).

وما أورده ثعلب وافقه فيه كثير من العلماء، غير أن بعضهم أضاف أنواعاً أخرى من الحيوانات تدرج تحت بعض هذه الألفاظ.

ففي (الرعة) أورد الأزهري عن الليث تقييدها بكونها في أول القطيع، وقيدها بعضهم بالفرسان، قال: " وقال الليث:.. والرعة: القطيع من الخيل تكون في أوائلها، وهو الرعيل.. وقد بعضهم: يقال للقطعة من الفرسان: رَعلة، ولجماعة الخيل: رَعيل". (٢) وقيدها بعضهم بوقت الإغارة، يقول: "ويقال: لجماعة الخيل إذا أغارت: الرَعلة". (٣)

وأما العانة فقد زاد بعضهم تقييدها بالحر الوحشية. (٤) وكذلك الربرب، فقد زاد بعضهم دلالتها على الطباء، والإبل، أو البقر الوحشي. (٥) ولعل ثعلبا في تقييده كل كلمة بنوع من أنواع الحيوانات لم يقصد الحصر، وإنما كان اهتمامه منصباً على توضيح أن كل لفظة تختص بنوع معين من الحيوانات، يؤيد ذلك أن أحداً من العلماء لم يضع نوعاً من الحيوانات التي ذكرها ثعلب مقترنة باسم جماعتها تحت اسم جماعة أخرى، فعلى سبيل المثال لم يقل أحدهم إن القطا تدخل -أيضاً- تحت لفظ الربرب، أو العكس، وإنما وافق رأيهم رأيه في تخصيص الحيوانات المذكورة بالاسم الدال عليها.

ويستثنى من هذا كلمة (السرب) حيث ذكر اللغويون أنها تضم أنواعاً أخرى غير القطا، كجماعة النساء، والخيل، والظباء، والبقر، والإبل، والطيور، والنعام. (٦) ولعل السبب في توسع دلالة هذا اللفظ هو المعنى العام لمادته، يقول ابن فارس: " السين والراء والباء أصل مطرد ، وهو يدل على الاتساع والذهاب في الأرض، من ذلك السرب والسربية، وهي القطيع من الظباء والشاء؛ لأنه ينسرب في الأرض راعياً". (١)

(١) ينظر: أدب الكاتب (١٧٥).

(٢) التهذيب (مادة: ر. ع. ل ٣٣٨/٢).

(٣) المنتخب (٢٩٠/١).

(٤) ينظر: التهذيب (مادة: ع. ا. ن ٢٠٣/٣)، الصحاح (ع. و. ن).

(٥) ينظر: الفرق (٢٠٣/٣) لابن فارس، التهذيب (مادة: ر. ب. ١٥/١٨٢)، الصحاح (ر. ب. ب).

(٦) ينظر: الفرق (١٤٧، ١٥٣، ١٥٤) لقطرب، الفرق (٨٤، ٨٨) لثابت، الفرق (٩٩، ١٠٠) لابن فارس، التهذيب، الصحاح، (س. ر. ب)، فقه اللغة (٣٧٦، ٣٧٧).

٤- الحزام الغرض:

قال ثعلب في شرح كلمة (غرضها) في قول زهير: [الطويل]
إليك من الغور اليماني تدافعت .: يداها ونسعا غرضها قَلَقَان (٢)
"والغرض للناقة بمنزلة الحزام للسرّج." (٣)

اعتمد ثعلب في شرح كلمة (الغرض) على استدعاء كلمة أخرى هي: (الحزام) ويجمع بينهما معنى دلالي عام، وهو كون كل منهما جزءاً مما يشد به صدر الحيوان. ومن الواضح أن الصفة الدلالية الفارقة بينهما تتمثل في أن الحزام: جزء من سراج الخيل. الغرض: جزء من رحل الإبل.

وعلى هذا التفريق وردت نصوص كثيرة عن العلماء، يقول ابن السكيت: "ويقال: شددت وِضِينَ الرَّحْلِ، وغرض الرَّحْلِ، وشددت غُرْضَةَ الرَّحْلِ وتصديره، وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرّج." (٤) وأورد الأزهري " والغُرْضَةُ بالضم: التصدير، وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرّج.. ويقال للغرْضَةُ أيضاً: غرض." (٥) ويقول الثعالبي: " الغُرْضَةُ للبعير كالحزام للدابة." (٦)

ولنا ملاحظة على نسبة ثعلب الغرض للناقة، حيث أرى أنه من الأدق أن يُنسب الغرض للرحل، والرحل للناقة، وهو أوضح في مقابلة الحزام للسرّج الذي يخص الفرس.

٥- الحكمة السقار:

قال ثعلب في شرح كلمة (سفارها) في قول زهير: [الطويل]

- (١) مقاييس اللغة (س. ر. ب).
- (٢) الغور: ما انهبط من الأرض، واليماني: بناحية اليمن، تدافعت يداها: دفعت إحداها الأخرى، والنسع: السير، يصف ناقة بأنها أنت من ناحية اليمن تدفع رجلاها يديها، والنسع منها والحقب مضطربان لضمرها.
- (٣) شرح ديوان زهير (٣٦٢).
- (٤) إصلاح المنطق (٤٢٥/٢) لابن السكيت، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٤٩م.
- (٥) الصحاح (غ. ر. ض)، وينظر: صفة السرج واللجام فيه وصف مفصل للغرض (١٢) لابن دريد، تح: إبراهيم السامرائي، دون بيان لطبعة أو تاريخها، وأدب الكاتب (٢٠٧)، وتهذيب اللغة (مادة: غ. ر. ض. ٦/٨)، (مادة: ح. ز. م. ٣٧٥/٤)، والقاموس مادة (غ. ر. ض).
- (٦) فقه اللغة (٤٢/١).

نَهْوَزُ بِلَحْيَيْهَا أَمَامَ سَفَارِهَا .: وَمُعْتَلَةٌ إِنْ شِئْتَ فِي الْجَمَزَانِ (١)
"والسفار: حديدة تُجعل على أنف البعير، مثل الحكمة، وجماعتها: سَفْرٌ." (٢)
وقوله: (مثل الحكمة) أي: للفرس.

اعتمد ثعلب في شرح كلمة (السفار) على استدعاء كلمة أخرى - هي
(الحكمة) - يجمع بينهما معنى دلالي عام، وهو الدلالة على ما يوضع على أنف
الحيوان. ومن الواضح أن الصفة الدلالية الفارقة بينهما تتمثل في أن الحكمة:
لأنف الفرس. السفار: لأنف الإبل. أورد الأزهري " وقال الأصمعي وأبو زيد:
السفار: سفارُ البعير، وهي الحديدة التي يُخَطَّمُ به البعير." (٣) وقال الجوهري: "
وحكمة اللجام: ما أحاط بالحنك. تقول منه: حكمتُ الدابةَ حكماً وأحكمتها أيضاً." (٤)
أيضاً. (٤) وقال في السفار: " والسفار أيضاً: حديدة توضع في أنف البعير مكان
الحكمة من أنف الفرس، وربما كان خيطاً يشد على خطام البعير." (٥)
وقال ابن دريد في حديثه عن اللجام "والحكمة: وهي حلقة تحيط بالمرسين
والحنك من فضة أو حديد أو قِدِّ. قال زهير:

* وقد أحكمت حكمت القِدِّ والأبقا * (٦)

وقال الإسكافي: "والحكمة: التي تستدير حول الأنف والحنك الأسف، وهما
حكمتان." (٧)

ونلاحظ أن ثعلباً لم يستدع كلمة (السفار) في شرح معنى كلمة (الحكمة) في
قوله:

القائد الخيل منكوباً دوابرها .: قد أحكمت حكمت القِدِّ والأبقا
ولكنه اكتفى بقوله: "والحكمة: التي تكون على الأنف." (١)

(١) نهوز: تمد عنقها وتتهز به الزمام مرة بعد مرة من نشاطها، السفار: حديدة تجعل على أنف
البعير، يصف الناقة بأنها وإن أصابتها علة فهي تعدو، وتسرع، وتتهز بلحبيها.

(٢) شرح ديوان زهير (٣٦٣).

(٣) التهذيب (مادة: س. ف. ر ١٢ / ٤٠٢).

(٤) الصحاح (ح. ك. م).

(٥) الصحاح (س. ف. ر).

(٦) صفة السرج واللجام (١٥، ١٦).

(٧) مبادئ اللغة (١٨٢).

ويمكن تعليل ذلك بأن موضع ذكر الحكمة أتى أولاً، فلما ثبت معناها، وأتى على موضع السفار أراد أن يشرح اللاحق بسابقه.
(٥- حالات الشرب):

ورد في هذا المجال الدلالي إحدى عشرة كلمة تختلف فيما بينها بانتماء البعض منها إلى مجال دلالي أضيق يتمثل فيما يلي:
-الدلالة على وقت الشرب في اليوم والليلة، وفيه خمس كلمات، هي:
(الجاهشيرية - الصبوح - الغبوق - الفحمة - القيل).

-الدلالة على وقت الشرب، وفيه كلمتان، هما: (الطلق - القرب).

-الدلالة على عدد الشربة، وفيه كلمتان، هما: (العَلَل - النهل).

-الدلالة على يوم الورد بعد الإظماء، وفيه كلمتان، هما: (الخمس - العشر).

(أ) الدلالة على وقت الشرب في اليوم والليلة، وفيه:

الجاهشيرية - الصبوح - الغبوق - الفحمة - القيل:

قال ثعلب في شرح كلمة (اعتبقت) في قول زهير:

كَأَنَّ رَيْقَهَا بَعْدَ الْكُرَى اعْتَبَقْتُ : مِنْ طَيِّبِ الرَّاحِ لِمَا يَعْدُ أَنْ عَتَقَا (١)

" اعْتَبَقْتُ: شربتُ على ريقها غبوقاً. والغبوق: شرب الليل. والصبوح: شرب الغداة. والقيل: شرب نصف النهار. والجاهشيرية: شرب السحر. والفحمة: شرب أول الليل. والغبوق: شرب العشي." (٣)

اعتمد ثعلب في شرح كلمة (الغبوق) على استدعاء ألفاظ أخر يجمع بينها جميعاً معنى دلالي عام، هو أوقات الشرب، ولكن هناك صفات دلالية فارقة بين هذه الألفاظ، هي أن: الصبوح: يكون في الغداة، والقيل: يكون في نصف النهار، والفحمة: يكون في أول الليل، والغبوق: يكون شرب العشي (وأطلقه ثعلب في قوله: شرب الليل)، والجاهشيرية: يكون في السحر.

وهذه الصفات نفسها ذكرها العلماء تمييزاً لكل لفظ منها، قال الإسكافي: " .. وقيلته، فتقيل: سقيته القيل، وهو شرب نصف النهار. وغبقته غبوقاً: لشرب

(١) شرح ديوان زهير (٤٩).

(٢) الكرى: النوم. يصف المحبوبة بأن ريقها بعد النوم كأنها شربت من الخمر العتيق الذي لم يتغير، قاصداً طيب ريقها.

(٣) شرح ديوان زهير (٣٥).

العشي، والفحم: شراب أول الليل، والجاشرية: ما يشرب عند طلوع الفجر. (١)
وقال الثعالبي: "الجاشرية: شرب السحر. الصبوح: شرب الغداة. القَيْل: شرب
نصف النهار. الغبوق: شرب العشي." (٢)

ومن الملاحظ أن الاختلاف الوحيد بين هذين النصوص بدا في الحديث عن
الجاشرية، حيث ذُكر أنه ما يشرب في السحر أو عند طلوع الفجر، ولعل اتصال
الوقتتين ببعضهما البعض هو ما سوغ ذلك. وزاد الفيروزآبادي ملمحاً آخر لها،
حيث قيده بألبان الإبل، فقال: "الجاشرية شربٌ يكون مع الصبح، أو لا يكون إلا
من ألبان الإبل." (٣)

ويمكن الاعتماد في التفريق بين هذه الألفاظ على امتداد معنى المادة التي
تنتمي إليها فيها فالجاشرية من (ج.ش.ر) وهو "أصل واحد يدل على انتشار
الشيء وبروزه، يقال جشِر الصبح إذا أثار، ومنه قولهم: اصطبحنا الجاشرية،
وهذا اصطباح يكون مع الصبح." (٤) وأورد أبو عبيد عن أبي زيد "فإن شرب
من السحر فهي الشربة الجاشرية يعني حين جشِر الصبح، وهو طلوعه." (٥)
والصبوح من (ص.ب.ح) "والصباح: نور النهار، وهذا هو الأصل ثم يفرع.
فقالوا لشرب الغداة: الصبوح." (٦) والفحمة من (ف.ح.م) وهذه المادة لها
أصلان، يدل أحدهما على سواد." (٧) فهذه الشربة تكون في الليل وفحمة الليل أوله
أوله يقول ابن السكيت: "فإذا غاب الليل فأنت مظلم ومُفحِم. وفحمة الليل: أوله." (٨)
أوله." (٨)

(ب) الدلالة على وقت الشرب، وفيه:
القَرَب – الطَّلَق:

- (١) مبادئ اللغة (١٤٥).
- (٢) فقه اللغة (٢٨٤/١)، وينظر: الصحاح مواد: (ج.ش.ر)، (ص.ب.ح)، (غ.ب.ق)، (ق.ي.ل)،
المخصص (٩٦/١)، المنتخب (٢٧٣/١).
- (٣) القاموس (ج.ش.ر).
- (٤) المقاييس (ج.ش.ر).
- (٥) الغريب المصنف (٢٢٦/١).
- (٦) المقاييس (ص.ب.ح).
- (٧) السابق (ف.ح.م).
- (٨) الألفاظ (٣١١).

قال ثعلب في شرح كلمة (قارب) في قول زهير:
فأجازها تنفي سنايكه الحصى : متحللب الوشليين قارب صرغدي (١)

"والقرب: أن يكون الوارد بينه وبين الماء يوم وليلة. فالיום الأول الطلق والليلة القرب. ويكون بينه وبين الماء يومان، فالأول الطلق والثاني القرب." (٢)
يجمع بين هذين اللفظين معنى دلالي عام وهو وقت الشرب، ولكن من خلال كلام العلماء -ومنهم ثعلب- عن مدلول هذين اللفظين نجد أنه إذا طلبت الإبل الماء من مسيرة يوم واحد قيل "طلقت الإبل طلقاً، والقوم مطلقون" (٣) فإن كان هناك وقتان مختلفان سواءً أكانا يومين أو ليلتين أو يوماً وليلة فيطلقون على الوقت الأول منهما الطلق والثاني القرب. يقول الأصمعي: "فإذا طلبت لليلتين فالليلة الأولى طلق، والثانية قرب." (٤) وذكر أبو عبيد في (باب ورد الإبل) .. "فإن خلى وجومها إلى الماء وتركها في ذلك ترعى ليلتند فهي ليلة الطلق. فإذا كانت الليلة الثانية فهي ليلة القرب." (٥)

وبذلك تتمثل الصفات الدلالية الفارقة بين هذين اللفظين في أن:

الطلق: الوقت الأول (اليوم الأول في اليومين - واليوم في اليوم والليلة - والليلة الأولى في الليلتين).
القرب: الوقت الثاني (اليوم الثاني في اليومين - والليلة في اليوم والليلة - والليلة الثانية في الليلتين).

(ج) الدلالة على عدد الشربة، وفيه:
العلل الثهل:

قال ثعلب في شرح كلمتي (نهلت - علّت) في قول زهير:

- (١) أجازها: أنفذها، السنايك: مقدم الحوافر، الوشلان: المنخران، صرغدي: موضع فيه ماء. يصف حماراً حماراً يطرد الأتان بأن سنايكه تضرب الحصى، ويسيل أنفه بالماء.
(٢) شرح ديوان زهير (٢٧٢).
(٣) كتاب الإبل (١٥١).
(٤) كتاب الإبل (١٥١) وينظر: التهذيب (مادة: ق. ر. ب ١٢٢/٩)، الصحاح (ط. ل. ق) و (ق. ر. ب)، فقه اللغة (٣٢٢/١)، من ألفاظ الإبل (٢٣١).
(٥) الغريب المصنف (٨٩٠/٣).

وَلِنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ كَانَ لَهَا إِذَا .: نَهَلْتُ مِنَ العَلَقِ الرَّمَاحُ وَعَلَّتْ (١)

[الكامل]

" النَّهْلُ: أَوَّلُ الشَّرْبِ. والعلل: الثاني والثالث." (٢)

وردت لفظتا (نهلت وعلت) ويجمع بينهما معنى دلالي عام هو عدد الشربة. لكن يلاحظ أن هناك صفة دلالية فارقة بين اللفظين، هي أن: النهل: أول الشرب. والعلل: ثاني الشرب وثالثه.

ويرى معظم العلماء بين اللفظين الصفة نفسها التي أوردتها ثعلب، يقول الأصمعي: "فأما النهل فالشربة الأولى وأما العلل فالثانية." (٣) وأورد الجوهري: "والعلل: الشرب الثاني. يقال: علل بعد نهل." (٤) وقال الإسكافي: "واسم السقي الأول: النهل، وأنهل زرعه وعلّه علًا وعللًا: سقاه ثانياً." (٥) ولنا هنا ملاحظة، حيث إن ثعلبًا في شرح بيت آخر من أبيات زهير، وهو قوله:

لَهُم رَاحٌ وَرَأْوُوقٌ وَمِسْكٌ .: تُعَلُّ بِهِ جِلْوُدُهُمْ وَمِاءٌ
قال: "تعل: مرة بعد مرة، وهو من العلل: أول الشرب، أي تدلك جلودهم مرة بعد مرة" (٦)

ويبدو أن هناك تناقضًا بين قولي ثعلب؛ حيث جعل العلل للشرب الثاني والثالث في القول الأول، وهو ما يوافق به كثيرًا من النصوص الواردة عن العلماء، وجعل العلل للشرب الأول في القول الثاني مرادفًا - والحالة هذه - بينه وبين النهل. وأرى أنه لا تناقض، وأن الأمر قد يكون خطأ في نسخ كلمة أول الشرب أو هو سهو من ثعلب نفسه، حيث إن سياق شرح البيت يدل على إرادته

(١) العلق: الدم. يصف ممدوحه بأنه نِعَمٌ من لبس الدرع إذا شربت الرماح من الدماء مرة بعد مرة.

(٢) شرح ديوان زهير (٣٣٥).

(٣) كتاب الإبل (٦٩)، وينظر: التهذيب (مادة: ع. ل ١٠٦/١) و (مادة: ن. ه. ل ٣٠٠/٦)، الصحاح (ن. ه. ل)، المخصص (٩٢/١١)، فقه اللغة (٤٩/١)، من ألفاظ الإبل (٢٣٢).

(٤) الصحاح (ع. ل. ل).

(٥) مبادئ اللغة (٢٥٨).

(٦) شرح ديوان زهير (٧٢).

التكرار، وهو لا يتأتى إلا في المرات التالية للمرة الأولى، وهو واضح في قوله: "تعلّ: مرة بعد مرة، وهو من العلل.. أي تدلك جلودهم مرة بعد مرة." وتنبه إلى ذلك الأعلام الشنتمري في شرحه لهذا البيت بقوله: "وقوله (تعلّ به جلودهم) أي تطيب بالمسك مرة بعد مرة. وهو من العلل، وهو الشرب الثاني." (١)

(١) شرح ديوان زهير (١٣٥) للأعلام الشنتمري.



(د) **الدلالة على يوم الورد بعد الإظماء، وفيه:**
الخمس- العشر:

قال ثعلب في شرح كلمتي (عشر - خمس) في قول زهير:
عِشْرًا وَخَمْسًا فَقَدْ طَابَتْ مَرَاتِعُهُ .: مِنَ الرَّبِيعِ وَلَمْ يَبْدُنْ وَقَدْ زَهَقَا

[البسيط]

" العِشْرُ من الأظماء: أن يرد يوماً ثم يمكث ثمانية أيام، ثم يرد في اليوم العاشر، وهو أطول الإظماء. والخمس على هذا التقدير. " (١)
يجمع بين هذين اللفظين معنى دلالي عام، وهو الدلالة على يوم الورد بعد الإظماء. على أن هناك صفة دلالية فارقة بينهما هي أن: الخمس: محدد باليوم الخامس بعد الإظماء. والعشر: محدد باليوم العاشر بعد الإظماء. وهذه الصفة نفسها ذكرها العلماء في التفريق بين هذين اللفظين، يقول الأصمعي: "... وإذا شربت يوماً ورعت ثلاثة أيام ووردت يوم الخامس، فذلك الخمس... فإذا زيد في الرعي يوماً، ووردت في اليوم العاشر، فذلك الظمء العشر. " (٢) ويقول ابن سيدة: سيدة: "والعشر: ورد الإبل اليوم العاشر" (٣) وقال: "الخمس: أن ترد الإبل الماء اليوم الخامس" (٤) ومن الواضح نسبة الورد إلى اليوم الحادث فيه، فهو مع اليوم الخامس خمس، ومع العاشر عشر.

(و) **حالات السير:**

وردت في هذا المجال الدلالي ستة ألفاظ، هي:

(أ) **التهجير- الوسيح: قال ثعلب في شرح كلمتي (تهجيرها ووسيجها) في قول زهير:**

إلى هَرَمٍ تَهْجِيرُهَا وَوَسِيحُهَا .: تَرُوحُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ وَتَغْتَدِي (٥)

[الطويل]

(١) شرح ديوان زهير (٤٤).

(٢) كتاب الإبل (١٤٩، ١٥٠)، وينظر: الغريب المصنف (٣/٨٨٨)، التهذيب (مادة: ع. ش. ر ٤٠٩/١) و(خ. م. س ١٩٢/٧ وما بعدها)، الصحاح، مقاييس اللغة، القاموس، اللسان مادتي (خ. م. س) و(ع. ش. ر)، فقه اللغة (١/٣٢٢).

(٣) المحكم (١/٣٥٨).

(٤) السابق (٥/٩٠).

(٥) يمدح هرم بن سنان بأن الدواب تسير إليه في الأوقات المختلفة، في الهاجرة، وفي الليل.

" التهجير: السير في الهجرة، وهو نصف النهار، ويقال له: الهجر والهجير والهجرة. وسيج: ضرب من السير فوق العنق." (١) وقال في شرح كلمة (ووسيجها) في قول زهير:

وإلى سنان سَيرُها ووَسِيجُها .: حتى تُلَاقِيه بَطَلِقِ الأَسْعُدِ

[الكامل]

"والوسيج: ضرب من السير." (٢)

(ب) التبغيل- الرتك: قال ثعلب في شرح كلمتي (التبغيل- الرتك) في قول زهير:
هل تُلِحِقُنِي وأصحابي بهم قُلُوصٌ .: يُزْجِي أوأثَلَهَا التَّبْغِيلُ والرَّتْكَ (٣)

[البسيط]

قال ثعلب: " التبغيل: ضرب من الهمجلة. والرَّتْكَ: مقارنة الخطو، يقال: رتك رتكا ورتكنا. وقال: الرَّتْكَ أَلَمُ مَشِي الدواب. وإنما أراد أن فيها كل ضَرْبٍ مِنَ الدواب." (٤)

(ج) التزويد العنق: قال ثعلب في شرح كلمة (التزويد) في قول زهير:

كَهَمَّكَ إِنْ تَجْهَدُ تَجْهَدُهَا نَجِيحَةٌ .: صَبُورًا وَإِنْ تَسْتَرْخِ عَنْهَا تَزَيِّدٌ (٥)

[الطويل]

" التزويد: ضرب من السير فوق العنق، أي: تزيد في سيرها." (٦)

يجمع بين هذه الألفاظ الستة معنى دلالي عام، وهو سير الإبل. لكن تبقى هناك صفات دلالية فارقة بينها، عمد ثعلب إلى بيانها لشرح معاني تلك الألفاظ، تتمثل هذه الصفات فيما يلي:

(١) شرح ديوان زهير (٢٣١).

(٢) شرح ديوان زهير (٢٧٥).

(٣) القلص جمع قلووص، وهي الفنية من الإبل، يزجي: يسوق، يتسأل: هل يلحق بقوم معتمدًا على إبل لكثرتها واختلاف سيرها كأن فيها من كل الدواب وجميع أنواع السير؟

(٤) شرح ديوان زهير (١٦٨).

(٥) نجيحة: سريعة، وهو هنا يصف ناقة فيقول: هي كما تريد إن تجهد في سيرها تكن سريعة، سريعة، وإن تركتها لم تضربها تسير سيرًا وسطًا ليس بالسريع ولا البطيء.

(٦) شرح ديوان زهير (٢٢٢).

التهجير: يكون وقت الهاجرة. والتبغيل: ضرب من الهملجة. والتزيد: كونه فوق العنق. والرتك: يمتاز بمقاربة الخطو. الوسيج: سير فوق العنق، بينما لم يذكر معنى للعنق، وعرفه البعض بأنه: ثاني أنواع السير بعد الدبيب كما سيأتي عن النضر.

من الملاحظ أن هذه الألفاظ يفرق بينها مجالان دلاليان فرعيان:

الأول: مرتبط بوقت السير، وورد فيه لفظ التهجير، وكما هو واضح فإن لفظها مأخوذ من الهاجرة التي هي نصف النهار.

الثاني: مرتبط بأنواع المشي، وتدخل فيه الألفاظ الخمسة المتبقية، يقول النضر: " أول السير الدبيب، ثم العنق ، ثم التزيد ثم الذميل، ثم العسج والوسج، ثم الرتك، ونحو ذلك. قال الأصمعي: وقال الليث: وسجت الناقة تسج وسيجاً، وهي وسوج، وهو: مشي سريع" (١)

وقال الأصمعي في كتاب الإبل: " العنق: الفسيح والمسبطر.. فإذا ارتفع عن العنق قليلاً، قيل: هو يمشي التزيد.. فإذا ارتفع عن ذلك قليلاً، فهو الذميل.. فإذا قارب الخطو، ودارك النقال، فهو الرتك... وإذا استدخل رجليه وهملج بهما ودحا بيديه، فذلك المشي يُعنى به الهملجة.... ويقال: عسج يعسج عسيجاً، ووسج يسج وسيجاً، كله واحد، وهو سيرٌ صالحٌ... والتبغيل من السير: صالحه." (٢)

وقال الأجدابي: " العنق: ضرب من سير الإبل وهو المشي السريع الذي تتحرك فيه عنق البعير" (٣)

ومن خلال هذه النصوص نسجل ملاحظتين:

أولاً- اختلفت بعض الصفات التي أوردها بعض العلماء لهذه الألفاظ عما أورده ثعلب، فقد ذكر الأصمعي في التبغيل سمتين أخريين، هما: أنه سيرٌ صالحٌ، وفيه اختلاط بين الهملجة والعنق (٤). وفي الوسيج ذكر أنه: مشي سريع وصالح. وعرف النضر

(١) التهذيب (مادة: و.س. ج ١١/٤٢١).

(٢) كتاب الإبل (١٣٨ وما بعدها)، وينظر: الغريب المصنف (٣/٨٧٠)، الصحاح، المقاييس، القاموس، اللسان (ب. غ. ل)، (ر. ت. ك)، (ز. ي. د)، (ع. ن. ق)، (ه. ج. ر)، (و. س. ج) فقه اللغة (١/٣٢١).

(٣) كفاية المتحفظ (٢٣).

(٤) الغريب المصنف (٣/٨٦٩).

العنق بأنه: ثاني أنواع السير بعد الدبيب، في حين لم يذكره ثعلب مع إيراد إياه كمقياس للمشي، بنى عليه التفريق بينه وبين غيره من الأنواع.

ثانياً- بعض المقاييس التي ذكرها ثعلب عامة وغير دقيقة، مثل تعريفه الوسيح بأنه: سير فوق العنق، وكذلك فعل في تعريفه التزيد، وفوق العنق كما في النص الوارد عن النضر أنواع كثيرة، مما يجعل التفرقة التي أوردها غير دقيقة، من حيث إنها صدقت على نوعين من المشي، ولعل اختلاف موضعي ذكر اللفظين هو السبب في ذلك. ومثل ذلك يقال في تعريفه التبغيل بأنه: ضرب من الهلجة.

(ز) ما يخص الطبيعة:

ورد في هذا المجال ثلاث عشرة كلمة، هي:

١. الثرى - الجعد الطين:

قال ثعلب في شرح كلمة (الثرى) في قول زهير: **[البسيط]**

فأدركتْهُ سماءٌ بينها خَلَلٌ .: ثروي الثرى وتُسيلُ الصَّفصَفَ القَرَقَا (١)

".. الثرى: التراب الندي، فإذا ابتل صار جعداً، فإن تجاوز ذلك صار طيناً" (٢)

طيناً" (٢)

اعتمد ثعلب في بيان كلمة (الثرى) على استدعاء كلمتين أخريين هما (الجعد، الطين) ويجمع بين هذه الثلاثة معنى دلالي عام هو: حالات التراب، أو مراحل تكون الطين. قال الأزهري: ".. وقال الليث: الثرى: كل تراب لا يصير طيناً لازباً إذا بل". (٣) وقال: "وثرى جعد، إذا ابتل فتعقد". (٤) وفي الصحاح: "الطين معروف" (٥) وفي اللسان: "والثرى: التراب الندي، وقيل: هو التراب الذي إذا بل لم يصير طيناً لازباً". (٦) و"وثرى جعد مثل تُعد، إذا كان ليناً" (٧) وفي القاموس: "الثرى: الندى والتراب أو الذي إذا بل لم يصير طيناً لازباً" (٨)

(١) سماء: مطر، الصففصف: المستوي من الأرض، ومنه قوله تعالى (فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا* لا لا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَا لَّا أَمْتًا) [طه: ١٠٦، ١٠٧]، والقرق: الأملس الذي لا شيء فيه. وهو هنا يصف ثورا أدركه المطر في أرض مستوية لا شيء فيها.

(٢) شرح ديوان زهير (٤٥).

(٣) التهذيب (مادة: ث. ر. ي ١١٥/١٥).

(٤) السابق (مادة: ج. ع. د ٣٤٩/١).

(٥) الصحاح (ط. ي. ن).

(٦) اللسان (ث. ر. ي).

(٧) الصحاح، اللسان (ج. ع. د).

ولي على هذه النصوص ملاحظتان:

أولاً- نحن أمام أربع مراحل أربع حالات للتراب أو لتكون الطين: التراب وهو غير المصاب بأي بلل، قال الثعالبي: "ولا يقال ثرى إلا إذا كان ندياً، وإلا فهو تراب". (٢)، والثرى وهو التراب في حالة إصابته بالندى - كما عبّر عن ذلك ثعلب- أو الذي إذا بلّ لم يصير طيناً، وبذلك فعلى هذا الرأي تأتي مرحلة الثرى قبل الطين مباشرة، وتلي حالة الثرى حالة الجعد، وتحقق إذا كان التراب مبتلاً، وتأتي المرحلة الرابعة وهي الطين، الذي عبرت عنه كثير من كتب اللغة بالمعروف، وذلك إذا أصاب التراب ماءً فجعله لازباً.

ثانياً- مع أن هذه الألفاظ الثلاثة يجمعها معنى عام - أوردته من قبل- إلا أن بينها صفات دلالية تفرق بينها، هي أن: الثرى: تراب مصاب بالندى (كما ذكر ثعلب). أو المصاب بالبلل أو لم يصير طيناً (كما ذكر غيره) والجعد: تراب مصاب بالبلل. والطين: تراب مصاب الماء.

٢. تَلَعَةٌ شُعْبَةٌ مِيثَاءُ:

قال ثعلب في شرح كلمة (ميث) في قول زهير:

فدو هاشٍ فميثٌ عُرَيْتِنَاتٍ .: عَفْتَهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ وَالسَّمَاءُ (٣)

[الوافر]

" وميث: جمع ميثاء، إذا كان مسيل الماء مثل نصف الوادي أو ثلثيه فهي ميثاء، ويقال: لمجرى الماء إلى الوادي إذا كان صغيراً شُعبَةً، ثم تَلَعَةٌ، ثم ميثاء. (٤)"

استدعى ثعلب لفظتي (شعبة وتلعة) في شرح كلمة (ميث) لما يجمع بين هذه الألفاظ من معنى دلالي عام، وهو الدلالة على مسيل ماء. لكن هناك صفات دلالية فارقة بين هذه الألفاظ، هي حجم مساحة كل منها، فالشعبة: مسيل ماء صغير. والتلعة: مسيل ماء متوسط. والميثاء: مسيل ماء كبير.

(١) القاموس (ث. ر. ي).

(٢) فقه اللغة (٤٦/١).

(٣) ذو هاشٍ وعريتات: أرضان، وعفتها: درستها. يقول: إن هذه الأراضي التي منها ذو هاشٍ والعريتات درستها الريح والمطر من بعدك.

(٤) شرح ديوان زهير (٥٧).

ومن النصوص التي ذكرت هذه الصفات قول الجوهري: "والشعبة أيضا: المسيل الصغير" (١) أو هي "ما صغر من التلعة" (٢) وقول الإجدابي: " والشعبة: التلعة الصغيرة، وجمعها شعاب، والميثاء: التلعة العظيمة، وجمعها ميث. " (٣)

٤-الآل-السراب:

قال ثعلب في شرح كلمة (الآل) في قول زهير:

يخفضها الآل طوراً ثم يرفعها .: كالدوم يعمدن للأشرف أو قطن (٤)

[البسيط]

" الآل يرفع الظعن أحيانا ثم يخفضها، وكذا إذا سار إنسان رأيته أنه يخفضه ويرفعه. والآل يكون ضحوة، والسراب يكون نصف النهار. " (٥)

استدعى ثعلب لفظة (السراب) وهي في شرح كلمة (الآل) لما يجمع بينهما من معنى دلالي عام هو ما يرى كالماء على الأرض وليس بماء. لكن هنا صفة دلالية فارقة بين هذين اللفظين- نص عليها ثعلب- تتمثل في أن: السراب: يكون في نصف النهار. الآل: يكون في الضحى.

يوافق ما ذهب إليه كثير من العلماء ما أورده ثعلب في تفريقه بين الآل والسراب في النص السابق، لكن الأزهري أورد رأياً للأصمعي ساوى فيه بين اللفظين في الدلالة، حيث يقول: "وأخبرني المنذري عن أي الهيثم عن الأصمعي: السراب والآل واحد. وخالفه غيره، فقال: الآل من الضحى إلى زوال الشمس، والسراب بعد الزوال إلى صلاة العصر. واحتجوا بأن الآل يرفع كل شيء حتى يصير له آل، أي: شخص، وآل كل شيء: شخصه. وأن السراب يخفض كل شيء، حتى يصير لاصقاً بالأرض لا شخص له. " (٦) ويقول الجوهري: "والآل: الذي تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص، الشخص، وليس هو السراب" (٧)

(١) الصحاح (ش. ع. ب).

(٢) القاموس (ش. ع. ب).

(٣) كفاية المتحفظ (٥٤)، وينظر: أدب الكاتب (٢١٠).

(٤) الدوم: شجر المقل، يعمدن: يقصدن، الأشرف: أرض، وقطن: جبل. وهو هنا يصف ظعائن حين يقصدن الأشرف والقطن بأن السراب يجعلها كأنها ترتفع وتنخفض، فهي كشجر الدوم.

(٥) شرح ديوان زهير (١١٩).

(٦) التهذيب (٥/٤٤٠).

(٧) الصحاح (أ. و. ل)، وينظر: الفروق اللغوية (١٦٧).

ومن الواضح أن العلماء ذكروا صفتين فارتقتين أخريين غير صفة الوقت التي اعتمد عليها ثعلب، إحداهما: هي التصاق الشيء المعرض للسراب أو الآل بالأرض أو عدم التصاقه، يقول أبو عبيد: "والسراب هو الآل، إلا أن الآل هو الذي يكون بالضحى يرفع الشخوص ويزهاها. والسراب الذي يكون نصف النهار لاطنا بالأرض"^(١) ثانيتهما: الالتصاق بالأرض أو عدمه، فعن "سلمة عن الفراء، قال: السراب: ما لصق بالأرض، والآل: الذي يكون ضحياً كالملاء بين السماء والأرض."^(٢)

ومن الواضح أن للتسمية دوراً اعتمد عليه المفرقون بين اللفظين، فالسراب من (س. ر. ب) "والسين والراء والباء أصل مطرد، وهو يدل على الاتساع، والذهاب في الأرض"^(٣) وكذلك يرى السراب ذاهباً في الأرض ملتصقاً بها كالماء. كالماء. بينما من معاني (الآل) الشخص^(٤)، فيكون من إطلاق اسم السبب على المسبب.

٣. نَضَحَ نَضْحًا:

قال ثعلب في شرح كلمة (وتنضح) في قول زهير:

وَتَنَضَّحُ ذِفْرَاهَا بَجَوْنٍ كَأَنَّهُ .: عَصِيمٌ كُحَيْلٍ فِي الْمَرَاجِلِ مُعْقَدٍ^(٥)

[الطويل]

" كل تخين نَضْحٌ، وكل رقيق نَضْحٌ."^(٦)

استدعى ثعلب الفعل (نضح) في شرح (نضح) لما يجمع بينهما من معنى دلالي عام، وهو الدلالة على الرش والإسالة. لكن هناك صفات دلالية فارقة بين هذين اللفظين، هي أن: نضح: يكون فيما كان رقيقاً (أورده ثعلب)، بينه فرج

(١) الغريب المصنف (٣/ ٨٢٣).

(٢) التهذيب (مادة: س. ر. ب ٤١٦/١٢).

(٣) مقاييس اللغة (س. ر. ب).

(٤) ينظر: الصحاح وغيره مادة (أ. و. ل).

(٥) الذفران: الحيدان الناتان في قفا البعير، الجون: الأبيض والأسود، والثاني هنا هو المراد، المراد، والعصيم: الأثر، والكحيل: ضرب من القطران، معقد: مطبوخ. يصف الناقه بأن عرقها يبدو أسود مثل القطران الذي يطبخ في المراجل.

(٦) شرح ديوان زهير (٢٢٢).

قليلة، أن يدل على الفعل نفسه. ونضخ: يكون فيما كان ثخيناً (أورده ثعلب)، ما ليس بينه فرَجٌ، ما له أثر، أو هو الأثر نفسه.

وقد اختلف العلماء حول اتفاق معنيي اللفظين، واختلفاهما على مذهبين:
الأول: يرى أنهما بمعنى واحد، قال " ابن الفرَج: سمعت جماعة من قيس يقولون: النضح والنضخ واحد، قال: وقال أبو زيد: نضخته ونضخته بمعنى واحد، قال: وسمعت الغنوي يقول: النضح والنضخ وهو فيما بان أثره وما رقَّ بمعنى واحد... وقال أبو ليلى: النضح والنضخ: ما رقَّ وتخنَّ بمعنى واحد." (١)

الثاني: يرى أن بين اللفظين صفات دلاليةً فارقة، جعلها بعضهم عدم وجود الفرَج، قال الأصمعي: "النضخ: الذي ليس بينه فرَج، والنضح أرق منه." (٢) بينما جعلها البعض وجود الأثر وبقائه "يقولون: النضخ: ما بقي له أثر، كقولك: على ثوبه نضخ دم." (٣) أو أن أحدهما الفعل والآخر أثره، " قال أبو عمر التوزي: التوزي: النضخ: الأثر يبقي في الثوب وغيره. والنضح بالحاء غير معجمة الفعل." (٤)

وبنى ابن جني - موافقاً رأي ثعلب السابق - اختلاف المعنيين على اختلاف صفتي الصوتين الحاء والخاء بقوله: " ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه: (فيهما عينان نضاختان) فجعلوا الحاء لرقنتها للماء الضعيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه." (٥)
ويمكن - من خلال النصوص السابقة - تلخيص الصفات الدلالية الفارقة بين هذين اللفظين:

نَضَح: يستعمل فيما كان رقيقاً (أورده ثعلب)، بينه فرج قليلة، الفعل نفسه (ذكرهما غيره).

نَضَخ: يستعمل فيما كان ثخيناً (أورده ثعلب)، ما ليس بينه فرَجٌ، ما له أثر، أو هو الأثر نفسه (ذكرهما غيره).

٤. الرِّصَادُ الْعِهَادُ الْوَسِي:

(١) التهذيب (مادة: ن. ض. ح ٢١٢/٤)، وينظر: الصحاح مادة (ن ض خ)

(٢) التهذيب (مادة: ن. ض. ح ٢١٢/٤).

(٣) التهذيب (مادة: ن. ض. ح ٢١١/٤).

(٤) الصحاح مادة (ن ض خ)

(٥) الخصائص (١٥٨/٢).

قال ثعلب في شرح كلمة (الوسمي) في قول زهير:

وغيث من الوسمي حوتلأعه .: أجات روابيه النجاء هواطلأه^(١)

" قال ابن الأعرابي: الوسمي: أول المطر، لأنه وسَمَ الأرضَ فيرى أثرَ قطره بها وسَمًا. وأول الوسمي من مطرة العهدة، وجمعها: عهاد."^(٢)

وقال في شرح كلمتي (العهاد - وسمي) في قوله:

في عانة بدل العهاد لها .: وسمي غيث صادق النجم^(٣)

" والعهاد: الواحدة عهدة، وهي المطرة تجيء على عهد من مطرة قبلها، فذلك أنفع ما يكون. والرصاد شبيهة بها، الواحدة: رصدة، وهو أن تُرصدَ المطرة بعد المطرة تنتظر. والوسمي: أول المطر، وإنما سمي وسميًا؛ لأنه يسِمُ الأرض"^(٤).

من الواضح أن تفريق ثعلب بين هذه الثلاثة قائم على الأولوية والتبعية، حيث عرّف الوسمي بأنه أول المطر، بينما جعل العهاد والرصاد على تبعية من مطر قبله.

وقد جعل بعضهم للوسمي معياراً آخر هو الزمن، حيث خصه بالربيع فعبروا عنه بمطر أول الربيع أو مطر الربيع الأول.^(٥) في حين جعلوا العهاد أول الوسمي الوسمي كما ذكر ابن الأعرابي في النص الذي أورده ثعلب، وجعله الخليل بعد الوسمي مرادفاً بينه وبين الولي، يقول: " العهد من المطر: أن يكون الوسمي قد

(١) حو: تضرب إلى السواد من شدة خضرة نباتها، والتلاع: مسيل ما ارتفع من الأرض إلى بطن الوادي، والروابي: ما ارتفع من الأرض، النجاء وصف للروابي، والنجوة: المكان المرتفع، الهواطل: جمع هاطلة وهي سحابة يدوم ماؤها في لين. وهو يصف مكانا نزل عليه المطر الذي وسم الأرض، حتى ترى التلاع كأنها سوداء من سواد نباتها وأجابت الروابي النجاء الهواطل بالمطر.

(٢) شرح ديوان زهير (١٢٧).

(٣) العانة: قطعة من الحمير، العهاد واحده العهدة، وهي المطر تجيء على عهد ما قبلها فذلك أنفع ما يكون، النجم: النبات الذي لا ساق له. وهو هنا يصف مكاناً فيه مجموعة من الأتسن جاءها المطر بعد المطر فأنبتت الأرض نباتاً.

(٤) شرح ديوان زهير (٣٨٣).

(٥) ينظر: التهذيب (مادة: و. س. م ١٣ / ١١٤)، الصحاح، القاموس مادة (و. س. م)، مبادئ اللغة (٦٩).

مضى قبله وهو الولي، ثم يردفه الربيع بمطر يدرك آخره بلل أوله وندوته ويجمع على عهاد. وكل مطر يكون بعد مطر فهو عهاد^(١).
ومن الواضح أن التفريق بين العهاد والرصاد يدل عليه اشتقاق كلمة (الرصاد) في قول ثعلب: (وهو أن تُرصدَ المطرة بعد المطرة تُنْتَظَرُ)، حيث إن "الراء والصاد والذال أصل واحد، وهو التهيؤ لرقبة شيء على مسلكه"^(٢) مما سبق يتضح لنا أنه يجمع بين هذه الألفاظ معنى دلالي عام، وهو الدلالة على الدفعة من المطر. وأن هناك صفات دلالية فارقة بين هذه الألفاظ، تمثلت في أن: الوسمي: أول المطر (أورده ثعلب) أول الربيع (غيره)، والعهاد: يتبع مطر قبله (أورده ثعلب) أو الوسمي (ابن الأعرابي) أو بعده (الخليل)، والرصاد: مطر يُنْتَظَرُ بعد مطر (أورده ثعلب).

(ح) ما يخص العهاد:

١- السحيل المبرم:

قال ثعلب في شرح كلمتي (سحيل ومبرم) في قول زهير: [الطويل]

يمينا لنعم السيدان وجدتما .: على كل حال من سحيل ومبرم^(٣)

" وأصل السحيل والمبرم، أن المبرم يفتل خيطاه، ثم يصيران خيطا واحدا، والسحيل: خيط واحد لا يضم إليه آخر. ويقال: السحيل الذي قد مدَّ ولم يفتل بعدُ. وأنشد للعجاج:

بات يصادي أمره أميرمه .: أعصمه أم السحيل أعصمه"^(٤)

يجمع بين هذين اللفظين معنى دلالي عام، وهو الدلالة على الخيط. غير أن هناك صفات دلالية فارقة بينهما، هي أن: السحيل: خيط واحد، أو أنه خيط ممدود لم يفتل بعد. والمبرم: خيطان مفتولان.

(١) العين (١/١٠٢).

(٢) المقاييس مادة (ر. ص. د).

(٣) يقسم بأن ممدوحيه - الحارث بن عوف، وهرم بن سنان - نعم السيدان وجدا في كل حال من من شدة الأمر وسهولته.

(٤) شرح ديوان زهير (١٥).

وإلى مثل هذا ذهب الجوهري، فقال: " السحيل: الخيط غير مفتول، والسحيل من الثياب: ما كان غزله طاقاً واحداً، والمبرم المفتول الغزل طاقين.. والسحيل من الحبل الذي يفتل فتلاً واحداً، كما يفتل الخياط سلكه. والمبرم: أن يجمع بين نسيجين فيفتلا حبلاً واحداً" (١) وقال الزمخشري: "والأصل الخيط السحيل، وهو ما ما كان طاقاً واحداً، والمبرم طاقان يفتلان حتى يصيرا واحداً." (٢)

يمكن الاعتماد في التفريق بينهما - أيضاً - على الاشتقاق، فمن ضمن الأصول التي تدل مادة (س.ح.ل) تسهيل شيء وتعجيله. ومنه السحيل فهو الخيط الذي فتل فتلاً رخواً، لعدم ضمه إلى غيره أو تقويته به. بينما يأتي معنى إحكام الشيء ضمن معاني مادة (ب. ر. م) وهو عكس المعنى السابق، من حيث إحكام فتل الحبل بضم أحدهما إلى الآخر. (٣)

٢- الخمر- الضراء:

قال ثعلب في شرح كلمة (الضراء) في قول زهير: [الوافر] فمهلاً آل عبد الله عَدُوا .: مَخَازِي لا يُدَبُّ لَهَا الضَّرَاءُ(٤)
"ويقال: (لا أدبُّ لك الضراء ولا أمشي لك الخمر) والضراء: ما توريت به من شجر خاصة. والخمر: ما توريت به من شيء" (٥)
استدعي ثعلب في شرح كلمة (الضراء) كلمة (الخمر) لما يجمع بينهما من معنى دلالي عام، وهو ما يتوارى به. واعتمد في شرحه على التفريق بين هاتين الكلمتين بما تحمل كل منهما من صفة دلالية فارقة تتمثل في أن: الضراء: شجر متوارى به. والخمر: شيء متوارى به. " قال الأصمعي.. والضراء ما وراك من شجر.. وقال ابن شميل: ما وراك من شيء وادرات به فهو الخمر. وقال أبو زيد: مكان خمر، إذا كان يغطي كل شيء ويواريه." (١) " ويقال: لكل ما ستر الإنسان من شجر أو غيره: خمر." (٢)

(١) الصحاح (س. ح. ل).

(٢) أساس البلاغة (٥٨/١)، وينظر: التهذيب (مادة: س. ح. ل ٣٠٥/٤، ب. ر. م ١٥ / ٢٢١)،

(٢٢١)، الصحاح (ب. ر. م)، القاموس (ب. ر. م) و(س. ح. ل).

(٣) ينظر: المقاييس (ب. ر. م)، (س. ح. ل).

(٤) يقول: يا آل عبد الله تمهلوا واصرفوا عن أنفسكم المخازي، فهي أمور لا تخفى.

(٥) شرح ديوان زهير (٨٤).

وقد أورد بعضهم أنه " يقال: ما وراك من أرض فهو الضراء، وما وراك من شجر فهو الخمر." (٣) لكن معظم العلماء على تخصيص الضراء بالشجر، وهو مفهوم من إطلاق لفظ الضراء على الشجر يقول صاحب الصحاح: " الضراء بالفتح: الشجر الملتف في الوادي، يقال: توارى الصيد مني في ضراء. وفلان يمشي في الضراء، إذا مشى مستخفياً فيما يوارى من الشجر." (٤)

٢- الدلو السجل:

قال ثعلب في شرح كلمة (سَجَل) في قول زهير:

تهامون نجديون كَيْدًا ونجعةً .: لكل أناس من وقائعهم سَجَلٌ (٥)

" وأصل السَّجَل: الدلو مملوءة ماءً، ولا تكون سجلاً إلا وفيها ماء." (٦)

يجمع بين هذين اللفظين معنى دلالي عام، وهو وعاء للماء. لكن بينهما صفة دلالية فارقة هي أن الدلو: يكون ملأنا بالماء أو لا، في حين أن السجل: لا بد أن يملأ بالماء، حتى يطلق عليه هذا الاسم.

وعلى هذا التفريق كثير من العلماء، ففي التهذيب عن " ابن السكيت: السجل: نَكَرٌ، وهو الدلو ملآن ماءً، ولا يقال له وهو فارغ سَجَلٌ ولا ذنوب.. والسجل: الدلو المَلآن." (٧) وقال الثعالبي: " لا يقال للدلو سَجَلٌ: إلا ما دام فيه ماء قل أو كثر." (٨)

(ط) ما يخص النبات:

ورد تحت هذا المجال خمس كلمات، هي:

١. السَّجَرُ النَّجْمُ: قال ثعلب في شرح (النَّجْم) في قول زهير:

- (١) التهذيب (مادة: ر. أ. ض ٥٦/١٢).
- (٢) السابق (مادة: خ. م. ر ٣٨٠/٧).
- (٣) السابق (مادة: ن. ج. م ٥٦/١٢).
- (٤) الصحاح (ض. ر. ١٠).
- (٥) سجل: نفحة، يقول: إن قوم الممدوح يأتون تهامة ونجدًا لا يمنعمهم بُعد المكان من أن يغزوه أو ينتجعوه.
- (٦) شرح ديوان زهير (١٠٧).
- (٧) التهذيب (مادة: س. ج. ل ٥٨٤/١٠).
- (٨) فقه اللغة (٤٧/١). وينظر: مبادئ اللغة (٧٦) الصحاح، المقاييس، اللسان، القاموس مادة (س. ج. ل)، كفاية المتحفظ (٧٥)

في عانةٍ بذل العهاد لها .: وَسَمِي غِيثٍ صَادِقِ النَجْمِ

[الكامل]

" والنجم من النبت: ما لا ساق له. وما كان له ساق فهو شجر، ومنه -
والله أعلم- (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) [الرحمن: ٦] (١) وقال في شرح كلمة
(النَّجْم) في قوله:

مكلل بأصول النَّجْمِ تَنْسُجُهُ .: رِيحٌ خَرِيْقٌ لِّضَاحِي مَائِهِ حُبُّكُ (٢)

" قال الأصمعي: النجم النبت الذي يقال له الثَّيْلُ. وقال غيره: الماء مكلل

بالنجم، وهو كل شيء من النبات ليس له ساق ينبت حول الماء كالإكليل. (٣)
اعتمد ثعلب في شرح كلمة (النجم) على استدعاء كلمة (الشَّجَر) لما يجمع
بينهما من معنى دلالي عام وهو انتمائهما إلى النبات. لكن هناك صفة دلالية
فارقة بينهما، هي أن: الشجر: له ساق. النجم: لا ساق له.

أورد الأزهري عند حديثه عن آية سورة الرحمن أن " أهل اللغة وأكثر أهل
التفسير قالوا: النجم: كل ما نبت على وجه الأرض مما ليس له ساق... ثعلب عن
ابن الأعرابي: النجمة شجرة، والنجمة كلمة، والنجمة نبتة صغيرة، وجمعها: نَجْم.
قال: فما كان له ساق فهو شجر، وما لم يكن له ساق فهو نجم" (٤)

لكن الإسكافي ذكر صفة أخرى، فقال: " فالنجم : ما أباد الشتاء أصله وفرعه
كالبقول وأنواع من النبت كثيرة. والشجر: ما ثبت على ساقه، ولم يبد الشتاء
أصله ولا فرعه، كالجوز، واللوز، والمشمش، ونحوها" (٥)

(١) شرح ديوان زهير (٣٨٣).

(٢) ريح خريق، يقال: هبت الشمال خريقاً إذا هبت هبوباً شديداً، لضاحي مائه: ما برز للشمس
من الماء، حبك: طرائق. يصف مكاناً بلغت القفاة، وأنه مليء بالنبات الريح تجعل الماء
طرائق متعددة عند مرورها به.

(٣) شرح ديوان زهير (١٧٦).

(٤) التهذيب (مادة: ن. ج. م ١٢٧/١١، ١٢٩)، وينظر: الصحاح والقاموس والمقاييس واللسان
مادتنا (ش. ج. ر)، (ن. ج. م) وفقه اللغة (٢٤/١) كفاية المتحفظ (٥٦)، المفردات (٣٣٧)،
٦٢١، تفسير الكشاف (٦/٦)، فتح القدير (١٧٥/٥) الشوكاني، تح: د. عبد الرحمن عميرة.

(٥) المقاييس (ن. ج. م).

لكنّ ما أورده الإسكافي من فرّق لا يتعارض مع ما أورده ثعلب، وما عليه أكثر أهل اللغة والتفسير كما قال الأزهري، وتتأتى عدم المعارضة من أن ما ذكره الإسكافي هو أثر للصفة التي ذكرها غيره، فلكون النجم لا ساق له فهذا يعرضه للإبادة سريعاً، بخلاف الشجر ذي الساق والجذور الثابتة مما لا يعرض أصوله ولا فروعه للتأثر بالجو المحيط بها.

ومن الملاحظ أنه يمكننا الاعتماد على الاشتقاق في بيان التفرقة بين الكلمتين ويفهم هذا من قول ابن فارس: "والنجم من النبات ما لم يكن على ساق، من نجم إذا طلع" (١) وهو بذلك يربط بين معنيي الكلمة والمادة التي تنتمي إليها، بقوله: "النون والجيم والميم أصل صحيح يدل على طلوع وظهور." (٢) وكذلك انتماء (شجر) إلى مادة (ش. ج. ر) التي تدل على "تداخل الشيء بعضه فوق بعض. وعلو في الشيء وارتفاع" (٣) فالعلو والارتفاع يعتمدان على وجود ساق وجذر للشجرة وإلى مثل هذا أشير في اللسان "والنجم من النبات: كل ما نبت على وجه الأرض، ونجم على غير ساق، وتسطح فلم ينهض." (٤)

٢. الضال-العبري/العمرى:

قال ثعلب في شرح كلمة (ضال) في قول زهير:

قامتُ تبدىً بذى ضالٍ لتحزُنني .: ولا محالةً أن يشتاكَ مَنْ عشقاً(٥)

".. بذى ضال: موضع به ضال وهو السدر البري. والعبري والعمرى: ما كان

على الأنهار." (٦)

أورد الأزهري: "السدر من الشجر سدران: أحدهما: سدر بري لا ينتفع بثمره، ولا يصلح ورقه للغسول، وربما خُبِط ورقه للراعية، وله ثمر عَفِصٌ لا يؤكل، والعرب تسميه الضال. والجنس الثاني من السدر ينبت على الماء، وثمره

(١) المقاييس (ن. ج. م).

(٢) القاموس (ن. ج. م).

(٣) المقاييس (ش. ج. ر).

(٤) اللسان (ن. ج. م).

(٥) يقول: إن ابنة البكري قامت بموضع به سدر فأحزنتك لمخالفتها ما وعدت، وكيف لا يشتاكَ يشتاكَ وكان قد عشق؟

(٦) شرح ديوان زهير (٣٥).

النبق، ورقه غسول، يشبه شجر العنّاب له سلاء كسلاته وورق كورقه إلا أن ثمر العناب أحمر حلو، وثمر السدر أصفر منه يتفكه به." (١)
وأورد صاحب اللسان: "قال أبو حنيفة: قال ابن زياد: السدر من العضاة، وهو لونان: فمنه عُبْري، ومنه ضالٌّ. فأما العبري فما لا شوك فيه إلا ما لا يَضِيرُ. وأما الضال فهو ذو شوك، وللسدر ورقة عريضة مدورة، وربما كانت السدرة محلالاً" (٢)

ولنا على هذه النصوص بعض الملاحظات:

أولاً- يفرق ثعلب بين الضال من جانب، والعبري والعمرى من جانب آخر، وهو ما قد يدل على قبوله فكرة الترادف عنده خصوصاً في المحسوسات، وهو ما يشبه إطلاق القمح والبر على شيء واحد.

ثانياً- يجمع بين هذه الألفاظ معنى دلالي عام، وهو الدلالة على نبات السدر.

ثالثاً- هناك صفة دلالية فارقة بين هذه الألفاظ تتمثل فيما يلي:

الضال: ما نبت في البر (ذكره ثعلب)، لا ينتفع بثمره، لا يصلح ورقه للغسول، ربما يخبط ورقه للراعية، له ثمر لا يؤكل، ذو شوك.
العبري/ العمرى: ما نبت على الأنهار (ذكره ثعلب)، يتفكه بثمره وهو النبق، ورقه غسول، لا شوك فيه إلا ما لا يضير.

الأمر الثاني: معايير ثعلب في الفروق، وكيفية توظيفها:

قبل أن نوضح المعايير التي اعتمد عليها ثعلب في التفرقة بين الألفاظ متقاربة المعاني، يجدر بنا أن نقف على رأيه في الترادف، وما يراه في الألفاظ المتقاربة أو متوهمة الترادف، فقد صنّف العلماء ثعلباً من القائلين بعدم وجود الترادف بين ألفاظ اللغة العربية؛ منطلقين في هذا التصنيف من عدة مصادر، منها:

- تبعيته لمذهب شيخه ابن الأعرابي، الذي يرى البعض أنه أول من أنكر الترادف (٣) في القول الذي رواه عنه ثعلب " عن ابن الأعرابي: كل حرفين

(١) التهذيب (مادة: س. د. ر ١٢ / ٣٥٣).

(٢) اللسان (س. د. ر).

(٣) ينظر: الترادف في اللغة (١٩٨).

أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله." (١)

- ما ذكره ابن فارس عن مذهب شيخه ثعلب في قوله: ". ويسمى الشيء الواحد بأسماء مختلفة، نحو: السيف، والمهذّب والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا في أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها، وإن اختلفت في ألفاظها، فإنها ترجع إلى معنى واحد. وذلك قولنا: سيف، وعضب، وحسام. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى، وذهب، وانطلق. وقعد، وجلس. ورقد، ونام، وهجع. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه. وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب." (٢)

- ما ذكره التاج السبكي فيما أورده السيوطي من قوله: " ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر.. قال التاج: وقد اختار هذا المذهب أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الذي ألفه في فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها، ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب." (٣)

- ما ذكر ثعلب - نفسه - في كتابه (الفصيح) تحت (باب الفرق).

ففي حين اعتمد على هذه المصادر في إثبات مذهب ثعلب في الترادف، يظل جانباً أراه من أهم جوانب إثبات رأي الرجل أو فهمه فهماً دقيقاً، وهو ما خلفه من مؤلفات يمكن بفحصها الخروج بتأكيد لما ذهب إليه الكثيرون من إنكاره الترادف - والوقوف على ماهية هذا الترادف هل هو التام أم الجزئي - أو عدم تأكيد هذه النظرة، والخروج بنتائج مغايرة.

✚ معايير التفريق عند ثعلب:

(١) المزهر (١/٣٩٩، ٤٠٠).

(٢) الصاحبى (٥٩).

(٣) المزهر (١/٤٠٣).

اعتمد ثعلب في التفرقة بين المعاني المتقاربة على بعض المعايير، التي
منها:

أولاً- المعايير الذاتية: ومن ضمن هذه المعايير، أنه اعتمد على معيار القيمة
الدلالية، وأتى ذلك من خلال بيانه اختلاف الصفات بين المعنيين المراد التفرقة
بينهما، وهو من أكثر المعايير التي اعتمد عليها في المواضع التي عالجها هذا
البحث، حيث اعتمد على ما بين المدلولات من اختلاف في الصفات كالحالة أو
الحجم أو الموضع أو الدرجة.

فما اعتمد فيه على اختلاف الحالة التفرقة بين (الخرق والشادن) من أولاد
الطبي؛ حيث يقول: " الشادن: الذي قد اشتد لحمه.. الخرق: الذي لا يقدر أن
يتحرك ولا يدري كيف يأخذ من ضعفه وصغره، يقال: خرق، وإذا تحرك وقوي
قيل: شدن" (١) وقال (٢): " الشادن: الغزال حين يقوى ويمشي فقد شدن. " (٣)

ومما اعتمد فيه على اختلاف الحجم التفرقة بين (التلعة والشعبة والميثاء)
في مسيل الماء، يقول: " وميث: جمع ميثاء، إذا كان مسيل الماء مثل نصف
الوادي أو ثلثيه فهي ميثاء، ويقال: لمجرى الماء إلى الوادي إذا كان صغيراً، ثم
تلعة، ثم ميثاء. " (٤)

ومما اعتمد فيه على اختلاف الموضع التفرقة بين (الصافن والفائل والنساء)
في العروق حيث يقول: " ونسأه: عرق في رجله. والفائل: عرق في الفخذ. " (٥)
وقال في موضع آخر: "والأنساء جمع نساء، وهو عرق من منشق ما بين الفخذين
فيستمر في الرجل، وهما نسيان اثنان. وإذا كان في نسا الفرس بعض التشنج
والتقبض كان أنعت، وهو في القوائم الصافن" (٦)

(١) شرح ديوان زهير (٣٥).

(٢) في قول زهير: مثل دم الشادن الذبيح إذا :: أتق منها الراووق شاربها

(٣) شرح ديوان زهير (٢٦٧).

(٤) السابق (٥٧).

(٥) السابق (٣١).

(٦) السابق (٣٤٣).

ومما اعتمد فيه على اختلاف الدرجة التفرقةُ بين (التهجير والوسيج والتبغيل والرتك والتزید)، وهي حالات مختلفة للمشي يقول: " التهجير: السير في الهاجرة، وهو نصف النهار، ويقال له: الهَجْر والهجير والهاجرة. وسيج: ضرب من السير



فوق العنق. (١) وقال: "والوسيج: ضرب من السير." (٢) وقوله: "التبغيل: ضرب من الهمجلة. والرتك: مقاربة الخطو، يقال: رتك رتكاً ورتكناً. وقال: الرتك الأم مشي الدواب. وإنما أراد أن فيها كل ضرب من الدواب." (٣) وقوله: "التزيد: ضرب من السير فوق العنق، أي: تزيد في سيرها." (٤)

ومما اعتمد فيه على اختلاف الوقت التفرقة بين (الآل والسراب) بقوله: " والآل يكون ضحوة، والسراب يكون نصف النهار " (٥)

وكذلك مما يندرج تحت معيار القيمة الذاتية اعتماده في التفريق على اعتبار الإطلاق والتقييد ومنه التفرقة بين (الطروق والإتيان) في قوله: " وطرقت: أتت ليلاً، ولا يكون الطروق إلا بالليل" (٦) وقد يكون التقيد مختصاً بسن معينة كتفرقة بين (نعب ونعق) من جانب و(شحج) من جانب آخر في صوت الغراب بقوله: " ويقال: نعب الغراب ونعق وشحج، ولا يكون الشحج إلا من المسن منها." (٧)

أيضاً مما يندرج تحت معيار القيمة الذاتية اعتماده في التفريق على اعتبار العام والخاص، ومن ذلك التفرقة بين (الضراء والخمر) في قوله: " ويقال: (لا أدب لك الضراء ولا أمشي لك الخمر) والضراء: ما تواريت به من شجر خاصة. والخمر: ما تواريت به من شيء" (٨)

ثانياً - المعايير السياقية: ومن أبرز المعايير السياقية التي اعتمد عليها الاقتران اللفظي، ومن أمثلته قوله: " فشن عليه: صب عليه، يقال: شن عليه الدرع، ولا يقال سنّ، وسنّ عليه الماء." (٩) ويدخل تحت هذا النوع التفرقة بين ما كان

(١) شرح ديوان زهير (٢٣١).

(٢) شرح ديوان زهير (٢٧٥).

(٣) السابق (١٦٨).

(٤) السابق (٢٢٢).

(٥) السابق (١١٩).

(٦) السابق (٢٨).

(٧) السابق (٤١).

(٨) السابق (٨٤).

(٩) السابق (١٩٩).

للحيوان مقابل ما كان للإنسان من مثل منسم البعير مقابل ظفر الإنسان (١) أو ما كان لحيوان مقابل ما كان لحيوان آخر من مثل خلاء الناقة مقابل حران الخيل (٢)

* منهجه في التفريق:

- تقوم ملاحظة المعنى الدلالي العام الذي يجمع بين اللفظين أو الألفاظ المفرق بينها - في كثير من المواضع - على فكرة استدعاء لفظ - غير موجود في البيت المشروح - في بيان معنى اللفظ الوارد في الأبيات، مثل استدعائه لفظ (الرغاء) عند شرحه معنى (الصريف) في الدلالة على صوت البعير، واستدعائه لفظ (البازل) عند شرحه معنى (السديس) في الدلالة على أسنان الإبل، واستدعائه لفظي (الأدم والعفر) عند شرحه معنى (الآرام) في الدلالة على أنواع الطباء.

- وردت في بعض المواضع ألفاظٌ متعددة، ففرّق ثعلب بين لفظين من جانبٍ ولفظٍ من جانبٍ آخر، ومن ذلك قوله: " .. بذي ضال: موضع به ضال وهو السدر البري. والعبري والعمرى: ما كان على الأنهار. " (٣) فقد فرّق بين (الضال) و(العبري والعمرى)، بما قد يثبت احتمالية ركونه إلى الترادف في بعض الأحيان، على خلاف ما هو معروف عنه في هذا الشأن، وهو ما يؤكد لدي ضرورة البحث في مؤلفات ثعلب للخروج برؤية واضحة ذات أدلة قوية على موقفه الدقيق من الترادف، ومنها قوله في هذا الكتاب: " الحبس والأصر والأزل واحد" (٤)

- يعتمد في التفريق على ذكر صفة دلالية فارقة - أو صفتين - للألفاظ المراد التفريق بينها، بينما قد نجد صفات أخرى عند غيره من العلماء، ويمكن تفسير ذلك بمراعاته السياق الوارد فيه التفريق، حيث إن التفريق عنده أتى كآلية موظفة في خدمة شرح النص، وليست فكرة تطبيقية مستقلة.

- اعتمد في بعض المواضع على تكرار التفريق لتكرار مواضع ذكر

الألفاظ، فقد تكرر لفظ (زهق) مرتين في قول زهير:

(١) ينظر: شرح ديوان زهير (٣٠).

(٢) ينظر: شرح ديوان زهير (٦٣).

(٣) شرح ديوان زهير (٣٥)، ومثله حيث فرق بين (الزَاهِق - الزَّهْم) من جانب و (الشَّنُون / الزَّرْعُوم / الطَّعُوم) من جانب آخر. ومثله (الذكاء - البرول) من جانب و (الاستواء / الأشدُّ) من جانب آخر.

(٤) شرح ديوان زهير (٨٨).

عَشْرًا وَخَمْسًا فَقَدْ طَابَتْ مَرَاتِعُهُ .: من الربيع ولم يَبْدُنْ وقد زهَقًا
وقوله:

القائد الخيل منكوبًا دوابرها .: منها الشنون ومنها الزاهق الزَّهْمُ
وكرر ثعلب التفريق بين هذا اللفظ وغيره من الألفاظ التي يجمع بينها معنى
دلالي عام.

ولكنه في موضع أخرى لم يكرر، في مثل ما ذكرنا سابقًا، عند التفريق بين
(الحكمة) و(السفار).

- هناك ألفاظ كان يمكن الاعتماد في شرحها على التفريق بينها وبين الألفاظ
المشاركة لها في المعنى العام، خصوصًا ما هو مشهورٌ في كتب الفروق، لكن
ثعلبا لم يعتمد فيها على ذلك، من مثل:

الخرطوم وجمعه خراطم من ذي البرائن الذي هو مقابل الفم من الإنسان(١)
وقد ورد في قول زهير:

تَحَطَّمْ عَنْهَا قَيْضُهَا عَنْ خَرَاطِمٍ .: وَعَنْ حَادِقِ كَالنَّبِيخِ لَمْ يَتَفَنَّتْ(٢)
والمرسن في الدواب الذي هو مقابل الأنف من الإنسان(٣) وقد ورد في قول
قول زهير:

سلس المراسن محوص الشوى .: شنج الأنساء من غير فحج(٤)
والقرن من الفرس الذي هو مقابل العرق من الإنسان(٥) وقد ورد في قول
زهير:

نعودها الطراد فكل يوم .: تسن على سنا بكها القرون(٦)

(١) ينظر: الفرق في اللغة (٤٦) وذكر ثعلب في (الفصيح) أنه يقال (الخرطوم) في السباع في
مقابل الشفة للإنسان.

(٢) ينظر: شرح ديوان زهير (٢٥٩)

(٣) ينظر: الفرق في اللغة (٤٧)، الفرق لثابت (٢٢).

(٤) ينظر: شرح ديوان زهير (٣٤٣)

(٥) ينظر: الفرق في اللغة (٦٥)، الفرق لثابت (٩١)، الفرق لابن فارس (٦٨).

(٦) ينظر: شرح ديوان زهير (١٨٧)

- أورد ثعلب فروقا عامة لا ترقى كونها فروقا دقيقةً تميز معنى اللفظ عن غيره من الألفاظ القريبة منه، من مثل ما ذكرنا في الحديث عن (التزيد) و(الوسيح).

* توظيف التفريق في شرح الأبيات:

ثبت - من خلال اعتماد ثعلب على التفريق الدلالي بين الألفاظ متقاربة المعاني- أنه يمكن استخدام هذا التفريق، كآلية من آليات شرح المعنى. فمن أكثر ما يحدد المعنى ويشرحه أن تذكر له صفة دلالية فارقة بينه وبين غيره من الألفاظ القريبة في المعنى. ولكن إذا نظرنا إلى الكيفية التي وظّف بها ثعلب هذه الفروق في شرحه أبيات ديوان زهير، فيمكن قول ما يلي:

- أرى أنه لم يوظف تلك الفروق في شرح الأبيات، وبيان سر روعتها وتميزها توظيفا يليق باستشهاده بها، يعتمد فيه على منهجية ثابتة في التفريق.

- قد يفرض على ثعلب توظيف التفريق عندما يرد اللفظان أو الألفاظ التي بينها فروق دلالية في بيت واحد، وذلك لبيان سبب ذلك التعدد، خصوصا إذا عطف بين هذه الألفاظ، ومنه العطف بين (سحيل ومبرم)، حيث إن كلا منهما يتميز بصفة ليست في الآخر، ويوضح هذا أكثر ما يوضح قول زهير قبل الكلمتين (على كل حال) من حيث شموله لكلا الحالتين المذكورتين. ومن أمثلة ذلك - أيضا- ورود كلمتي (الهدى والجار) في بيت واحد، وكذلك (الكشف والعزل والميل) و(الزاهق والزهم والشنون). لكن هذا النمط ليس حاكما في التوظيف؛ حيث قد يرد لفظ واحد من الألفاظ المفروق بينها، ويثبت ثعلب معناه باستدعاء لفظ آخر يجمع بينهما معنى دلالي عام، ثم يعمد إلى ذكر ما بينهما من فروق.

- قد لا ينسجم ما أورده ثعلب من تفريق بين اللفظين مع السياق الذي أوردهما زهير من أجله، ففي قوله: (شادنا خرقا) ذكر زهير صفتين لولد الظبية هما: شادن وخرق، وهو ما يوحي بأن كلا الصفتين لا اختلاف بينهما. بينما بين ثعلب أن هناك فرقا دلالياً بين (شادن وخرق) يتمثل في أنهما متضادان في المعنى، وهو بذلك يوظف الفروق توظيفا سلبيا، يتناقض مع وصف زهير وإيراده كلا اللفظين.



*** مصادره في التفريق:**

اعتمد ثعلب في التفروق الدلالي بين الألفاظ - في أغلب الأحيان - على أقوال العلماء السابقين عليه، سواء صرَّح بهذا أو لا؛ فمن النوع الأول تصريحه بالنقل عن:

- شيخه ابن الأعرابي، يقول: " قال ابن الأعرابي: الوسمي: أول المطر، لأنه وَسَمَ الأرضَ فيرى أثرَ قَطْرِهِ بها وَسَمًا. وأول الوسمي من مطرةِ العَهْدَةِ، وجمعها: عَهَادٌ." (١)

- أبي زيد، كقوله: " قال أبو زيد: وهي تسكن الرمل. والأدم: ظباء طوال الأعناق والقوائم... أبو زيد: هي التي تسكن الجبال. والعُفْر: ظباء يعلو بياضها حُمْرة... قال أبو زيد: هي التي تسكن القِفاف، وصلابة الأرض." (٢)

- الأصمعي، كقوله: " وقال الأصمعي: صَكَّ يَصْكُ صَكَا، إذا اصطكت ركبته، فأما إذا اصطكت أليته حتى تسحجا قيل: مَشَقَّ مَشَقًّا، فإذا اصطكت فخذه قيل: مَذَحَ يَمَذَحُ مَذَحًا." (٣)

ومن النوع الثاني وهو نقله عن العلماء دون تصريحه بذلك، وقوله: " والنجم من النبات: ما لا ساق له. وما كان له ساق فهو شجر" (٤)

وهذا القول لشيخه ابن الأعرابي، فقد أورد الأزهري ما رواه " ثعلب عن ابن الأعرابي: النجمة شجرة، والنجمة كلمة، والنجمة نبتة صغيرة، وجمعها: نَجْم. قال: فما كان له ساق فهو شجر، وما لم يكن له ساق فهو نجم." (٥) وكذلك قوله قوله في الضراء: "والضراء: ما تواريت به من شجر خاصة." (٦) وقد سبق به الأصمعي فيما أورده صاحب التهذيب في قوله: " وقال الأصمعي.. والضراء ما

(١) شرح ديوان زهير (١٢٧).

(٢) ينظر: شرح ديوان زهير (٦).

(٣) شرح ديوان زهير (٦٤).

(٤) شرح ديوان زهير (٣٨٣).

(٥) التهذيب (مادة: ن.ج. م ١٢٧/١١، ١٢٩).

(٦) شرح ديوان زهير (٨٤).

وراك من شجر. (١) كذلك ما رواه من الفرق بين (الهدى والجار) - مما سبق ذكره- وهو بنصه مروى عن ابن السكيت.
ويلاحظ أن هناك فروقاً لم ينص عليه غيره - فيما وقع بين أيدينا من مراجع- ومن ذلك عند حديثه عن أصوات الإبل نسبتة الصريف للذكور، والرغاء للإناث.



الخاتمة

- من خلال التعايش مع بعض الفروق الدلالية التي ذكرها الإمام ثعلب من خلال شرحه أبيات ديوان زهير ظهرت لنا بعض النتائج كما يلي:
١. ثبت بطريقة تطبيقية أنه يمكن الاعتماد على التفريق بين الألفاظ قريبة المعاني كآلية مهمة من آليات شرح المعنى.
 ٢. من معايير التفريق الدلالي التي اعتمد عليها ثعلب: ١- المعايير الذاتية، ومنها اعتماده على اختلاف الصفات بين اللفظين المراد التفريق بينهما، وكذلك اختلاف الحالات والأحجام والمواضع والدرجات والأوقات، واعتماده على الإطلاق والتقييد، والتعميم والتخصيص. ٢- المعايير السياقية، ومنها الاقتران اللفظي، وما كان للحيوان مقابل ما كان للإنسان أو ما كان للحيوان مقابل ما كان لآخر.
 ٣. قد يرد اللفظان أو الألفاظ التي يراد التفرقة بينها في البيت الواحد؛ مما يجعل من الضروري على ثعلب بيان ما بينهما من فروق، وعند ورود لفظ واحد منها اعتمد ثعلب على فكرة استدعاء بعض الألفاظ التي يجمع بينها، وبين اللفظ المشروح معنى دلالي عام يجمع بينهما، ثم يعمد إلى الصفات الفارقة لزيادة الإيضاح.
 ٤. وردت في بعض المواضع ألفاظ متعددة قريبة المعاني، ففرّق بين لفظين من جانب ولفظ من جانب آخر؛ مما قد يثبت قبوله لفكرة الترادف أو خضوعه لها تحت سطوة التطبيق.
 ٥. يعتمد في التفريق على صفة دلالية فارقة أو سمتين فقط؛ مراعاة لكون التفريق آلية من آليات شرح المعنى، أو أنه غير مقصود لذاته.
 ٦. لم يفرق بين ألفاظ شهيرة في كتب الفروق والفرق، كان يمكنه الاعتماد على التفريق بينها في توضيح معانيها.
 ٧. أورد فروقاً عامة لا ترقى كونها فروقاً دقيقة تميز معنى اللفظ عن غيره من الألفاظ القريبة منه.

٨. لم يوظف الفروق في شرح المعاني توظيفاً يليق باستشهاده بها، كما لم يعتمد فيما أورد على منهجية ثابتة.
٩. تناقض - في بعض المواضع - ما أورده من فروق بين الألفاظ مع السياق الذي أوردها زهير من أجله.
١٠. تمثلت مصادر ثعلب في التفريق في أقوال العلماء السابقين من مثل شيخه ابن الأعرابي، والأصمعي، وأبي زيد مما صرح في النقل عنهم. كما أنه لم يصرح في مواضع أخرى بمن نقل عنهم هذه الفروق.
١١. هناك بعض الفروق التي لم ينص عليها غيره، من مثل الفرق بين الصريف والرغاء كصوتين للإبل أولهما للذكور والثاني للإناث دون الجنس الآخر. وفي نهاية هذه الخاتمة توصي الدراسة بفحص مؤلفات ثعلب - خصوصاً شروحه بعض الدواوين - للخروج برؤية واضحة عن مذهبه في الترادف، خصوصاً أن هناك بعض الإشارات الموحية بأن رفضه الترادف لم يكن صارماً والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير،،



المراجع (أ)

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط أولى، ١٩٩٨م - ١٤١٩م
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٤٩م.
- الأضداد في اللغة، ابن الأثير، المكتبة الأزهرية ١٣٢٥هـ.
- الأفعال، للسرقسطي، تح: د. حسين محمد شرف، ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣١٤-١٩٩٢م
- الأفعال، لابن القطاع، ط دائرة المعارف العثمانية، أولى ١٣٦٠هـ.

(ب)

- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تح: مجموعة من العلماء، ط وزارة الإعلام - الكويت، سلسلة التراث العربي ١٦
- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفار عطار، طبعة خاصة على نفقة السيد حسين الشربتلي، ثانية ١٩٨٢.
- التحليل الدلالي في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري - دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية، د. محي الدين محسب، دار الهدى للنشر والتوزيع.
- الترادف في اللغة، د. حاكم مالك الزيايدي، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة، للزبيدي، تح: مصطفى حجازي، ط مجمع اللغة العربية، أولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تهذيب اللغة، الأزهرى، تح: مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- تفسير الكشاف، الزمخشري، ط. المكتبة التجارية الكبرى، أولى ١٣٥٤ هـ

(خ)

- الخصائص، ابن جنى، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

(د)

- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط خامسة ١٩٨٤م

(ر)

- رسالة الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق محمد علي الدرويش، مصطفى الحدري ١٩٧٢م.

(ش)

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ثعلب، دار الكتب والوثائق القومية، ط الثالثة، ٢٠١٠م.

- شعر زهير بن أبي سلمى زهير، للأعلم الشنتمري، تح: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط الثالثة، ٥١٤٠٠، ١٩٨٠م

(ص)

- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها، أحمد فارس، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

- صفة السرج واللجام، لابن دريد، تح: إبراهيم السامرائى، دون بيان لطبعة أو تاريخها.

(ع)

- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط خامسة ١٩٩٨م.



- علم اللغة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع بالأردن، ط أولى ٢٧٤٥١-٢٠٠٧م.
- العين، الخليل بن أحمد، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، أولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

(غ)

- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط ثانية ١٦٤٥١-١٩٩٦م.

(ف)

- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية ١٩٥١٩.
- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط سادسة، ٢٠١٤٥-١٩٩٩م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، ط الثانية، ١٩٦٤م.
- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تح: د. خالد فهمي، مكتبة الخانجي، ط الأولى ١٨٤١٨-١٩٩٨م.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ثامنة، ١٩٩٢،

(ق)

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الجيل - بيروت.

(ك)

- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨ - ١٩٨٨م
- كتاب الإبل، للأصمعي، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ٢٠٠٣م.



- كتاب الألفاظ، ابن السكيت، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- كتاب الخيل، للأصمعي، تح: حاتم الضامن، دار البشائر، ٢٠٠٣م.
- كتاب الفرق، لابن فارس، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - دار الرفاعي بالرياض، ط أولى ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- كتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- كتاب الفرق في اللغة، لقطرب، تح: خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، دون بيان لطبعة أو تاريخها.
- كتاب الفصيح، لثعلب، تح: د. عاطف مدكور، دار المعارف، ١٩٨٤م.
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية، لابن الأجدابي الطرابلسي، مكتبة المحمودية، مصححة على النسخة المطبوعة سنة ١٢٨٧هـ في مطبعة وادي النيل.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي (خلق الإنسان، للأصمعي)، نشره وعلق عليه: د. أوغست هفنر، ط. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت - ١٩٠٣م.

(ل)

- لسان العرب، لابن منظور، تح: مجموعة من العلماء، دار المعارف.

(م)

- مبادئ اللغة، الخطيب الإسكافي، تح: د. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، ١٤١٩-١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح: عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط أولى ١٣٧٧-١٩٥٨م.
- المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن نسخة المطبعة الأميرية ١٣٢١هـ.



- مدخل إلى علم اللغة الحديث، د. عبد الفتاح البركاوي، ط رابعة ١٤١٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للإمام السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة الإيمان المنصورة، ط ثالثة.
- المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، دون بيان لطبعة أو تاريخها.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تح عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- من ألفاظ الإبل قديما وحديثا، دراسة لغوية تاريخية، عبد الحكيم عبد الله غالب، بحث ماجستير مخطوط بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تح: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط. أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(ن)

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٩٧	المقدمة
١٥٩٩	القسم الأول: الجانب النظري، ويشمل الأمور التالية:
١٥٩٩	أولاً: مفهوم الفروق الدلالية.
١٦٠٢	ثانياً: تراث الفروق في العربية.
١٦٠٥	ثالثاً: معايير التفريق الدلالي.
١٦١٠	رابعاً: لمحات عن بعض نظريات التحليل الدلالي.
١٦١٥	القسم الثاني: الجانب التطبيقي، ويشمل الأمرين التاليين:
١٦١٥	الأمر الأول: أمثلة الفروق الدلالية موزعة بحسب المجالات الدلالية.
١٦٧١	الأمر الثاني: معايير ثعلب في الفروق، وكيفية توظيفها.
١٦٨٠	الخاتمة
١٦٨٢	المراجع
١٦٨٧	فهرس الموضوعات

